

حركة المقاومة الإسلامية

حماس

دراسات في

الفكر والتجربة

تحرير

د. محسن محمد صالح

المشاركون

أ. د. أحمد سعيد نوفل	أ. أسامة حمدان	أ. إسماعيل هنية
د. إشتياق حسين	أ. بلال الشوبكي	د. حافظ الكرمي
أ. خالد مشعل	د. رائد نعيرات	أ. سامي خاطر
أ. سميح حمودة	أ. د. طلال عتريسي	د. عدنان أبو عامر
د. محسن محمد صالح	أ. د. مصطفى أبو صوي	د. موسى أبو مرزوق
أ. يوسف أبو السعود	أ. د. يوسف رزقة	



ملحق الوثائق

ملحق الوثائق

وثيقة رقم 1:

البيان الأول لحركة المقاومة الإسلامية – حماس¹

14 كانون الأول/ ديسمبر 1987

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾

يا جماهيرنا المرابطة المسلمة:

أنتم اليوم على موعد مع قدر الله سبحانه النافذ في اليهود وأعوانهم.. بل أنتم جزء من هذا القدر الذي سيقتلع جذور كيانهم إن أجلاً أم عاجلاً بإذن الله سبحانه وتعالى.

إن مئات الجرحى وعشرات الشهداء الذين قدموا أرواحهم خلال أسبوع في سبيل الله من أجل عزة أمتهم وكرامتها، ومن أجل استعادة حقنا في وطننا رافعاً لراية الله في الأرض لهي تعبير صادق عن روح التضحية والفداء التي يتمتع بها شعبنا والذي قضّ مضاجع الصهاينة وزلزل كيانهم، والذي أثبت للعالم أن شعباً يطلب الموت لا يمكن أن يموت.

لا بدّ أن يفهم اليهود برغم قيودهم وسجونهم ومعتقلاتهم.. برغم المعاناة التي يعانيتها شعبنا في ظل احتلالهم المجرم.. برغم شلالات الدماء التي تنزف كل يوم.. برغم الجراح، فإن شعبنا أقدر منهم على الصبر والثبات في وجه طغيانهم وغطرستهم حتى يعلموا أن سياسة العنف ستقابل [أشد] منها من أبنائنا وشبابنا لأنهم يعيشون جنات الخلد أشد مما يعيش أعداؤنا الحياة الدنيا.

لقد جاءت انتفاضة شعبنا المرابط في الأرض المحتلة رفضاً لكل الاحتلال وضغوطاته.. رفضاً لسياسة انتزاع الأراضي وغرس المستوطنات.. رفضاً لسياسة القهر من الصهاينة.. جاءت لتوقظ ضمائر اللاهثين وراء السلام الهزيل.. وراء المؤتمرات الدولية الفارغة.. وراء مصالحات جانبية خائنة على طريق كامب ديفيد.. وأن يتيقنوا أن الإسلام هو الحل وهو البديل.

ألا يعلم كل المستوطنون المستهترون أن شعبنا عرف ويعرف طريقه – طريق الاستشهاد وطريق التضحية، وأن شعبنا جواد كريم في هذا الميدان، ولن تجديهم سياسة العسكريين والمستوطنين وستتحطم كل محاولاتهم لإذابة شعبنا وإبادته برغم رصاصهم وبرغم عملائهم وبرغم مخازيهم..

¹ البيان الأول لحركة المقاومة الإسلامية – حماس، ويكيبيديا الإخوان المسلمون.

وليعلموا أن العنف لا يولد إلا العنف وأن القتل لا يولد إلا القتل. وصدق القائل: "وأنا الغريق فما خوفي من البلل".

ولصهاينة المجرمين: ارفعوا أيديكم عن شعبنا - عن مدننا - عن مخيماتنا - عن قرانا، معركتنا معكم معركة عقيدة ووجود وحياة.

وليعلم العالم أن اليهود يرتكبون الجرائم النازية ضدّ شعبنا. وأنهم سيشرّبون من نفس الكأس.

﴿وَلَنَعْلَمَنَّ نَبَاهَهُ بَعْدَ حِينٍ﴾

حركة المقاومة الإسلامية
14-12-1987م

وثيقة رقم 2:

مذكرة حركة حماس إلى رئيس وأعضاء اللجنة التحضيرية لإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني²

6 نيسان/ أبريل 1990

بسم الله الرحمن الرحيم

من حركة المقاومة الإسلامية (حماس)
إلى: رئيس المجلس الوطني الفلسطيني
سماحة الشيخ عبد الحميد السائح المحترم
الإخوة أعضاء اللجنة التحضيرية المحترمين
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

إننا في حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، نسجل تقديرنا للدعوة الكريمة التي وجهتموها لنا للمشاركة في أعمال اللجنة التحضيرية لإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، والتي ستبدأ أعمالها يوم السبت 12 رمضان 1410هـ الموافق 7/أبريل/1990م. هذه الدعوة التي جاءت باعتبار (حماس) إحدى القوى الفلسطينية الفاعلة والمؤثرة في قيادة الانتفاضة المباركة والتحدي للاحتلال اليهودي وألته القمعية، الأمر الذي دفع أبناء شعبنا الفلسطيني إلى الالتفاف حول حركتهم (حماس) في تلاحم جهادي رائع.. عمّده الدم وكرسته التضحيات.

وإننا إن نعتذر عن المشاركة في اللجنة المذكورة لمجموعة من الظروف والاعتبارات لنسأل الله أن يوفقكم إلى التمسك بحقوق شعبنا وثوابتها التي ضحى من أجلها طيلة السنوات الماضية.

² المكتب الإعلامي لحماس، وثائق حركة المقاومة الإسلامية، ص 126.



وبهذه المناسبة تؤكد حركة المقاومة الإسلامية (حماس) أنها مع وحدة أبناء شعبنا بكل اتجاهاته وقواه على أسس وثوابت واضحة بينة.. دون تفريط أو تنازل... ولذلك فإن حركتنا تطرح عليكم تصورائنا لأسس تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني في المرحلة القادمة.

سماحة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

الإخوة أعضاء اللجنة التحضيرية

لقد جاء تشكيل المجلس الوطني في المرحلة الماضية، نتيجة لإفراز مجموعة من العوامل والظروف السياسية التي مرّ بها شعبنا في السنوات الأولى لنهوضه الوطني بعد شتات 1948.. ومما لا شكّ فيه أنه نتيجة لتغير الظروف والمعطيات، فإن المجلس الوطني الفلسطيني القادم يجب أن تفرزه ظروف المرحلة الراهنة.. مرحلة الانتفاضة المباركة وما كرسه من حقائق ميدانية وتوجهات وقوى شعبية وسياسية.

فقد أكدت انتفاضتنا الباسلة أن شعبنا الفلسطيني البطل قادر —بعون الله— على مواجهة الاحتلال وزعزعة وجوده واستقراره... ومصرّ على انتزاع حقوقه الثابتة. كما أثبتت الانتفاضة التلاحم العضوي بين أبناء شعبنا، بكافة قواه وتوجهاته.

سماحة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

الإخوة أعضاء اللجنة التحضيرية

إن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ترى أن التشكيل الجديد للمجلس الوطني يجب أن يراعي العناصر التالية:

أولاً: الانتخاب وليس التعيين هو الوسيلة الأساسية المعتمدة لاختيار أعضاء المجلس الوطني، وتكون الانتخابات حسب الأقاليم وبنسب تكافئ ثقلاًها.

ثانياً: إذا تعذر إجراء الانتخابات فيجب أن يعكس التشكيل أوزان القوى السياسية الموجودة على الساحة، بأعداد تتناسب وأحجامها.

ثالثاً: يتم اختيار المستقلين.. بناء على ما تفرزه نتائج الانتخابات. وفي حالة تعذر الانتخابات يتم تحديد أعدادهم وأسمائهم باتفاق جميع القوى الفاعلة على الساحة الفلسطينية.

رابعاً: لاعتبارات سياسية وإدارية وأمنية ومالية، يفضل تخفيض عدد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، وإعادة النظر في المجلس المركزي ودوره.

خامساً: تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني بما ينسجم مع عقيدة الشعب الفلسطيني المسلم وتراثه الأصيل.

سماحة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

الإخوة أعضاء اللجنة التحضيرية

إن حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، تؤكد على أهمية الوحدة الوطنية في هذه المرحلة الحاسمة من مراحل جهاد شعبنا.. ولذلك فإننا في حماس نفتح قلوبنا وصدورنا ونمد أيدينا للتنسيق مع كافة القوى والجهات والمؤسسات الفلسطينية بما يحقق مصلحة شعبنا وقضيتنا. وانسجاماً مع موقف (حماس) الثابت من هذه القضية.. وإجابة للدعوات المنادية باشتراك (حماس) في المجلس الوطني الفلسطيني، من سماحة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الشيخ/ عبد الحميد السائح، ومن بعض القوى الفلسطينية والموافقة عليها، يمكن لحماس التعامل بإيجابية مع موضوع المشاركة في المجلس الوطني الفلسطيني:

أولاً: اعتبار فلسطين من البحر إلى النهر، ومن النقب إلى رأس الناقورة، وحدة لا تتجزأ، وهي حق للشعب الفلسطيني.

ثانياً: رفض التفريط بأي جزء من أرض فلسطين، ورفض اعتبار الكيان اليهودي كياناً شرعياً ومعترفاً به، تحت أي ظرف من الظروف.. ورفض كل القرارات الدولية التي تنتقص من حق شعبنا في كل أرضه، بما فيها القرارات 181، 242، 338.

ثالثاً: التأكيد على الخيار العسكري، واعتبار الجهاد هو الطريق الصحيح لتحرير فلسطين وإنجاز الاستقلال.

رابعاً: اعتبار قضية فلسطين، قضية الأمة العربية والإسلامية جمعاء، التي عليها القيام بمتطلبات ذلك وتحمل دورها في التحرير.

خامساً: التأكيد على أهمية استمرار الانتفاضة وتطويرها وتصعيدها ودعم صمود شعبنا في مواجهة الاحتلال.

سادساً: تمثيل (حماس) في المجلس بعدد يساوي ويكافئ ثقلها في الساحة والتي تتراوح بين 40-50% من مجموع أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني.

سابعاً: أن تحصل (حماس) على حقها المتناسب مع حجمها وثقلها في جميع مؤسسات المنظمة وأجهزتها.

ثامناً: أن يوقف فوراً وعلى التوكل ما يتعرض له سجناء (حماس) من اعتداءات وتطاول، على أيدي حركة فتح في كل سجون الداخل وإعطائهم حقوق القوى الأخرى في السجون.

تاسعاً: التخلي عن كافة التراجعات والتنازلات والاعترافات التي تتناقض مع حقوقنا ومع تطلعات شعبنا وتضحياته والتي كان آخرها قرارات الدورة التاسعة عشرة في الجزائر في تشرين ثاني 1988م من تنازلات.

عاشراً: مراعاة العناصر الخمسة آنفة الذكر في تشكيل المجلس الوطني. إن هذه الثوابت والمبادئ والشروط، ليست طرحةً جديداً لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) ولا يقصد بها التعجيز.. وإنما هي أسس قامت حركتنا من أجل تكريسها والدفاع عنها.



سماحة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني
الإخوة أعضاء اللجنة التحضيرية

إننا إذ نعرض عليكم تصوراتنا لإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني واعتباراتنا للمشاركة والانخراط في منظمة التحرير الفلسطينية.. لنؤكد استعدادنا للعمل المخلص مع كافة القوى الفلسطينية الفاعلة مهما كان فكرها أو انتماءها داعين الله لكم التوفيق والسداد. والله من وراء القصد. حفظ الله وحدة شعبنا وأمتنا.

﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا بِسَيْرِ اللَّهِ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

حركة المقاومة الإسلامية (حماس)
فلسطين
11 رمضان 1410 هـ
6 نيسان (أبريل) 1990 م

وثيقة رقم 3:

البيان الأول لكتائب الشهيد عز الدين القسام³

1 كانون الثاني/يناير 1992

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قَتَلُوهُمْ يَعْذِبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَبْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ﴾

بيان عسكري

قتل الحاخام اليهودي (ورون شوشان) ردنا على جرائم الإرهابي رابين

انتقاماً لشلال الدم المتدفق من جراحات شعبنا النازفة في كل مكان من أرضنا الطهور، وحتى تلتهب الأرض ناراً تحت أقدام عصابات اليهود المحتلة لأرض فلسطين، قامت إحدى مجموعتنا العاملة مساء اليوم الأربعاء الموافق 1992/1/1 م بقتل حاخام مستوطنة كفار داروم (ورون شوشان) من خلال إطلاق النار عليه، وليعلم رابين وزمرته بأن قتل الأبرياء من شعبنا سيقابل بنفس الأسلوب وسيكون كل يهودي هدفاً مشروعاً لأبطالنا منذ اللحظة.

عهداً لله بأننا ماضون على درب الجهاد حتى النصر أو الشهادة.

والله أكبر والله الحمد

والله أكبر والموت للمحتلين

كتائب الشهيد عز الدين القسام
1 يناير 1992 م

³ البيان الأول لكتائب الشهيد عز الدين القسام، ويكيبيديا الإخوان المسلمون.

وثيقة رقم 4:

بيان لحركة حماس ترفض فيه اتفاق القاهرة (أوسلو 2)
بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل"⁴

14 أيار/ مايو 1994

تجيء ذكرى إعلان قيام دولة الاحتلال والعدوان الصهيوني على أرضنا الفلسطينية المقدسة والتي تصادف يوم غد الأحد 15 أيار (مايو) بعد أقل من أسبوعين على توقيع اتفاق القاهرة المشؤوم، حيث تمر قضيتنا الفلسطينية في مرحلة خطيرة من مراحل صراعنا الطويل مع الاحتلال الغاشم، ففي 15 أيار (مايو) من عام 1948 أعلن بن غوريون قيام دولة العدو المحتل بعد احتلال أرضنا الفلسطينية عام 1948.

وفي هذه الأيام يحتفل الصهاينة المحتلون في ذكرى إعلان قيام دولتهم الباطلة بعد أن استطاعوا هزيمة فئة من شعبنا وإرغامها على الاعتراف بكيانهم الباطل والتنازل عن حقوق شعبنا وأرضه حيث تحقق أخيراً لأقلية مدريد وأوسلو والقاهرة ما أرادوا وانتهوا مما أسموه مفاوضات السلام مع العدو الصهيوني المحتل ووقعوا على بيع فلسطين وشعبها، ووقعوا مع الإرهابي راين عقود تشغيلهم وعملهم في وظائف إدارية في الإدارة المدنية للعدو.

لقد بات واضحاً وجلياً لشعبنا الفلسطيني ولأمتنا العربية والإسلامية حجم التزوير الذي حاول هؤلاء ممارسته لتمرير تنازلاتهم المهينة، وأصبح لا مجال لهؤلاء لإخفاء ما اقترفت أيديهم من إثم وعدوان على شعبنا وأرضنا وقضيتنا وحقوقنا المقدسة.

شعبنا الفلسطيني.. أمتنا العربية والإسلامية:

إن حركتكم حركة المقاومة الإسلامية "حماس" التي أعلنت رفضها الحاسم لاتفاق العار المسمى غزة أريحا، ستعمل مع المخلصين والشرفاء في أمتنا ومع الفصائل الإسلامية والوطنية الراضة لهذا الاتفاق المهين، على كشف حجم الانهيار والتفريط الذي أتى به الموقعون على الاتفاق المشؤوم في القاهرة وإليك بعض (بشائر) هذا الاتفاق المهين، التي تزفها إلينا أقلية أوسلو ومدريد والقاهرة:

أولاً: سلطة الإدارة الذاتية، التي تتألف من 24 عضواً يجب أن تخضع لموافقة واعتماد العدو الصهيوني، وأي تغيير في أعضاء هذه الإدارة يجب أن يكون بالاتفاق بين المنظمة وحكومة العدو، ولا يستطيع أي عضو من هؤلاء مباشرة مهامه دون موافقة العدو المحتل، وهذا ما تضمنته المادة الرابعة من اتفاق القاهرة، مما يؤكد أن هذه السلطة إنما هي أداة معيّنة من قبل الاحتلال، وتابعة له ولا يمكن اعتبارها سلطة وطنية مستقلة.

⁴ المركز الفلسطيني للإعلام، انظر: <http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/documents/cairo.htm>



ثانياً: ليس من صلاحيات الإدارة الذاتية ولا من اختصاصاتها العلاقات الخارجية والأمن الخارجي، حسبما جاء في المادة الخامسة والمادة السادسة. مما يعني أن هذه السلطة لا تملك أي شكل من أشكال السيادة وأن مهامها محصورة في وظائف مدنية تنفيذية وخدمائية في إطار ما يسمح به الاحتلال.

ثالثاً: إبقاء المستوطنات على حالها في قطاع غزة، وإعطاء المستوطنات والمستوطنين شرعية الوجود وبقاء مهمة حماية المستوطنات والمستوطنين من مسؤولية جيش العدو، وبهذه الحجة فإن قوات الاحتلال وألياته ستواصل وجودها في قطاع غزة وأريحا وستستمر في تحركاتها في كل الشوارع.

رابعاً: لحكومة العدو الحق في الاعتراض وإيقاف أية قوانين أو لوائح تصدرها السلطة الفلسطينية، كما أشارت المادة السابعة، الأمر الذي يعني أن هذه السلطة لا تملك من أمرها شيئاً وأن مرجعيتها العليا في كل شأن من شؤونها هو الاحتلال، وأن أي قوانين أو قرارات يمكن أن تصدرها يجب أن تخدم الاحتلال أو على الأقل لا تتعارض مع مصالحه.

خامساً: مهام الشرطة الفلسطينية تنحصر في حفظ النظام والأمن الداخلي للفلسطينيين في غزة وأريحا وليس من مسؤولياتها الوقوف في وجه التهديدات الخارجية أو حماية الحدود، ويبقى ذلك من صلاحيات جيش العدو الذي تبقى له الصلاحيات لاتخاذ أية إجراءات يراها ضرورية للقيام بمهامه تلك.

سادساً: يجب أن تعرض منظمة التحرير القوائم الكاملة لأسماء عناصر الشرطة الفلسطينية على سلطات العدو الصهيوني، وللعدو الحق في الاعتراض على أي اسم من هؤلاء مما يؤكد أيضاً على عدم استقلالية أي قرار لسلطة الإدارة المدنية.

سابعاً: تمّ الاتفاق على أسلحة الشرطة الفلسطينية وعلى نوعيتها وعددها، والاتفاق على تسجيل الرقم المتسلسل لكل قطعة سلاح واسم الشخص الذي سيتسلمها من أفراد الشرطة ولا يجوز لأية منظمة أو فرد في غزة وأريحا تصنيع أو بيع أو شراء أو حيازة أو استيراد أو إدخال أية أسلحة نارية أو (أسلحة أخرى؟!) أو حتى البارود الذي يستخدم في أعمال الحفر ولأغراض مدنية.

ثامناً: بموجب هذا الاتفاق تعهدت منظمة التحرير بالامتناع عن أي شكل من أشكال النقد أو التحريض بما في ذلك الحملات الدعائية ضد العدو المحتل وممارساته القمعية، وستتخذ الإجراءات المختلفة لمنع أي منظمة أو مجموعة أو شخص من ممارسة ذلك حسبما ورد في المادة الثانية عشر من الاتفاق، الأمر الذي يحول سلطة الإدارة الذاتية إلى أداة لخدمة المصالح الصهيونية والدفاع عنها. كما يتيح ذلك لهذه الإدارة وسلطات العدو المحتل اعتبار نشر آيات القرآن الكريم التي تتكلم عن أخلاق اليهود الفاسدة وعداوتهم الأبدية للذين آمنوا عملاً من أعمال التحريض الذي يجب منعه وملاحقته.

تاسعاً: المعتقلون الذين تمّ إطلاق سراحهم أو الذين سيطلق سراحهم خلال الأيام القادمة ملزمون بالبقاء في منطقة قطاع غزة وأريحا طيلة المدة المتبقية من محكوماتهم، وهو ما يؤكد أن غزة وأريحا حسب المفهوم الصهيوني عبارة عن سجن كبير لشعبنا. وهو ما أشارت له المادة العشرون من الاتفاق.

عاشراً: المعتقلون الذين يتم الإفراج عنهم ينتمون إلى حركة فتح ومؤيدي التسوية، وترفض حكومة العدو وكذا سلطة الإدارة الذاتية الموافقة على إطلاق سراح معارضي التسوية إلا إذا تعهدوا بتوقيع وثيقة إقرار وتعهد لإدانة كل ماضيهم وجهادهم والتعهد بتأييد الاتفاق المشؤوم ودعمه، وصيغة هذا التعهد المذل فرضتها منظمة التحرير ووفدها المفاوض، وقد رفض المعتقلون الأبطال التوقيع على هذه الوثيقة المهينة.

حادي عشر: ساوت منظمة التحرير بين المجاهدين المعتقلين وبين العملاء الذين خانوا شعبهم ووطنهم حيث قبلت المنظمة أن يتم الإفراج عن المعتقلين مقابل إصدار عفو عن العملاء، والتعهد بإيجاد حلّ لقضيتهم يقبل به العدو، كما تعهدت بعدم ملاحقتهم قضائياً أو إيداعهم بأي شكل من الأشكال.

هذا بعض ما اشتمل عليه اتفاق القاهرة بين منظمة التحرير والكيان الصهيوني.. وهو يصوّر حجم التفريط والتنازل الذي قدمته م.ت.ف ومفاوضوها، ويصوّر الانهيار التام لهؤلاء أمام المفاوضين الصهاينة وأمام الإملاءات الأمريكية، ويؤكد أن ما تمّ ليس تحريراً كما يحاول الواهمون أن يدّعوا، وليس انسحاباً كما تزعم سلطات العدو، وإنما هو إعادة انتشار لجيش العدو بطريقة جديدة تخفف من أعبائهم وتقلل من (المخاطر) التي يتعرضون لها. إن بقية مواد الاتفاق وخرائطه وملاحقه تشتمل على مصائب أكبر وأخطر، وهذا ما يفسر إجماع قيادة المنظمة عن نشر كل ما يتعلق بالاتفاق وتفصيلاته، وستعمل حركتنا على كشف هذا الاتفاق المشؤوم وتبيان مخاطره المدمرة على شعبنا وقضيتنا وفضح رموزه وعرايبه أولاً بأول..

إننا في حركة المقاومة الإسلامية (حماس) نوّكد على ما يلي:

أولاً: إن توقيع ذلك الاتفاق المشؤوم هو نهاية مرحلة وليس نهاية القضية الفلسطينية، ولا يعني نهاية جهاد شعبنا المشروع ضد الاحتلال كما لا يعني نهاية طموحات شعبنا وأهدافه التي كافح وقدم قوافل الشهداء من أجلها، وإنما يعني نهاية مرحلة من مراحل القضية الفلسطينية كما انتهت عدة مراحل سابقة، ونهاية الدور الوطني والنضالي لفترة أو سلو ومدريد والقاهرة.

ثانياً: إن معارضة شعبنا الحاسمة للاتفاق لا تحتاج إلى دليل أو برهان، بل إن أركان مجموعة مدريد وأوسلو والقاهرة نفسها قد بدأت تتضعع وتنهار بسبب حجم التنازلات المخزية التي اشتمل عليها الاتفاق وهو الأمر الذي يفسر عزوف بعض عرّابي الاتفاق — حتى الآن — عن قبول مناصب في إدارة السلطة الذاتية لخوفهم من غضبة شعبهم وسخطه، ويقينهم أن هذا الاتفاق هو استسلام مقيت للمحتل الغاصب.



ثالثاً: إن ما جاء به هؤلاء من إدارة مرتهنة للاحتلال ومنزوعة السيادة يؤكد أن هذا الاتفاق يحمل في طياته بذور موته وفشله، وأنه غير قابل للاستمرار بأي شكل من الأشكال، ويؤكد أن ما أخذ بالقوة لا يسترد بالمفاوضات والتنازلات وأن الكفاح والجهاد وتقديم التضحيات هو الطريق الوحيد للتحرير ودحر المحتلين.

رابعاً: لقد اتخذت قيادة حركة (حماس) قراراً برفض توقيع أي معتقل من معتقليها الأبطال على ما يسمى (وثيقة إقرار وتعهد) المذلة التي فرضها الوفد المفاوض. لأن التوقيع على نص هذا التعهد يعني إدانة لجهاد شعبنا وإدانة لكل تضحياته وشهادته وهو ما لا يرضاه أي مخلص وطني.

خامساً: إن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إذ تؤكد رفضها المطلق لهذا الاتفاق، وتعتبره تفریطاً واستسلاماً مهيناً، فإنها ومعها شعبنا الفلسطيني المجاهد ومعظم الفصائل الوطنية والإسلامية ستبقى وفية للشعب والقضية، عازمة على مواصلة طريق الجهاد والتحرير، وتعزيز وحدة شعبنا وتكتيل قواه المجاهدة وتوحيد صفوفه لمواجهة هذا المنعطف الخطير، مع حرصنا الشديد على تجنب أي شكل من أشكال الاقتتال بين أبناء الشعب الواحد.

والله أكبر.. والنصر لشعبنا المجاهد

السبت 3 ذي الحجة 1414 هـ

الموافق 14 أيار (مايو) 1994 م

حركة المقاومة الإسلامية

(حماس) - فلسطين

وثيقة رقم 5:

مذكرة صادرة عن حركة حماس حول انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود⁵

16 كانون الثاني/يناير 1996

إننا في حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وانطلاقاً من الواجب الذي يحتمه علينا التزامنا الديني والوطني وأداءً للأمانة التي حملناها برعاية مصالح شعبنا والدفاع عن حقوقه ومكتسباته، وتواصلاً مع موقفنا الذي سبق وأعلننا عنه بمقاطعة انتخابات مجلس الحكم الذاتي المحدود ودعوة شعبنا إلى مقاطعتها، فقد ارتأينا أن نحدد في هذه المذكرة نظرنا إلى هذه الانتخابات والأسس والثوابت التي استندنا إليها في قرارنا السابق.

⁵ مذكرة صادرة عن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) حول انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود، المركز الفلسطيني للإعلام، انظر: <http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/documents/election2.htm>

إن موقف حركة المقاومة الإسلامية (حماس) من هذه الانتخابات تحدد من خلال التالي:

أولاً: الانتخابات الفلسطينية تتم في مرحلة لا زال فيها الاحتلال يحتفظ بالسيادة على أرضنا وثوراتنا ومقدساتنا، بل ويهيمن بشكل مباشر على معظم المناطق الفلسطينية مثل الخليل والقدس والمستوطنات والمناطق (ب) و(ج) في الضفة الغربية المحتلة، مما يجعل هذه الانتخابات تكرر هذا الواقع الاحتلالي وتعطيه الشرعية التي أعطاها إياها اتفاق أوسلو أيضاً، ومن جهة أخرى فإن وجود الاحتلال أثناء هذه الانتخابات يضرب بعمق دعاوى نزاهتها وحياديتها!

ثانياً: نصت اتفاقيات أوسلو والقاهرة وطابا، بالإضافة إلى قانون الانتخابات الفلسطينية على أن هذه الانتخابات تهدف إلى وضع اتفاقيات أوسلو موضع التطبيق العملي عن طريق انتخاب مجلس فلسطيني يعمل على تطبيقها ويتمتع بصلاحيات تنفيذية بالإضافة إلى صلاحيات تشريعية محدودة بسقف الاتفاقيات ولا تتعارض معها، مع إعطاء الكيان الصهيوني أحقية فرض الفيتو على بعض هذه التشريعات التي لا تتلاءم مع نصوص الاتفاقيات وروحها أو تؤدي إلى إلحاق الضرر بالكيان الصهيوني.

ومن هنا، فإن الدعوات التي توجهها السلطة الفلسطينية للمعارضة لكي تشارك في هذه الانتخابات وتغيير اتفاق أوسلو أو حتى إلغائه هي دعوات مضللة، فكيف يتسنى للمعارضة أن تغير اتفاقاً جعل الانتخابات وسيلة لتنفيذه لا لتغييره!!

ثالثاً: الشعب الفلسطيني هو وحدة واحدة لا تتجزأ، وبالتالي فإن الانتخابات التي ستقتصر على شعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة دون الشتات ودون القدس (ترشيحاً) ودون معتقلينا الصامدين في سجون الاحتلال، هي محاولة لتجزئة الشعب الفلسطيني وتقسيمه وتصب في خانة المحاولات الصهيونية لتصفية القضية الفلسطينية بتوطين وتعويض اللاجئين ومنح الفلسطينيين في الضفة والقطاع حكماً ذاتياً مرتبطاً بالكيان الصهيوني، كما أن ذلك يقدر بجدية القيادة الفلسطينية في ترسيخ الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني بتنفيذها الانتخابات للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وتجاهلها لـ 5 ملايين فلسطيني في الشتات!

رابعاً: الانتخابات الديمقراطية التي تتم في أجواء صيانة حرية الكلمة وعلى أساس التعددية وتداول السلطة هي الطريقة المثلى لانتخابات الشعب لمثليه، وأن رفض حركة (حماس) للمشاركة في انتخابات مجلس الحكم الذاتي لا يعني بتاتاً رفض التعاطي مع الديمقراطية فهنا هي الحركات الإسلامية في طول البلاد العربية وعرضها تشارك في برلمانات دولها. كما أن إجراء هذه الانتخابات لا يعني بحال أن السلطة الفلسطينية حريصة على الديمقراطية، فهي تنتهكها كل يوم باعتقالاتها المستمرة للصحافيين والتضييق عليهم لأنفسه الأسباب، وباعتداءاتها على الصحف والصحافيين كما حصل مع صحيفة الأمة في القدس، ومع الصحفي سيد أبو مسامح رئيس تحرير جريدة الوطن، والصحفي ماهر العلمي وغيرهم الكثيرين. إن حملات الاعتقال



المستمرة ضد من يجاهر بمعارضته لاتفاق أوسلو من أئمة وخطباء المساجد كما حصل مع الشيخ أحمد نمر وغيره، ومحاولات السلطة المستمرة لشراء الذمم وممارسة الضغوط على أبناء الشعب الفلسطيني عموماً والمعارضين خصوصاً لكي يلتزموا بما التزمت به هذه السلطة للكيان الصهيوني تأكيد على نهج السلطة المعادي لروح الديمقراطية وجوهر حرية التعبير داخل المجتمع الفلسطيني.

وأخيراً.. فإن قيام رئيس هذه السلطة بتعيين رؤساء ومجالس البلديات الفلسطينية خصوصاً في غزة ونابلس ينقض ادعاء السلطة بأن هذه الانتخابات تشكل تعبيراً عن الديمقراطية الحقيقية!

خامساً: لأن انتخابات الحكم الذاتي المحدود تعني تكريساً للاتفاقيات التي وقعت بمعزل عن إرادة الشعب الفلسطيني، ولأنها تهدف إلى التغطية على التنازلات التي قدمتها القيادة الفلسطينية للكيان الصهيوني، ولأن الاحتلال ما زال يجثم على أرضنا ويستبيح ثرواتنا ومقدساتنا ولأننا نرى أن شعبنا جدير بانتخابات حقيقية تمثيلية لا تستثني أي فئة منه، فقد قررنا مقاطعة هذه الانتخابات ودعوة شعبنا الفلسطيني إلى مقاطعتها.

سادساً: وإدراكاً من حركة (حماس) لدقة المرحلة التي تمر بها القضية الفلسطينية وطبيعة الواقع الذي أفرزته اتفاقيات أوسلو، وما أحدثته من استقطاب في الساحة الفلسطينية، فقد تعهدت بتجنب استعمال القوة لإفشال الانتخابات لما يمكن أن يسفر عن ذلك من مشاحنات واضطرابات في الساحة الفلسطينية تؤدي إلى الإضرار بقاعدة الوحدة الوطنية التي عبرت، وما تزال، حركة "حماس" عن حرصها عليها أشد الحرص في الوقت الذي تعرضت فيه أكثر من مرة لظلم السلطة الفلسطينية!

سابعاً: إننا نرى أن المرحلة القادمة، لن تكون مرحلة تحرر من الاحتلال، كما أنها لن تكون عصراً مزدهراً للديمقراطية الفلسطينية كما يدعي البعض بل على العكس من ذلك، فإن كل المؤشرات تدل على تصلب الصهاينة في مواضيع الحل النهائي واستمرار هيمنة عقلية التفرد والتسلط لدى قيادة السلطة الفلسطينية.

لذلك فإننا ندعو إلى التمسك بمبدأ الوحدة الوطنية وتجنب كل ما من شأنه أن يضر بها، وضرورة الالتقاء بين كافة قوى الشعب الفلسطيني على تحقيق الأهداف العليا للشعب الفلسطيني واحترام حق المعارضة في استمرار مقاومتها للاحتلال الصهيوني والتعبير عن موقفها الرافض لاتفاقيات أوسلو بكافة الوسائل المشروعة.

إننا لا نعتبر أن الانتخابات هي نهاية المطاف بالنسبة لقضية شعبنا، فهناك قضايا القدس والمستوطنات والسيادة واللاجئين والتي تحتاج من جميع قوى شعبنا التكاتف لمنع ضياعها في مفاوضات الحل النهائي كما ضاع غيرها في المفاوضات السابقة!

وختاماً.. فإن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إذ تحرص على توضيح موقفها في هذه المرحلة الحاسمة من حياة الشعب الفلسطيني، وتدعو جميع أبناء شعبنا لمساندتها في موقفها هذا، لتؤكد أنها ستظل أمينة على حقوق شعبنا ومكتسباته ووفية لدماء شهدائه الأبرار الذين قضاوا دفاعاً عن حقه في الاستقلال والحرية وأنها ستواصل رفع راية المقاومة ضد الاحتلال ما دام يحتل شبراً واحداً من أرضنا!

حركة المقاومة الإسلامية (حماس)
فلسطين 1996/1/16م

وثيقة رقم 6:

بيان حركة حماس في بداية انتفاضة الأقصى⁶

29 أيلول/سبتمبر 2000

بسم الله الرحمن الرحيم

احتجاجاً على المجزرة الصهيونية البشعة، ضد أبناء شعبنا العزل في ساحات المسجد الأقصى المبارك، فإن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) تدعو جماهير شعبنا الفلسطيني للإضراب الشامل غداً السبت، والمواجهات مع جنود العدو وقطعان مستوطنيه، للتأكيد على رفض شعبنا للأطماع العدوانية الصهيونية، ورفض التنازل عن القدس والأقصى.

كما ندعو جماهير شعبنا الفلسطيني المجاهد للحداد ثلاثة أيام على أرواح شهداء مجزرة الأقصى.

والله أكبر..... والنصر لشعبنا المجاهد.

حركة المقاومة الإسلامية

”حماس“ - فلسطين

الجمعة 2 رجب 1421هـ

الموافق 29 أيلول (سبتمبر) 2000

⁶ موقع مقاتل من الصحراء، انظر:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/EntefadaAq/mol02.doc_cvt.htm



وثيقة رقم 7:

مقابلة للشيخ أحمد ياسين مع المركز الفلسطيني للإعلام
بمناسبة الذكرى الثالثة للانتفاضة⁷

28 أيلول/سبتمبر 2003

غزة/ خاص

منذ نجاحه من المحاولة الصهيونية الفاشلة لاغتياله بعد قصف المنزل الذي كان يتواجد فيه برفقة مدير مكتبه الأستاذ إسماعيل هنية عضو القيادة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية حماس، وهو مختلف عن الأنظار، لم يدل بأي تصريح صحفي أو لقاء.

ومع تزامن الذكرى السنوية الرابعة [الثالثة] لاندلاع انتفاضة الأقصى المباركة مع ذكرى تحرير المسجد الأقصى من الصليبيين على يد القائد المسلم صلاح الدين، إضافة إلى ذكرى الإسراء والمعراج، أراد الشيخ ياسين أن يطمئن أبناء شعبه الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية على وضع الحركة والمقاومة في فلسطين، فكان هذا اللقاء الخاص مع الشيخ ياسين.

س. في الذكرى السنوية الرابعة [الثالثة] لانتفاضة الأقصى، ماذا تقول في هذه المناسبة، وما هو تأثير العمليات الاستشهادية عليكم في هذه المرحلة؟

ج. أوجه نداء لكل الأمة العربية والإسلامية أن القدس هي قبلة المسلمين الأولى، نناشدهم أن يقفوا إلى جانب شعبنا الفلسطيني حتى يتم تحرير القدس والأقصى، ونوجه نداءنا لكل مسلم وقائد وزعيم وملك، إلى كل رجل وامرأة أن القدس اليوم تضيع وفي خطر، ولا بد من جمع القوة لاستردادها وتحريرها.

إن الوقوف إلى جانب شعب فلسطين فريضة على كل مسلم ومسلمة من أجل مستقبل الأمة وعزتها، القدس أرض الإسراء والمعراج، قبلة المسلمين الأولى.

وتصادفنا اليوم ذكرى نهاية ثلاثة أعوام على انتفاضة الأقصى المباركة ودخولها عامها الرابع من المقاومة الشرسة والتضحيات والدماء والشهداء والجرحى والمعتقلين، ونوجه التحية لشعب فلسطين في الشتات والأرض المحتلة وفلسطين عام 48، وكل الشعب الفلسطيني المجاهد الصابر في كل مكان، الشعب الذي ضحى ويضحى ويقف في وجه أعتى قوة في العالم، نشد على يديه، وأؤكد للجميع أن المقاومة والجهاد هو خيارنا وطريق النصر محفوف بالشهداء والدماء، وأنا عاهدنا الله، ثم نعاهد شعبنا، أننا لن

⁷ المركز الفلسطيني للإعلام، انظر: <http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/hewar/yaseen1.htm>
ملاحظة: أشار المركز الفلسطيني للإعلام أن المقابلة تمت في الذكرى الرابعة للانتفاضة؛ والصحيح أنها تمت في الذكرى الثالثة في 28/9/2003.

نستسلم ولن نرفع الرايات البيضاء وسنقاتل إما النصر أو الشهادة. هذا هو وعدنا وطريقنا مهما بلغت التهديدات والعدوان والقصف والتدمير لبيوتنا وأبنائنا، ومهما بلغت مجازر العدو فنحن شعب صاحب حق ووطن وتراث ولن نستسلم وسنبقى على طريقنا مهما طال، والنصر في النهاية للمؤمنين لأن الله وعدنا بالنصر والتمكين في الأرض والله على ما يشاء قدير.

وأقول إن شعبنا أقوى من العدو الصهيوني، ويملك من الطاقات والإمكانات ما يضع معادلات غير معادلة القوة، وشعبنا هو المنتصر والعدو فشل أن يفرض بالقوة عليه، وإن شاء الله ستستمر الانتفاضة حتى ننتصر ويستسلم العدو ويسلم بحقوق شعبنا، بأرضه ووطنه ومقدساته.

وأحيي كل الشعب الفلسطيني المصابر المجاهد، الذي رفض الاستسلام، وقدم عشرات الآلاف من الشهداء والأسرى والجرحى والموقوفين والمجازر والبيوت والأراضي، هذا شعب قوي جبار لا يمكن لأحد أن ينتصر عليه أو يغلبه وإنه صاحب حق.

وأؤكد له أن الطريق إلى النصر قريبة، وأنا على أبواب النصر، وأن العدو يترنح أمام ضربات المقاومة، وأن ما علينا إلا الصبر والثبات وعدم اليأس، وتوحيد صفوفنا في وجه العدو على قاعدة الجهاد والمقاومة وليس على قاعدة الاستسلام.

وأما التهديدات فإنها لا تزيدنا إلا قوة، وأن العمليات الاستشهادية لها تأثير قوي على العدو الصهيوني، وهز كيانه وتهديد أركانه، وتدمر أمنه واقتصاده وكل ما يملك، لذلك هو جنون.

نحن لا نملك الـ 16 ولا طائرات الأباتشي، ولا نملك صواريخ بعيدة المدى، بل نملك إنساناً مستعداً أن يقاتل ويستشهد، وهذا الذي هز كيانه ويؤثر فيه، فعندما يرضى أن يوقف الاعتداء على مدنيي شعبنا ومقدساتنا، وعن التصفيات الخارجة عن القانون "الاعتيالات" يمكن لنا أن نوقف هجماتنا، على المدنيين من جانبهم.

س. هل يمكن القول إن انتفاضة الأقصى مع دخولها عامها الرابع حققت ولو جزء بسيط من أهدافها؟

ج. الأهداف طويلة، وبعيدة، وتتمثل في تحرير أرضنا وطرد الاحتلال، ووقف العدوان، وهذا لا يتم في يوم أو يومين أو عام أو عامين، هذه حرب استنزاف طويلة حتى يركع العدو ويسلم بحقوق شعبنا وعودته إلى أرضه ومقدساته حتى يحصل شعبنا على حقه، على أرض وطنه، لذلك لا يمكن اليوم أن نقول هناك إنجازات، وإن قلنا، فالإنجاز الأول هو استمرار الانتفاضة، [وخلق طوعي]⁸ في المواجهة مع العدو، وهو إنجاز مهم،

⁸ هكذا في النص.



وإن شعبنا الفلسطيني لم يستسلم ولم يرفع الراية البيضاء وفشلت كل المحاولات بالقوة التي يفرضها شارون لتركيع شعبنا، وبذلك أكبر إنجاز أن يستمر العمل الجهادي والمقاوم، وعدم الاستسلام لأن العدو الصهيوني هو الذي يولول وهو الذي سيسلم [سيستسلم] في نهاية المطاف.

س. هل نجحت دولة الإرهاب الصهيوني في عزل قيادة حماس عن الجماهير الفلسطينية بعد استهدافها لهم وقصفها بطائرات الـ أف 16؟

الشيخ مستهزئاً: لو نجحت دولة الكيان بذلك لما كنت الآن معكم، وأنا أقول ستفشل في كل محاولاتها للقضاء على الحركة وفشلت فعلياً في ذلك، وسننتصر في ذلك إن شاء الله وشعبنا هو المنتصر.

لن يستطيع أحد أن يغيب قيادة حماس، لكن حماس وجدت نفسها أمام واقع جديد واستراتيجية صهيونية جديدة تهاجم ولا تحترم حدود ولا قيود ولا بيوت ولا نساء ولا أطفال، فكان لا بد أن تتخذ استراتيجية جديدة تتكيف مع هذا الواقع الظالم لتتحاشى العدوان ولتثبت وجودها في الساحة وبقاء قوتها ومقاومتها وجهادها، فحركة حماس لا يمكن أن يغيّبها عدوان، ولا قتل لقيادة، ولا قتل لأفراد.. حركة حماس حركة شعب فلسطيني كامل، حركة أمة، حركة تاريخ، وهي المنتصرة في النهاية إن شاء الله تعالى.

س. كيف تقيم العلاقة بين الفلسطينيين أنفسهم في هذه المرحلة الحرجة والحساسة من تاريخ قضيتهم؟ وهل الفلسطينيون لازالوا متفقون على المقاومة كما في السابق؟

ج. كل الفصائل الفلسطينية متفقة على استمرار الانتفاضة والمقاومة، ثم المشاريع الجديدة التي تريد وقف الانتفاضة والمقاومة ونزع السلاح هي مشاريع أمريكية، فتارة تفرضها عن طريق وزارة جديدة أو رئيس وزراء جديد وغيرها من الوسائل.

مقابل ماذا يريدون نزع سلاح الشعب الفلسطيني؟؟؟، لا يمكن أن نبيع وطننا ونفرد بحقوقنا مقابل وعود سرابية ضبابية تعطيها أمريكا لنا، نريد أرضاً ووطناً وشعباً حراً على أرضه، نريد عودة 5 ملايين لاجئ من أرض فلسطين، عندما يتحقق ذلك ممكن أن يكون هناك وقف للمقاومة، في ظل دولة لا يمكن أن تكون هناك مقاومة لكن في ظل احتلال، كل مواطن فلسطيني من حقه أن يحمل السلاح ويدافع عن نفسه.

س. هل يمكن لحماس أن تغير من أساليبها واستراتيجياتها في العام الجديد للانتفاضة في ظل العدوان الصهيوني المتواصل؟

ج. نحن لماذا حملنا السلاح ولماذا نقاوم ولماذا الانتفاضة، إذا كنا أمام التهديد والخوف والقتل نسلم ونرفع الأيدي البيضاء، فسنبوء بالفشل الكبير، نحن عزمنا على الجهاد والتحرير والنصر ولا يمكن أن نغير أساليبنا الأساسية وثوابتنا، سنقاتل حتى تحرير فلسطين وإقامة دولتنا الفلسطينية عليها، أما التكتيكات فيمكن أن تتغير من وقت لآخر.

س. الكل في الشارع الفلسطيني يتساءل: إلى متى ستبقى قيادة حماس مختبئة ولا تواجه شعبها ولا تقود الجماهير كما كانت طوال ثلاث سنين من الانتفاضة؟

ج. حماس وجدت نفسها أمام متغير جديد يحتاج إلى تغيير أيضاً في مواجهة هذا الواقع، ولا يمكن لإنسان أن يجد نفسه في بيته كما فعل الدكتور محمود الزهار ثم يضرب بالطائرات؟ إذن كيف يمكنني مواجهة هذا الواقع إلا بوسائل أمنية، لكن قيادة حماس لن تغيب عن الشارع وعن الشعب، وهذا اللقاء اليوم دليل على أننا لن نغيب وسنكون في الساحة مهما بلغت التضحيات.

س. ما الذي دفعكم للظهور فجأة والحديث في هذا اللقاء؟

ج. أنا لم أظهر فجأة، أنا أظهر كثيراً، وأهل مسجد المجمع الإسلامي يشهدون على ذلك، لكن اليوم أنا خرجت لمناسبة ذكرى الإسراء والمعراج وذكرى تحرير القدس من الصليبيين لأناشد الأمة الإسلامية أن تقف إلى جانب الشعب الفلسطيني، ولأؤكد أن قيادة حماس لا يمكن أن تغيب عن الشارع الفلسطيني، وهي من الشارع والجماهير والواقع، وأنها ثابتة على خط دفاعها وجهادها ضد العدو الصهيوني ولن تستسلم إن شاء الله.

س. لكن دولة الكيان الصهيوني تفسر غياب قادة حماس أنها نجحت في القضاء على قدرة الحركة على تحريك الجماهير والتأثير فيهم وإقناعهم بفكرة المقاومة؟

ج. هذا الكلام لا يعنيننا كثيراً، هم فشلوا، حركة حماس قادرة على تحريك الجماهير، والوجود [وعلى البقاء]، وقادتها قادرين على الظهور في الوقت المناسب، دون خوف أو وجل، لأن الشهادة عندهم مطلب ومغرم ولا يخافون الموت.

س. لكن ليس هناك عمليات عسكرية قوية كتلك التي شهدناها في الماضي لحركة حماس منذ الهجوم الأخير على قيادة الحركة، هل أثرت هذه الضربات في قدرة حركة حماس على تنفيذ هجمات كتلك؟

ج. بالعكس أثبتت حماس في كل تاريخها أنها قادرة أن ترد الصاع صاعين وتدفعه ثمناً باهظاً على جرائمه، ولقد رأيت في العمليات الأخيرة أنها كانت رداً سريعاً جداً، لكن نحن لا نعرف العقبات التي تقف أمام المقاومين في تنفيذ هجماتهم وعملياتهم على العدو، ونعلم أن هناك احتياطات أمنية كبيرة للعدو يحاول فيها إفشال وإبطال كثير من العمليات، لكن المهم ألا نستسلم وتستمر المقاومة والجهاد، وليس مهماً توقيت الرد، بل المهم أن نقاتل ولا نستسلم وأظن يدفع العدو ثمن جرائمه إن شاء الله عاجلاً أم آجلاً.

س. لماذا تنتظرون حتى يأتيكم الوسطاء ويطلبوا منكم ذلك، لماذا لا تطلقوا مبادرة، لثلاثة أشهر مثلاً في هذا الوقت بالذات، أن حماس مستعدة لوقف العمليات وبالتالي تخرجون دولة الكيان الصهيوني أمام الرأي العام العالمي؟



ج. دولة الإرهاب أخرجت كثيراً ولم تلتزم، ولم تحترم العالم ولا الأمم المتحدة ولا مجلس الأمن، فأمريكا تحميها بقراراتها في مجلس الأمن، عندما تستهدف البيوت والنساء والأطفال والشيوخ هل هناك إخراج أكثر من (هيك) في العالم، وصمت العالم صمت القبور، دولة الإرهاب كل يوم تهدم بيوت وتبني جداراً عنصرياً وتلتهم الأرض الفلسطينية رغم كل القرارات الدولية، لذلك هي ليست بحاجة لإخراج وتفهم أي مبادرة من السلطة الفلسطينية أو أي تنظيم فلسطيني في الوقت، الذي تضرب فيه، على أنها هزيمة وضعف، نحن لن نهزم وسننتصر إن شاء الله.

س. الرئيس الأمريكي بوش قال سيحارب الأيدلوجيات المتطرفة في الشرق الأوسط كيف سترد عليه؟

ج. هذا ضمير بوش الذي أعلنه في أول الحرب على الإسلام والمسلمين عندما قال عن هذه الحرب أنها الحرب الصليبية، ثم تراجع أمام الضغط العالمي، واليوم يعلنها حرب على الإسلام تحت شعار الإرهاب والأيدلوجيات التي تولد الإرهاب، فالإرهاب في نظر بوش هو الإسلام والمسلمين والأمة الإسلامية، لكن لا بد أن يفهم بوش أن أصحاب العقائد لا تخيفهم التهديدات وأن الإسلام أقوى من نظام بوش ومن دولة بوش والإسلام سينتصر وهو المنتصر في المستقبل.

إذا كان بوش يملك عقيدة صحيحة فليحاول الإسلام؛ يجد نفسه قد هزم في ميدان الفكر والبيان لكنه فشل في عرض مبادئه ومحاربة الإسلام بالحجة والبرهان فلجأ إلى الطائرات والدبابات والجيوش وهو مهزوم وسيهزم إن شاء الله في أفغانستان والعراق وفلسطين وفي كل الأرض الإسلامية لأن الشعوب الإسلامية لا زالت حية متمسكة بدينها وستدافع عنها حتى يسقط بوش وكل من يدور في فلكه إن شاء الله.

س. رئيس الوزراء المكلف أحمد قريع قال إنه يسعى لوقف إطلاق نار متبادل بين الفلسطينيين والعدو الصهيوني، ويجري حوار مع الفصائل الفلسطينية لذلك هل حدث معك حوار؟

ج. أولاً: لم يجر أي حوار، ثانياً الهدنة لا تأتي من جانب شعب مغلوب مطرود يدمر يقتل يطارد. الهدنة تأتي من طرف يملك القوة، العدو الصهيوني خلال الهدنة التي طرحت في الماضي استمر في العدوان والهدم والمجازر والقتل ولم يتوقف لحظة واحدة لذلك ليس لدينا اليوم مجال للحديث عن أي هدنة لأن العدو مستمر في عدوانه، ومن يريد هدنة ليووقف عدوان العدو ومجازره وهمجيته أولاً التي تطارد شعبنا صباح مساء وهدم البيوت والاعتقال والاستيطان والسور العنصري كل ذلك موجود على الأرض الفلسطينية ثم نتحدث عن وقف عدوان ووقف إطلاق نار، الاحتلال موجود والممارسات موجودة. أوقفوا العدوان عن شعبنا والاستيطان والمجازر وهدم البيوت ومصادرة الأرض، أوقفوا العدوان عن شعبنا في كل أراضيهم ثم تحدثوا عن هدنة.

س. هل هناك أي وساطات مصرية، بصددها حركة حماس، للتوصل إلى نوع من اتفاق مثل ما سبق؟

ج. أنا لا أعلم لي حتى هذه اللحظة بأي وساطات مصرية.

س. إلى متى ستبقى قيادة حماس تعمل من تحت الأرض، أي من الخفاء؟

ج. حتى تتغير الظروف التي فرضت علينا هذا الواقع، حتى يتغير هذا الواقع الظالم.

س. فيما يتعلق بالأزمة الداخلية في السلطة الفلسطينية كيف تنظرون لها، وهل لكم محاولة للإسهام في التخفيف من حدة الأمر وأنتم سابقاً تحدثتم عن ضرورة تعزيز الوضع الداخلي الفلسطيني واللحمة الداخلية خاصة أنكم لا تختلفون كثيراً مع عرفات؟

ج. بكل تأكيد أنا مرة أخرى هنا أؤكد على وحدة شعبنا وأؤكد على رفض أي مشاكل داخلية وأي صدامات داخلية وكل ما حصل من مشاكل لا تجعل خلل في الاتصالات والتفاهم والحوار وكل خطأ ارتكب في هذه المشاكل سيحاسب مرتكبوها على هذا الخطأ.

س. وكيف تقيمون جهود أبو العلاء لتشكيل حكومة فلسطينية وماذا تتوقعون منها؟

ج. نحن الشعب الفلسطيني ليس هدفنا حكومات، هدفنا تحرير الأرض والإنسان الفلسطيني، وهذا الهدف يمكن أن نفتش عن الوسائل التي توصلنا إليه إذا كانت الحكومة وسيلة لتحرير الأرض والإنسان الفلسطيني فأهلاً وسهلاً بها، إذا كانت الحكومة ستدفعنا إلى الاستسلام والتسليم ونزع السلاح [السلاح] فلا، ورفع الرايات البيضاء للعدو الصهيوني، فلا معنى لهذه الحكومة، ولذلك نحن لا نشارك في أي حكومة ولم نشارك في الماضي في حكومة في ظل احتلال.. رئيس الوزراء والوزير والمجلس يحتاج إلى تصريح عندما ينتقل من رام الله إلى نابلس ومن غزة إلى الضفة، إذا كانت هذه حكومة فلا تملك إرادتها ولا حريتها ولا استقلاليتها، فإذا كانت لا تملك لنفسها القوة فإذًا ستعمل للشعب الفلسطيني؟ فلذلك لا نشارك في هذه الحكومة.

س. أبو العلاء تحدث عن فوضى سلاح فهذا يعني أنه من الممكن جمع الأسلحة من المقاومة الفلسطينية، هل حركة حماس ستقوم بتسليم أسلحتها إلى السلطة؟

ج. نحن قلنا كلمة واضحة، السلاح الذي حملة شعبنا حملة للدفاع عن نفسه وعن أمته وعن وطنه ولا يمكن لأحد أن ينزع هذا السلاح إلا بعد تحرير الأرض وتحرير المقدسات عندها يمكن نزع السلاح فيصبح لنا دولة وكيان مستقل صاحب سلطة واحدة، ولكن في ظل الاحتلال لا يمكن [أن تكون] هناك حرية فلا يوجد سلطة لشعبنا، فلا يوجد إرادة حرة، ونزع السلاح معناه الاستسلام للعدو الإسرائيلي، معناه قتل الانتفاضة، معناه قتل



المقاومة، معناه انتصار شارون وأنه نزع قوة الشعب الفلسطيني، فالشعب الفلسطيني استسلم للإملاء والشروط الصهيونية لتصفية القضية الفلسطينية وتصفية الشعب الفلسطيني هذه طريق محفوفة بالمخاطر ومرفوضة ولن يسلم بها شعبنا.

س. إذا أمكن الحصول على ضمانات بأن تتوقف دولة الكيان الصهيوني عن عمليات الاغتيال وعملية القتل هل بالإمكان الحديث مرة ثانية عن هدنة بضمانات من أفراد دولية أو عربية؟

ج. نحن ننتظر من كل الذين يتحدثون عن هدنة أن يوقفوا العدو أولاً، أن يوقفوا عدوانه أن يوقفوا جرائمه، وأن يعلن التزامه وانضباطه، عن [عند] ذلك نفكر في الواقع الجديد.

س. هناك تقارير بأن مسئولين عن حركة حماس قد التقوا بمسؤولين عن حزب الله اللبناني الأسبوع الماضي من أجل الحديث عن صفقة تبادل الأسرى مع الكيان الصهيوني، هل هناك أي معلومات لديكم حول ما يجري الحديث عنه عن صفقة تبادل الأسرى مع الصهاينة، هل حماس قدمت قائمة؟

ج. لا شك أن هناك محاولات جادة بوساطة دولية لعملية تبادل الأسرى و صفقة تبادل الأسرى، ونحن نعمل من جانبنا بالتواصل مع حزب الله لإخراج أكبر عدد ممكن من الأسرى الفلسطينيين في سجون العدو الصهيوني.

س. هل قسمتم قوائم لحزب الله؟

ج. على كل حال كل شيء منوط في حالته ووقته، إنما حزب الله مستعد للتعاون معنا لإخراج العدد الذي يستطيعون من الأسرى الفلسطينيين والعرب والدوريات في السجون الصهيونية.

س. هل أجرى أبو العلاء اتصالات مع الحركة من أجل الحصول على هدنة متبادلة حسب ما أعلن، هل أجرى اتصالات معكم؟

ج. حتى الآن لم نجر أي اتصالات ولم يتم أي تفاهات لا مع أبو العلاء ولا غيره في هذا الموضوع لأن هذا الوقت ليس وقت حديث عن هدنة. الحديث عن هدنة في هذا الوقت مرفوض من جانبنا تماماً.

س. كيف ترى إصرار شارون على القضاء على قيادة حماس وأنتم بالذات؟

ج. أنا أعيد كلامي مرة أخرى نحن التهديد لا يزيدنا إلا قوة، نحن نسعى للشهادة والذي يحمل القنبلة ويفجر نفسه يطلب الشهادة، نحن طلاب شهادة وليس طلاب حياة ولا طلاب دنيا، نحن طلاب آخرة ولذلك التهديدات لا تضرنا ولا تزيدنا إلا قوة ولا تضعفنا، وإننا نحب الشهادة ونكره الحياة الذليلة.

س. هناك أنباء في الشهر المقبل عن اجتياح دولة الكيان الصهيوني لقطاع غزة، هل حماس جاهزة للدفاع عن قطاع غزة؟

ج. غزة ليست مستباحة والعدو الصهيوني إذا دخل غزة فسيُدفع ثمناً باهظاً ولن يستطيع الاستقرار في غزة ولن يستقر له قرار.. غزة سيدافع عنها كل الشعب الفلسطيني كل الفصائل الفلسطينية، حتى أبناء الشرطة الفلسطينية سيدافعون عنها لأنها ملك للجميع ليست لحماس ولا غير حماس، هي ملك الشعب الفلسطيني إن شاء الله.

س. حماس هددت باستهداف مبانى سكنية بعد نسف منزل الدكتور الزهار، هل كتائب القسام قادرة على تنفيذ هذا التهديد؟

ج. هذا الأمر منوط بمدى الإمكانيات التي يمتلكها الجناح العسكري للحركة، والظروف التي يمر بها وتحيط به.

وثيقة رقم 8:

بيان حركة حماس بشأن المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية⁹

12 آذار/ مارس 2005

حرصاً منا في حركة المقاومة الإسلامية حماس على تعزيز نهجنا في خدمة شعبنا الفلسطيني في كل المجالات والميادين، ورعاية شؤونه ومصالحه، وحماية حقوقه ومكتسباته، وإسهاماً منا في بناء مؤسسات المجتمع الفلسطيني على أسس سليمة، ومعالجة كل جوانب الفساد والخلل، وتحقيق الإصلاح الوطني الشامل والحقيقي، ليكون شعبنا أقدر على الصمود في مواجهة الاحتلال والعدوان، واستجابة لنبض شعبنا ورغبته، وحرصه على مشاركة جميع القوى والفصائل في الحياة السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

فقد قررت حركة المقاومة الإسلامية حماس وبعد مداولات ومشاورات مستفيضة شملت مختلف مؤسساتها وهيئاتها القيادية في الداخل والخارج، بما في ذلك أسرى الحركة في سجون الاحتلال الصهيوني، المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني القادمة، وذلك على قاعدة التمسك بالحقوق المشروعة لشعبنا، وحماية برنامج المقاومة كخيار استراتيجي حتى زوال الاحتلال، بإذن الله.

⁹ محسن محمد صالح ووائل أحمد سعد (محرران)، الوثائق الفلسطينية لسنة 2005 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006)، وثيقة رقم 28، ص 68.



وثيقة رقم 9:

النص الحرفي لـ "إعلان القاهرة" الصادر عن الفصائل الفلسطينية
في 2005/3/17¹⁰

17 آذار/ مارس 2005

في ما يأتي النص الحرفي للبيان الختامي الصادر عن مؤتمر الحوار الفلسطيني الذي أعلن الالتزام بفترة تهدئة حتى نهاية عام 2005م في مقابل وقف إسرائيل "لكافة أشكال عدوانها" تلبية لدعوة كريمة من جمهورية مصر العربية الشقيقة وبرعاية مشكورة منها، عقد في القاهرة مؤتمر للحوار الفلسطيني خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 17 آذار 2005 بمشاركة الرئيس الفلسطيني محمود عباس وبحضور اثني عشر تنظيماً وفضيلاً:

1. أكد المجتمعون على التمسك بالثوابت الفلسطينية دون أي تفريط، وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة من أجل إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم.
2. وافق المجتمعون على برنامج لعام 2005 يركز على الالتزام باستمرار المناخ الحالي للتهدئة مقابل التزام إسرائيل بتبادل بوقف كافة أشكال العدوان على أرضنا وشعبنا الفلسطيني أينما وجد، وكذلك الإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين.
3. أكد المجتمعون أن استمرار الاستيطان وبناء الجدار وتهويد القدس الشرقية هي عوامل تفجير.
4. بحث المجتمعون الوضع الفلسطيني الداخلي واتفقوا على ضرورة استكمال الإصلاحات الشاملة في كافة المجالات، ودعم العملية الديمقراطية بجوانبها المختلفة، وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية في توقيتاتها المحددة وفقاً لقانون انتخابي يتم التوافق عليه. ويوصي المؤتمر المجلس التشريعي باتخاذ الإجراءات لتعديل قانون الانتخابات التشريعية باعتماد المناصفة في النظام المختلط كما يوصي بتعديل قانون الانتخابات للمجالس المحلية باعتماد التمثيل النسبي.
5. وافق المجتمعون على تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها، بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية بصفة المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ومن أجل ذلك تم التوافق على تشكيل لجنة تتولى تحديد هذه الأسس وتتشكل اللجنة من رئيس المجلس الوطني وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة والأمناء العاميين لجميع الفصائل وشخصيات وطنية مستقلة، ويدعو رئيس اللجنة التنفيذية لهذه الاجتماعات.

¹⁰ وفا، انظر: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4894>

6. أجمع المشاركون على أن الحوار هو الوسيلة الوحيدة للتعامل بين كافة القوى دعماً للوحدة الوطنية ووحدة الصف الفلسطيني وعلى تحريم الاحتكام للسلاح في الخلافات الداخلية واحترام حقوق المواطن الفلسطيني وعدم المساس بها، وإن استكمال الحوار خلال المرحلة المقبلة يعد ضرورة أساسية نحو جمع الكلمة وصيانة الحقوق الفلسطينية.

وثيقة رقم 10:

نص برنامج قائمة "التغيير والإصلاح" لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني 2006¹¹

بسم الله الرحمن الرحيم

قائمة "التغيير والإصلاح"

﴿إِن أَرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾
(هود: 88)

البرنامج الانتخابي

لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني

الدورة الثانية

2006م

مقدمة:

اعتقاداً منا بأننا على ثغرة عظيمة من ثغور الإسلام وقياماً بالمسؤولية تجاه شعبنا المجاهد وقضيته المقدسة العادلة، وانطلاقاً من واجبنا في الإسهام في إصلاح الواقع الفلسطيني بما يخفف معاناة شعبنا الباسل ويعزز صموده ويحميه من الفساد، وأملاً في تعزيز الوحدة الوطنية وتمتين الصف الداخلي الفلسطيني، اتخذنا قرارنا بالمشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006.

إن قائمة التغيير والإصلاح تعتقد أن مشاركتها في الانتخابات التشريعية في هذا التوقيت وفي ظل الواقع الذي تعيشه القضية الفلسطينية تأتي في إطار البرنامج الشامل لتحرير فلسطين وعودة الشعب الفلسطيني إلى أرضه ووطنه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. لتكون هذه المشاركة إسناداً ودعمًا لبرنامج المقاومة والانتفاضة الذي ارتضاه الشعب الفلسطيني خياراً استراتيجياً لإنهاء الاحتلال.

¹¹ المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/1/5، انظر: http://www.palestine-info.com/arabic/palestoday/reports/report2006_1/
entkhabat06/entkhabat_tashre3i_06/program/5_1_06.htm



إن قائمة التغيير والإصلاح تسعى لبناء مجتمع مدني فلسطيني متطور يقوم على التعددية السياسية وتداول السلطة وتوجيه النظام السياسي الفلسطيني وبرنامجه السياسي والإصلاحي بما ينجز الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، آخذين بعين الاعتبار وجود الاحتلال الغاشم بثقله البغيض على الأرض والشعب، وتدخلاته السافرة حتى في تفاصيل الحياة الفلسطينية.

إن تقديم قائمتنا لبرنامجها هذا هو من قبيل الوفاء لجماهيرنا الصابرة التي ترى في هذا النهج البديل الناجع وترى في الحركة أملها الواعد بغد أفضل إن شاء الله وترى في هذه القائمة القيادة الصادقة لغد أفضل بإذن الله.

قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (الأنعام: 153)

أولاً: ثوابتنا:

تتبنى قائمتنا (قائمة التغيير والإصلاح) مجموعة من الثوابت المنبثقة من المرجعية الإسلامية التي نعتمدها ونراها محل اتفاق ليس على صعيد شعبنا الفلسطيني فحسب وإنما على صعيد أمتنا العربية والإسلامية. وهذه الثوابت هي:

1. الإسلام الحنيف ومنجزاته الحضارية مرجعيتنا ومنهاج حياتنا بكل مكوناتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية.
2. فلسطين التاريخية جزء من الأرض العربية والإسلامية وهي حق للشعب الفلسطيني لا يزول بالتقادم، ولا يغير من ذلك أي إجراءات عسكرية أو قانونية مزعومة.
3. الشعب الفلسطيني وحدة واحدة في كافة أماكن تواجده، وهو جزء لا يتجزأ من الأمة العربية والإسلامية، ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُون﴾ (الأنبياء: 92).
4. شعبنا الفلسطيني ما زال يعيش مرحلة التحرر الوطني، وله الحق في العمل لاسترداد حقوقه وإنهاء الاحتلال باستخدام كافة الوسائل بما في ذلك المقاومة المسلحة. وعلينا تسخير كل طاقاتنا لدعم صمود شعبنا، وتوفير كافة الإمكانيات لدحر الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.
5. حق العودة لكافة أبناء الشعب الفلسطيني اللاجئين والمبعدين إلى أراضيهم وممتلكاتهم، وحق تقرير المصير، وكل حقوقنا الوطنية، تعد حقوقاً غير قابلة للتصرف، وهي ثابتة لا ينتقص منها أية تنازلات سياسية.
6. التمسك الكامل بحقوق شعبنا الثابتة والأصلية في الأرض والقدس والمقدسات والمياه والحدود والدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

7. تعزيز وحماية الوحدة الوطنية الفلسطينية من أولويات العمل الوطني الفلسطيني.
8. إن قضية الأسرى والمعتقلين في رأس أولويات العمل الفلسطيني.

ثانياً: في السياسة الداخلية:

نتطلع على مستوى السياسة الداخلية النازمة للحياة السياسية الفلسطينية بأبعادها المختلفة إلى تحقيق الأولويات التالية التي نعدها ضماناً لمستقبل يليق بجهد شعبنا وتضحياته ويعزز صموده سعياً نحو التحرر الشامل والإصلاح المنشود.

1. المحافظة على الثوابت الوطنية الفلسطينية، ومقاومة التفريط بها أو التنازل عنها.
2. المحافظة على التواجد الفلسطيني في القدس ودعم ذلك سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، ومقاومة محاولات العدو تهويد القدس، وحماية المقدسات الفلسطينية الإسلامية والمسيحية من التدنيس الصهيوني.
3. الحريات السياسية، والتعددية، وحرية تشكيل الأحزاب، والاحتكام إلى صناديق الاقتراع والتداول السلمي للسلطة تعد الإطار الناظم للعمل السياسي الفلسطيني، وضمانة الإصلاح ومحاربة الفساد، وبناء مجتمع مدني فلسطيني متقدم.
4. تعميق أواصر الوحدة الوطنية، واعتماد لغة الحوار والاحتكام إلى العقل لحل الخلافات الداخلية وتحريم الاقتتال وكل أشكال استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في الإطار الداخلي.
5. العمل على تثبيت احترام الحريات العامة (حرية التعبير عن الرأي، الإعلام، والتجمع، والتنقل، والعمل..) كواقع معيش للشعب الفلسطيني.
6. الدم الفلسطيني من المحرمات في المجتمع الفلسطيني، والحوار فقط هو المنهج المقبول لحل الخلافات الفلسطينية الداخلية.
7. تحريم الاعتقال السياسي ورفض مصادرة الرأي.
8. حماية مؤسسات المجتمع المدني، وتفعيل دورها في التنمية والرقابة.
9. تصويب وترشيد دور الأجهزة الأمنية في حماية أمن المواطن. ووقف الممارسات الخاطئة والتعسفية وضمان حريات المواطنين والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة وإخضاع ممارسات هذه الأجهزة لرقابة ومحاسبة المجلس التشريعي.
10. اعتبار التعاون الأمني أو ما يسمى "التنسيق الأمني" مع الاحتلال جريمة وطنية ودينية كبرى، يجب أن يعاقب عليها أقسى العقوبات.
11. حماية المقاومة، وتفعيل دورها في مقاومة الاحتلال، وإنجاز مهمة التحرير.
12. بناء الإنسان الفلسطيني السوي المعترف بدينه وأرضه وحرية وكرامته والمستعد لبذل الغالي والنفيس في سبيل ذلك.
13. تفعيل مقاومة بناء جدار الفصل العنصري حتى إزالته، بكل السبل الممكنة بما فيها المؤسسات والمحاكم الدولية.



14. ضمان حقوق الأقليات واحترامها في جميع المجالات على قاعدة المواطنة الكاملة.
15. الأموال العامة (بجميع أنواعها) حق لجميع الشعب الفلسطيني ويجب أن تستخدم في تمويل التنمية الفلسطينية الشاملة بصورة تحقق العدالة الجغرافية والعدالة الاجتماعية بعيداً عن سوء الاستغلال والهدر والغصب والفساد والاختلاس.
16. الأسرى والجرحى والشهداء عنوان التضحية الفلسطينية، ورعايتهم ورعاية أسرهم وإطلاق سراح الأسرى هدف أولي على رأس أجندتنا الوطنية.
17. رفع كفاءة المؤسسات الداعمة للحركة الأسيرة ولأسر الشهداء والجرحى والتعامل مع الأسير والشهيد على أنه على رأس عمله المدني ويصرف له راتب مكافئ للراتب المدني.
18. الحفاظ على الوقف الفلسطيني الإسلامي والمسيحي وحمايته من الاعتداء والتلاعب، ورعايته وتطويره بما يتلاءم مع القيمة المعنوية والمادية لهذا الوقف الممتد في كل فلسطين.
19. العمل على ترميم العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية بما يخدم الأهداف الوطنية ويحترم مجالات التخصص.

ثالثاً: في العلاقات الخارجية:

1. توطيد العلاقات مع العالم العربي والإسلامي في جميع المجالات، بوصفه العمق الاستراتيجي لفلسطين، والانفتاح على بقية دول العالم.
2. تفعيل دور الجماهير العربية والإسلامية في دعم مقاومة شعبنا للاحتلال ورفض التطبيع معه.
3. رفض الدعوات العرقية والإقليمية والطائفية التي تستهدف تجزئة الأمة.
4. بناء علاقات سياسية متوازنة مع الأسرة الدولية تضمن المشاركة الفاعلة في المجتمع الدولي، وتحافظ على وحدة الأمة وسيادتها الوطنية وتقدمها، وصون حقوقها وحماية قضيتها—وفي مقدمتها القضية الفلسطينية—ورّد العدوان عنها.
5. التأكيد على جميع المستويات الدولية وفي جميع المنتديات العالمية على عدم شرعية الاحتلال وكل ما نتج عنه.
6. اعتبار الاحتلال أبشع أنواع الإرهاب ومقاومته بكل الوسائل حق كفلته الشرائع السماوية والقوانين الدولية.
7. دعوة كل الشعوب والقوى الخيرة في العالم إلى التحالف لإقامة سلام عالمي عادل يركز على التخلص من كل أنواع الاحتلال، وآثار الاستعمار ومنع التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية.
8. إعادة الاعتبار للحقوق الفلسطينية، في المحافل العربية والدولية، وخاصة حق التحرر من الاحتلال، وعودة اللاجئين، وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة، واستصدار المواقف والقرارات الداعمة لها.

9. دعوة المجتمع الدولي للمساهمة الفاعلة في دعم إعادة تأهيل المدن والقرى وتوفير البنية التحتية لها.
10. رفض المنح المشروطة بتنازلات عن الثوابت الوطنية والسعي الحثيث لإيجاد البدائل الشريفة.

رابعاً: في الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد:

1. محاربة الفساد بجميع أشكاله واعتباره سبباً رئيسياً في إضعاف الجبهة الداخلية الفلسطينية وتقويض أسس الوحدة الوطنية.. ومتابعة التحقيق في ملفات الفساد الإداري والمالي ومعاقبة الفاسدين من خلال القضاء.
2. تعزيز الشفافية والرقابة والمساءلة والمحاسبة في التعاطي مع الموازنة العامة في جميع مراحلها (التخطيط والإعداد والنقاش والإقرار والتنفيذ).
3. تحديث التشريعات والنظم الإدارية العامة بشكل يكفل زيادة فاعلية الأجهزة التنفيذية لتسهم في تقديم الخدمات العامة بجودة عالية، بيسر وسهولة على جميع المستويات، وتحقيق مفهوم اللامركزية، والعمل بمبدأ تفويض السلطة، والمشاركة في اتخاذ القرار.
4. إعادة صياغة سياسة التوظيف العام بما يضمن تكافؤ الفرص لجميع أبناء الشعب الفلسطيني على قاعدة الكفاءة ومحاربة المحسوبيات والوساطات والفتوية والحزبية في التعيينات والترقيات في جميع المؤسسات العامة ودوائر الدولة.
5. تشكيل لجنة وطنية - برلمانية لمراقبة أموال الوقف الفلسطيني بشقيه الإسلامي والمسيحي لضمان سلامة التصرف فيه وتحقيق أهدافه.
6. مكافحة التسبب في الأداء الحكومي وإهدار المال العام، والعمل على تعزيز الشعور بالمسؤولية لدى جميع العاملين (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته) (حديث شريف).
7. تطبيق سياسة "من أين لك هذا؟" على موظفي الخدمة العامة.
8. تطوير وتفعيل دور الأجهزة الرقابية مثل ديوان الرقابة المالية والإدارية والأجهزة الرقابية الأخرى.
9. إنشاء "ديوان المظالم" لتلقي شكاوى المواطنين.

خامساً: في السياسة التشريعية وإصلاح القضاء:

1. جعل الشريعة الإسلامية "المصدر الرئيس للتشريع" في فلسطين.
2. تأكيد الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.
3. تفعيل دور المحكمة الدستورية.
4. سنّ التشريعات التي تراعي خصوصية الشعب الفلسطيني وقيمه وتراثه.
5. تأسيس معهد قضائي للتدريب والتأهيل.



6. إعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى بالانتخاب من قبل قضاة فلسطين على أساس الكفاءة والخبرة بعيداً عن الفئوية السياسية والاجتماعية والمحسوبة الشخصية.
7. سنّ القوانين الهادفة إلى تفعيل التفتيش القضائي للرقابة على الجهاز القضائي بكل مستوياته.
8. سن القوانين اللازمة لمنع تسييس النيابة العامة واعتماد الكفاءة والرقابة والمساءلة والمحاسبة.
9. تعديل قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية وقانون الإجراءات الجزائية بما يكفل الحد من إطالة أمد التقاضي وعدد القضايا المدورة وتحديد سقف زمني لكل نوع من القضايا ومدد التأجيل.
10. تعزيز الديمقراطية والشورى في مختلف المجالات والمواقع، وتحقيق المشاركة الفعالة.
11. العمل على وضع حد لتجاوز السلطة التنفيذية على الدستور بإصدارها قوانين مؤقتة أو تعديلات متكررة أو تأخير إنفاذ القوانين أو غير ذلك من تعديات.
12. العمل على إصدار قانون انتخابي جديد، يحقق العدالة ويضمن إفراس مجلس يمثل شعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة تمثيلاً حقيقياً وأميناً.
13. الوقوف في وجه أية تشريعات أو اتفاقات مع العدو تنتقص من حقوق شعبنا الفلسطيني.

سادساً: في الحريات العامة وحقوق المواطن:

1. تحقيق مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون، ومساواتهم في الحقوق والواجبات.
2. توفير الأمن لكل مواطن وحمايته وحماية ممتلكاته، فلا يتعرض للاعتقال التعسفي أو التعذيب أو الانتقام.
3. وقف تدخلات الأجهزة الأمنية في التوظيف والإلغاء ما يعرف بالسلامة الأمنية.
4. ترسيخ ثقافة الحوار، واحترام كل الآراء، بما لا يتناقض مع عقيدة الشعب وموروثه الحضاري.
5. ضمان حقوق الفئات الخاصة (الأسرى وأسره، وأسر الشهداء، والمرأة والطفل، والمعاقين والفقراء...).
6. رعاية المؤسسات الإعلامية وضمان حق الصحفيين في الحصول على المعلومة ونشرها.
7. صون الحريات النقابية، والمحافظة على استقلال النقابات، والابتعاد بها عن كل أشكال الهيمنة، وإفساح المجال أمام تأسيس نقابات جديدة حفاظاً على حقوق العاملين في كافة المجالات.
8. الاعتراف بالقوى السياسية وتشجيعها والاستفادة من دورها، ودعم مؤسسات المجتمع المدني المختلفة.
9. اعتماد مبدأ تكافؤ الفرص ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

سابعاً: في السياسة التربوية والتعليمية:

لما كانت التربية هي أساس بناء الجيل القادر على رسم مستقبل الوطن وتحقيق حلم الحرية والتحرير والاستقلال، وكذا التعليم الذي يجب أن يواكب كل جديد، فإن قائمتنا ستعمل على ما يلي:

1. تطبيق الأسس التي تستند إليها فلسفة التربية والتعليم في فلسطين وأولها أن الإسلام نظام شامل فيه خير الإنسان، ويحفظ له حقوقه بالتوازي مع حقوق المجتمع.
2. تطبيق قوانين التعليم الإلزامي، والتوسع في التعليم الثانوي بشقيه المهني والأكاديمي.
3. تطوير المناهج والوسائل المدرسية بما يتلاءم مع فلسفة التربية والتعليم وأهدافها في فلسطين ومقتضيات مواكبة العصر.
4. الاهتمام بالعلوم الإنسانية، والتركيز على اللغات وخاصة اللغة العربية في مختلف المراحل.
5. ترسيخ أخلاقيات مهنة التربية والتعليم، واحترام حقوق المعلمين، وتطوير قدراتهم.
6. إصدار التشريعات التي تصون العملية الأكاديمية والتعليمية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي من العبث والمزاجية والمحسوبة.
7. إنشاء وتطوير مؤسسات لرعاية المبدعين والمتفوقين وأصحاب القدرات الخاصة.
8. تطوير مؤسسات التعليم العالي، ودعم مجالات البحث العلمي بما في ذلك تأسيس مركز البحث العلمي الفلسطيني.
9. تشجيع العمل الطلابي النقابي، وتوفير المناخ المناسب لعمل الاتحادات الطلابية ودعمها، لتقوم بدورها المنشود، حتى تظل المدارس والجامعات معاقل للعمل الوطني.
10. العمل على تأمين المرافق الرياضية والثقافية والمختبرات العلمية والحاسوب في جميع مدارس الوطن.
11. العمل على توفير التخصصات المختلفة في مختلف مناطق الوطن، من خلال استقطاب الكفاءات الفلسطينية المهاجرة وتدريب الكفاءات المقيمة في الوطن.
12. تشجيع الأنشطة الكشفية والسياحة الداخلية وجعلها من متطلبات العملية التعليمية وبخاصة من خلال مناهج التربية الوطنية.
13. تشجيع مؤسسات التعليم الخاص في المراحل التعليمية المختلفة (قبل الجامعية) لما توفره على موازنة الدولة، وما تمثله من تنافس يفيد التعليم بشكل عام.
14. السماح بمنح رخص للجامعات النوعية (الخاصة وغير الربحية). لتشجيع المنافسة التي تؤدي إلى تطوير الكفاءات وكذلك فإنها تبقى طلابنا في البلد مما يوفر على الاقتصاد موارد مالية جيدة.
15. الاهتمام بالتعليم المهني والتدريب الفني والتعليم الزراعي.
16. تطوير استراتيجيات التعليم بحيث تركز على الكفاءة ونبذ المحسوبة في التوظيف.. وترتكز على نوعية الطلبة المتخرجين من النظام التعليمي.



17. دعم صندوق الطالب الجامعي المحتاج وتطوير آلياته بحيث تمثل أعلى قدر من الشفافية والموضوعية وإيصال المساعدة إلى مستحقيها.

ثامناً: في موضوع الوعظ والإرشاد:

1. رفع كفاءة الوعاظ والمرشدين، ومساواتهم بنظرائهم في الوزارات الأخرى، من حيث الدرجات والترقيات والحقوق، وإيجاد الحوافز المجزية لهم، ووضع اللوائح والأنظمة التي تحقق العدالة.
2. وقف جميع أشكال التدخلات الأمنية في هذا الجهاز وتمكين العلماء العاملين من القيام بدورهم، ووقف سياسة الإقصاء.
3. إعادة النظر في قانون الوعظ والإرشاد بما يتيح لأصحاب العلم والكفاءة الفرصة لتأدية واجباتهم الدينية والوطنية..
4. رعاية المساجد وعمارتها وتفعيل دورها الدعوي والتربوي في المجتمع.
5. الاهتمام بمتابعة قضايا الحج والعمرة من أجل تسهيل مهام حُجاج بيت الله الحرام لأداء مناسكهم في راحة ويُسر.

تاسعاً: في السياسة الاجتماعية:

1. دعم الأساس السليم للأسرة الفلسطينية وتماسكها حتى تشكل الأساس المتين الذي يحافظ على قيمنا الاجتماعية ومثلنا الأخلاقية.
2. تحقيق التكافل الاجتماعي وتشجيع شبكة الحماية الاجتماعية القائمة وتوسيعها لضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي للأسرة والمجتمع وتعزيز مقومات الصمود.
3. توفير الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة والضمان الاجتماعي) والخدمات العامة الأخرى للجميع دون تمييز أو محسوبية أو فئوية.
4. توحيد النظام التقاعدي بما يحقق المساواة والعدالة بين المتقاعدين.
5. فيما يخص قانون الأحوال الشخصية والمحاكم الشرعية:
 - هناك حاجة لسن قانون واحد مستنبط من النصوص الشرعية والمذاهب الفقهية المعتمدة واختيار ما يتناسب مع تطور المجتمع الفلسطيني المسلم.
 - سنّ التشريعات الخاصة بالمحاكم الشرعية الفلسطينية على اختلاف درجاتها لتطبيقها بشكل موحد في محاكم (القدس والضفة الغربية وغزة). بما في ذلك قانون الوقف وقانون الإرث وقانون الطوائف غير المسلمة.
 - العمل على تمثيل المحاكم الشرعية في المحكمة الدستورية الفلسطينية بنسبة معقولة.
6. الحفاظ على النسيج الاجتماعي للشعب الفلسطيني والأخلاق العامة، وضمان عدم انتهاك الثوابت الاجتماعية والحيولة دون أي إجراءات أو تشريعات تمسها.

7. دعم المؤسسات الاجتماعية التي ترعى فئات المجتمع المختلفة كالمرأة والطفل واليتيم والفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة.
8. تطوير المراكز والمؤسسات التعليمية والتدريبية والتأهيلية التي تعنى بالأسرى والمحربين وتعمل على دمجهم في المجتمع وإسهامهم في تنمية الوطن.
9. توفير الرعاية الشاملة التعليمية والصحية لأسر الشهداء والمعتقلين وجميع الشرائح المحتاجة في المجتمع.
10. تفعيل لجان الزكاة وتنظيمها وتطويرها.
11. محاربة الفقر من خلال العمل على إقامة العدل وتوزيع الثروة، وتشجيع الجمعيات الخيرية، ورفع القيود عنها.
12. تطوير أنظمة التأمينات الاجتماعية بما يساعد على القضاء على الفقر والمحافظة على الودائع الاجتماعية السائدة في المجتمع الفلسطيني.
13. محاربة المخدرات والمسكرات والفساد بكل أشكاله من خلال الثقافة والتوعية والتربية وتفعيل القانون.
14. دعم مؤسسات العناية بالمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة وتطوير برامج اندماجهم في المجتمع.
15. تبني سياسة واضحة تهتم بالعنصر البشري من خلال تنمية القوى البشرية العاملة، وتحقيق الأمن الوظيفي والاستقرار النفسي للعاملين.
16. تفعيل لجان الإصلاح ودعمها لما لها من دور في حل المشكلات بين أفراد المجتمع وإعادة أجواء الود والتصافي بين المتخاصمين.

عاشراً: في السياسة الثقافية والإعلامية:

نظراً لما للثقافة والإعلام من دور عظيم في تشكيل عقلية المواطن وتفكيره، وبناء شخصية الأمة، فإن قائمتنا ستعمل على:

1. بناء السياسة الإعلامية على مبادئ حرية التفكير والتعبير والنزاهة.
2. تحصين المواطنين وخاصة الشباب الناشئ من الإفساد والتغريب والغزو الفكري ومقاومة التطبيع الثقافي.
3. تسهيل مهمة الإعلاميين ووسائل الإعلام وحق الجمهور في معرفة الحقيقة.
4. وقف تدخلات الأجهزة الأمنية في منح رخص دور النشر، ومراكز الأبحاث، والمطبوعات، ومؤسسات قياس الرأي.
5. رفع المستوى الثقافي والوعي العام بالحقوق والواجبات والمسؤوليات وتبعاتها.
6. تفعيل وسائل الإعلام العامة وتحريرها من الفتوية وتعزيز المهنية والشفافية في برامجها.
7. تأسيس مؤسسات عامة وتشجيع إقامة مؤسسات خاصة تعنى بالتراث الفلسطيني وتاريخه الحديث ومقدساته.



8. توجيه وسائل الإعلام الرسمية للنهوض بالمجتمع الفلسطيني وتعزيز صموده ومقاومته، وجعله منبر يعبر بالصدق عن نضال الشعب الفلسطيني وشرف قضيته، مع إفساح المجال أمام الساسة والمفكرين والإعلاميين لطرح موضوعاتهم بحرية دون المساس بالثوابت الوطنية.

حادي عشر: في قضايا المرأة والطفل والأسرة:

1. حماية الطفولة ورعايتها والتأكيد على حقها في التنشئة والتغذية والتربية النفسية والجسمية والتوجيه والتعليم.
2. المرأة الفلسطينية شريك في الجهاد والمقاومة وشريك في البناء والتنمية.
3. ضمان حقوق المرأة، واستكمال الإطار التشريعي المعزز لها، والعمل على تمكينها من الإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
4. تحصين المرأة بالتربية الإسلامية، وتوعيتها بحقوقها الشرعية، وتأكيد شخصيتها المستقلة القائمة على العفة والاحتشام والالتزام.
5. تفعيل دور المؤسسات النسائية التطوعية البناءة، باعتبارها جزءاً من مؤسسات المجتمع المدني.
6. إنشاء وحدات إرشادية في الريف لصناعة السجاد والبسط والنسيج والمنمنمات وغيرها لتأمين فرص عمل للمرأة الريفية.
7. تشجيع توظيف طاقات المرأة في العمل العام، وإبراز دورها في بناء المجتمع.
8. دعم استقرار الأسرة من خلال:

- تطوير التشريعات الخاصة بالمرأة العاملة، بما يحقق استقرار الأسرة وحماية النشء، ورعايته.
- التكافل مع الأسر التي تتعرض بيوتها للهدم أو أبنائها للاعتقال أو الملاحقة.
- توفير العيادات الصحية والمستشفيات المناسبة بما يحقق الصحة العامة للأسرة وخاصة ما يتعلق بالأمومة والطفولة.
- حماية المرأة من جميع أشكال الاستغلال لأنوثتها بما في ذلك الاستخدام الذي يحط من كرامتها، أو يعاملها كجسد فقط في الدعاية والإعلانات، أو بأية أعمال غير مشروعة.

ثاني عشر: في قضايا الشباب:

1. التوسع في إنشاء مؤسسات الشباب وتطوير القائم منها، بما يضمن بناء الشخصية الشبابية السوية، وتشجيع منابر الحوار الشبابي.
2. دعم الأندية الرياضية والثقافية، ووضع حد للتدخلات في شؤونها ومحاربة الظواهر السلبية فيها.

3. دعم وتشجيع المبدعين الشباب في مختلف المجالات، وتوفير فرص العمل والإبداع للشباب كل في مجاله.
4. العمل على رعاية الشباب وتحسينهم من كل أسباب الفساد والانحراف الأخلاقي.
5. توفير فرص العمل المناسبة والكرامة للشباب، وخاصة خريجي الجامعات.
6. زيادة مساحة مشاركة الشباب في مجمل الفعاليات السياسية والاجتماعية والثقافية والفنية الهادفة.
7. دعم الفرق الرياضية المختلفة بما يضمن مشاركتها في البطولات المحلية والعربية والإسلامية والعالمية، والعمل على إنشاء الصالات والملاعب التي تخدم ذلك.

ثالث عشر: في السياسة الإسكانية:

1. تخصيص بعض الأراضي العامة لإقامة التجمعات والقرى السكنية، وتوزيعها على ذوي الدخل المحدود وبخاصة الذين هدمت بيوتهم والأسر الفقيرة وأسر الشهداء والمعتقلين.
2. تخفيف مشكلة السكن لفئات الدخل المحدود من الشعب الفلسطيني، وتخفيف مشكلة الاكتظاظ في المساكن وخاصة في قطاع غزة وبعض المناطق في الضفة الغربية.
3. تشجيع إنشاء مجمعات الإسكان الوظيفي الملحقة بالمؤسسات العامة كالمدارس والمستشفيات والجامعات والمرافق العامة.
4. العدالة في توزيع المنشآت الإسكانية الخيرية مما يشجع المحسنين على الاستمرار في دعم هذه المشاريع.
5. التركيز على تنشيط قطاع الإنشاءات من خلال توفير التمويل السهل لمشاريع الإسكان ومشاريع إنشاء المباني العامة. مما يسهم وبشكل سريع نسبياً في:
 - حل مشكلة البطالة بين الفلسطينيين الذين اعتادوا العمل في الاقتصاد الإسرائيلي خاصة وأن معظمهم يمتلكون خبرة ومهارة في الإنشاءات، بالإضافة إلى استيعاب عشرات الآلاف من العاملين الجدد وخاصة ذوي المهارة المتدنية.
 - تخفيض فاتورة الإيجارات التي تدفعها الحكومة للمباني التي تشغلها، وبالتالي التخفيف من أعباء الموازنة وتوجيه الموارد إلى أولويات أخرى.
 - تطوير الخدمات الاجتماعية من خلال توفير مباني جديدة أو توسيع القائم منها وخاصة في مجالات التعليم والرعاية الصحية.
6. توفير المساكن لصغار الموظفين، وذوي الدخل المحدود بسعر الكلفة وبأقساط ميسرة خالية من الربا، وتشجيع عقود الإسكان ومعالجة حالات العسر.
7. اعتماد المخططات الهيكلية والإقليمية للمدن والقرى الفلسطينية.



رابع عشر: في السياسة الصحية والبيئية:

1. إصلاح نظام التأمين الصحي وإتاحته لكل المواطنين بدءاً بالفئات الفقيرة الأكثر حاجة.
2. وضع خطة زمنية لتحقيق الاكتفاء الطبي في جميع المجالات لمنع إهدار الأموال في العلاج بالخارج.
3. توسيع خدمات مراكز الرعاية الصحية الأولية والصحة العامة، تيسيراً للعلاج وتخفيفاً على المواطنين في القرى والمدن الصغيرة.
4. تطوير الخدمات الصحية العامة لتضاهي في نوعيتها الخدمات الصحية المتاحة في القطاع الخاص.
5. وضع الخطط اللازمة للتوسع في بناء المستشفيات المتكاملة وفق احتياجات المناطق.
6. إيجاد توازن في التخصصات والخبرات لدى المستشفيات والتوزيع العادل للكفاءات والتجهيزات في جميع المناطق.
7. توفير الحوافز المادية للأطباء والمرضين والعاملين في قطاع الصحة العاملين في المناطق النائية وذوي الاختصاصات النادرة من العاملين في المجال الصحي.
8. تشجيع الخدمات الصحية الخاصة والتخصصية.
9. الارتقاء بمستوى القطاع الصحي (الأطباء والصيادلة والمرضين والإدارات الصحية) بما يتناسب مع حاجات ومتطلبات المجتمع الفلسطيني.
10. توفير المرافق الصحية المناسبة للاهتمام بجرى الشعب الفلسطيني والمعاقين الذين أصيبوا خلال مسيرة الجهاد الفلسطيني ومن فئات الشعب كافة دون تمييز.
11. توفير العناية الصحية الملائمة والمجانية لأسر الشهداء والجرحى والمعاقين والأسرى.
12. العمل على إيجاد بيئة نظيفة من خلال تنمية ثقافة النظافة العامة، وتشجير الطرق والمنتزهات العامة، وتشجيع إقامة الحدائق الخاصة والعامة.
13. حماية البيئة ووقف التدهور البيئي الفلسطيني بالتنسيق مع المنظمات الدولية، وكذلك مقاومة التلوث البيئي المستمر للأراضي الفلسطينية الناجم عن ممارسات الاحتلال والمستوطنات الصهيونية والعمل على فضح هذه الممارسات في المحافل الدولية.
14. الحفاظ على شاطئ بحر غزة ليكون نظيفاً وجميلاً صالحاً للاصطياف والسياحة، ووقف التعديات عليه من إلقاء الردم والمخلفات، ومنع التلوث البيئي الناجم عن تحويل الصرف الصحي إلى مياه البحر.
15. متابعة الدراسات المعدة للتخلص من الكارثة البيئية الناجمة عن وجود أحواض المعالجة في شمال قطاع غزة، وتخصيص أراضٍ جديدة لزيادة عدد "مكبات النفايات" في قطاع غزة والضفة الغربية، وإقامة المشاريع للاستفادة منها.

خامس عشر: في السياسة الزراعية:

1. تنمية القطاع الزراعي والثروة الحيوانية باتجاه تحقيق الأمن الغذائي للشعب الفلسطيني، ثم الاتجاه نحو تحقيق فائض في الإنتاج بهدف التصدير.
2. السعي إلى تصنيف الأراضي في فلسطين، وتحديد استعمالاتها مثل الحمضيات والحبوب والفواكه والورود وغيرها، ووضع التشريعات اللازمة لتطويرها.
3. إعادة تشكيل اتحاد المزارعين وتفعيله بحيث يشمل كل محافظات الوطن ليساهم في تطبيق السياسات الزراعية الهادفة للارتقاء بهذا القطاع المهم.
4. العمل على تبني نظام إقراض زراعي بديل للنظام الربوي، وتشجيع الإقراض الزراعي العيني.
5. العمل على تعزيز التنسيق بين المؤسسات المعنية بالقطاع الزراعي سياسة وإنتاجاً وتصنيعاً وتسويقاً، والعمل على فتح الأسواق العربية والدولية أمام المنتجات الفلسطينية وخاصة الزراعية منها ضمن اتفاقات المعاملة التفضيلية المتاحة.
6. اعتماد أسلوب التنمية الريفية الشاملة كإطار للتنمية الزراعية من خلال توفير البنى التحتية الضرورية للمشاركة الزراعية.
7. تشجيع مشاريع التصنيع الغذائي للاستفادة من فائض الإنتاج والعمل على تطوير نوعيات البذور والتقاوي والمبيدات والأسمدة المصنعة محلياً.
8. الاهتمام بالثروة السمكية وحماية حقوق الصيادين.
9. تنظيم استيراد وتسويق واستخدام المبيدات والأدوية الزراعية أو البيطرية. وتقنين استخدام الأسمدة الكيماوية وتوفير خدمات الإرشاد الزراعي.
10. تشجيع استصلاح الأراضي ودعم زراعتها وربها.
11. العمل على تنمية الثروة الحيوانية وتقليل الفجوة بين الطلب والعرض.
12. مراقبة أداء مصلحة "مياه الساحل" لما فيه تحقيق مصلحة الوطن والمواطن.

سادس عشر: في السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية:

يقول تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾
(الفرقان: 67)

ويقول عز وجل: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَاَ وَيُزِدُّ الصَّدَقَاتِ﴾ (البقرة: 276)

1. تحقيق الاستقلال الاقتصادي والنقدي وفك الارتباط مع الكيان الصهيوني واقتصاده ونقده، والتخلص من التبعية له والسعي لإصدار عملة فلسطينية.
2. إعادة النظر في القوانين والتشريعات الاقتصادية والمالية وتطويرها.
3. توفير البيئة القانونية والإجرائية المناسبة لتشجيع الاستثمار وسنّ قوانين اقتصادية إضافية وحيوية مثل: قانون منع الاحتكار وقانون الجمارك.



4. السعي لبناء "الاقتصاد المقاوم"، وتشجيع الاعتماد على الذات، والابتعاد عن مظاهر الاسراف والعبث، والحذر من المشاريع غير المنتجة، أو تلك التي تفسد البنية الاجتماعية والأخلاقية كالأندية الليلية وصلات القمار.... وغيرها.
5. التوزيع المدروس للمشاريع، وتوسيع دوائرها البشرية والجغرافية بما يسهم في حمايتها، ويخفف من احتمالات الضرب والتضييق والحصار التي يمارسها العدو.
6. إعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية الدولية وتطويرها لتأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة بالاقتصاد الفلسطيني وأهمها:
 - اتفاقية باريس الاقتصادية.
 - اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة.
 - اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.
 - اتفاقية التعاون الاقتصادي مع كل من مصر والأردن.
7. تطوير العلاقة الاقتصادية والتجارية مع العالم العربي والإسلامي من خلال اتفاقات تجارة تمييزية تسهم في تنمية الاقتصاد الفلسطيني ومساعدته على الفكك من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.
8. وضع السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية والتشغيلية والتجارية والصناعية والزراعية) التي تعمل (خلال مدة المجلس التشريعي (4 سنوات)) على تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة وتعزيز القدرات الذاتية وتحمي الفئات المهمشة وتحافظ على التكافل الاجتماعي وتحقق استقرار الأسعار والأجور. وتؤدي إلى مكافحة الفقر وتخفيض البطالة، وإبقاء التضخم مضبوطاً، وتحقيق نمو اقتصادي وتحسين مستوى معيشة الفرد.
9. تطوير البنية التحتية بما يتناسب مع القطاع الصناعي والزراعي والخدمات العامة، والتركيز على تدريب وتأهيل القوى العاملة الفلسطينية لتناسب احتياجات السوق الفلسطيني وبالتالي حل مشكلة الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي في التشغيل.
10. المحافظة على الأملاك والأموال العامة واستغلالها بصورة تحقق النفع العام للأجيال الحالية وأجيال المستقبل، ويتطلب ذلك تنفيذ برنامج طموح للإصلاح المالي والإداري في جميع مؤسسات وأجهزة السلطة، واستخدام المساعدات الدولية بالصورة المثلى التي تحقق أهداف التنمية الشاملة بعيداً عن الهدر وسوء الاستخدام، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال ذلك.
11. إعادة النظر في أسعار الغاز ومشتقات النفط والكهرباء والهاتف والماء بما يخفف عن المواطن.
12. الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية الفلسطينية من خلال تطبيق توصيات الدراسات العلمية الجدية وخاصة تلك التي تعمل على تطوير القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني.

13. تطوير السياسة التجارية والجمركية الفلسطينية لتناسب مع الوضع التنموي للاقتصاد الفلسطيني وخصائص وأهداف التجارة الخارجية الفلسطينية.
14. إعادة صياغة قانون ضريبة الدخل ليكون تصاعدياً بما يخفف على ذوي الدخل البسيط، وتعديل الضرائب غير المباشرة في الاقتصاد الفلسطيني وتخفيض ضريبة القيمة المضافة لتناسب مع المستوى التنموي الفلسطيني.

سابع عشر: في قضايا العمل والعمال:

1. احترام وتطوير وتشجيع عمل النقابات والجمعيات المهنية والمتخصصة.
2. العمل على وضع حد أدنى للأجور للقطاعات العمالية المختلفة، توفيراً لمستوى مقبول من العيش الكريم.
3. تنفيذ خطة وطنية جادة للتعامل مع ظاهرة البطالة مستندة إلى برامج تنمية القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني والاستخدام الأمثل للأموال العامة الفلسطينية (سواء الذاتية أو المساعدات الدولية).
4. نشر الثقافة العمالية والوعي العمالي حول الحقوق والواجبات بين جميع العاملين في كل القطاعات وبشتى الوسائل والأساليب المشروعة.
5. شمول العاملين في جميع القطاعات تحت مظلة التأمين الصحي الشامل.
6. تطوير قانون العمل والعمال والنقابات وتطويرها بما يضمن حقوق العمال وحقهم في العمل النقابي وبما يواكب تطورات المرحلة وتحقيق العدالة لجميع العاملين في شتى قطاعات الإنتاج.
7. ربط أجور ورواتب العاملين بجدول غلاء المعيشة.

ثامن عشر: المواصلات والمعابر:

1. إعادة تأهيل كل الطرق في الوطن بمواصفات حديثة.
2. شق طرق جديدة حيوية بين المدن والقرى مع احتفاظ كل مواطن متضرر بحقه في التعويض.
3. التأكيد على التواصل الحر الفعال بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
4. فتح المعابر الحرة بين الأراضي الفلسطينية ومصر والأردن ورفض أي تدخل أجنبي مهما كانت درجته.
5. السعي لفتح الميناء والمطار بما يحقق تطوير الاقتصاد الفلسطيني ويخدم التواصل بين أبناء الشعب الواحد في الداخل والخارج.



خاتمة:

لقد أوجدت انتفاضة الأقصى المباركة حقائق جديدة على الأرض، جعلت من برنامج أوسلو تاريخاً ماضياً، وتحديث الأطراف المختلفة، بما فيها الاحتلال الصهيوني عن "دفن أوسلو". إن شعبنا الآن هو أكثر تماسكاً ووعياً، وأصعب مراساً، وإن حماس تتقدم نحو الانتخابات وقد تمكنت بعون الله وبالتعاون مع كل الشرفاء من تعزيز نهج المقاومة وتجزيرها في عقول ونفوس ووجدان أبناء شعبنا.

الأخ الناخب..... الأخت الناخبة... هذا هو برنامجنا، نضعه بين يديك... وها نحن أولاء نشاركك الطموح، ونضع أيدينا بيدك، لا ندعي صنع المعجزات ولا امتلاك عصا سحرية. ولكننا معاً نسدد ونقارب نحو تحقيق مشروعنا الوطني على طريق أهدافنا الكبرى.. أمةً واحدة حرة راشدة..

الأخ الناخب..... الأخت الناخبة.... المسئولية مشتركة، والعمل الصالح يرفعه الله سبحانه ويمنيه..

إن منهجنا يعتمد على ممثلين أمناء وأكفاء يرفعون شعار الصدق لله والولاء له وللشعب والقضية.. فكن على ثقة تامة بأنهم سيطبقون شعاراتهم.. وسيكونون عند وعودهم..

الأخ الناخب..... الأخت الناخبة....

أمام صندوق الاقتراع تذكر مسئوليتك بين يدي الله تعالى... أنت مؤتمن على شهادتك في اختيار ممثلك في المجلس التشريعي.. عندما يتكلم هذا الممثل ويفصل في قضايا الدين والوطن والمستقبل فإنه يعبر عنك، فأحسن اختيارك لترضي ربك الكريم ورسولك العظيم ﷺ

﴿إِنَّ خَيْرَ مَنْ أَسْتَجَرْتَ الْقَوَى الْأَمِينُ﴾..

نعم أحسن اختيارك لتسعد ويسعد شعبك بإذن الله تعالى..

"الإسلام هو الحل" هو طريقنا للتغيير والإصلاح

برنامجنا هو سبيلنا لتعزيز بناء المجتمع الذي دمره الاحتلال وحماية مقاومته

برنامجنا هو دربنا لتعزيز الوحدة الوطنية والإسلامية على طريق التحرر الوطني الشامل

برنامجنا برنامج الشعب والوطن كله

﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا بِسَيْرِ اللَّهِ عَمَلَكُمْ وَرَسُولِهِ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسِرُّورِكُمْ إِلَىٰ عِلْمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيَنْتَشِرُ بِمَا

كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (التوبة: 105)

أخي الناخب.. أختي الناخبة:

(صوتك أمانة فلا تشهد إلا بالحق)

وثيقة رقم 11:

كلمة رئيس الوزراء إسماعيل هنية أمام المجلس التشريعي لنيل الثقة
للحكومة العاشرة¹² [مقتطفات]

27 آذار/ مارس 2006

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين والنبیین أجمعين ومن تبعهم
بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد،

الأخ رئيس المجلس التشريعي المحترم
الإخوة والأخوات أعضاء المجلس التشريعي المحترمون
السادة المحترمون السفراء والقناصل وممثلو الدول والهيئات الدولية
الضيوف الكرام
الحضور الأعزاء
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

فقد كنت أمل أن ينعقد هذا المجلس في ظرف أفضل، وأن يكون لقاءنا جميعاً في القدس
عاصمة دولتنا الفلسطينية المستقلة. لكن هذا الظرف الذي تقطع فيه أوصال الوطن يقدم
للعالم دليلاً واضحاً على قسوة الاحتلال وظلمه. فها هو الاحتلال يشن حرباً ضروساً ضد
شعبنا الأعزل، ويحرض ضد خياره الديمقراطي، ويُصر على إبقاء المنطقة في دوامة من
الصراع الدامي.

ينعقد اليوم مجلسكم الموقر ليشهد ولادة حكومة فلسطينية جديدة هي الحكومة العاشرة
في ظل تواصل الاحتلال والعدوان، وتزايد أعداد الشهداء والجرحى، واستمرار سياسات
الاغتيال والاعتقال والخنق والحصار ومصادرة الأراضي، وبناء جدار الفصل العنصري
وتهويد القدس واستمرار الحفريات تحت المسجد الأقصى المبارك والتلويح الدائم باقتحامه
وكذلك توسيع المستوطنات ومخططات ضمّ الأغوار، وحرمان شعبنا من التواصل حتى داخل
الضفة نفسها، وكرس ذلك بتحويل حاجز قلنديا إلى ما يشبه المعبر الحدودي.. إلى أن توج
الاحتلال اعتداءاته هذه باقتحام سجن أريحا وخطف المناضلين أحمد سعدي وفؤاد الشوبكي
مع عدد من إخوانهم المعتقلين هناك، مخلفاً عدداً من الشهداء والجرحى فضلاً عن التدمير
الشامل لمبنى المقاطعة. متنكراً بهذا الفعل الإجرامي لكل ما تمّ توقيعه من اتفاقيات.

¹² المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/3/27، انظر: http://www.palestine-info.info/arabic/Hamas/hewar/2006/ismael_

haneya/27_3_06.htm؛ وصحيفة دنيا الوطن الإلكترونية، 2006/3/27، انظر:

<http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2006/03/27/40919.html>



إننا على يقين بأن الاحتلال الغاصب إنما يقوم بكل هذه التصعيدات ليقتنصها في وجه الحكومة الجديدة، بهدف إيصال رسالة للشعب الفلسطيني مفادها: "إنك أخطأت في الاختيار، ولا بد أن تعاقب". وهذا الموقف للأسف يتم تحت سمع العالم وبصره، ونحن نحذر من مغبة مثل هذه السياسات.. فالشعب الفلسطيني العظيم يجب ألا يعاقب لأنه مارس حقه في اختيار قيادته عبر انتخابات ديمقراطية حرة شاهدها العالم وشهد على نزاهتها، ومخطئ من يظن كذلك بأن الضغط الاقتصادي هذا سوف يدفع حكومتنا للخضوع أو يوهن من عزيمته وصمود شعبنا الفلسطيني الأبي.. إن هذه الحكومة ستقود شعبها إلى الحياة الحرة الكريمة، معتمدةً على الله تعالى ومتوكلة عليه ﴿وَمَا لَنَا إِلَّا نُنَوِّكُ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَيْنَا سُبُلًا وَلَنْصَبِرَ عَلَىٰ مَا أَدْبَتُنَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾

فالتحية كل التحية لشهادتنا الأبرار ونخص بالذكر منهم الرئيس الراحل ياسر عرفات والشيخ الإمام أحمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي والدكتور فتحي الشقاقي، والرفيق أبو علي مصطفى والأخ أبو العباس، والتحية لجرحانا الأماجد ولعقلينا الأبطال الرابضين خلف القضبان في سجون الاحتلال ومعتقلاته، وكل العون والتقدير لعوائلهم وأسراهم الصابرة المحتسبة.

والتحية لمناضلينا ولقيادات العمل الوطني الفلسطيني من مختلف الفصائل داخل السجون.. ونعاهدكم — كما نعاهد جميع الأسرى والأسيرات (فلسطينيين وعرب) — أننا لن ننساهم، ولن تضيع تضحياتهم أو تذهب سدى، وسنعمل دون توقف لتأمين الإفراج عنهم بعزة وكرامة، ليشاركونا في تحقيق الحرية لشعبنا، ويسهموا معنا في عملية البناء والتطوير والإصلاح والتغيير.

كما نرجي تحية إجلال وتقدير لشعبنا الفلسطيني العظيم في الداخل والخارج؛ وفي مخيمات الشتات، وإلى جالياتنا الفلسطينية في كل أنحاء العالم.

الأخ رئيس المجلس المحترم

الإخوة والأخوات أعضاء المجلس التشريعي الأفاضل

يطيب لي أن أتقدم إلى مجلسكم الموقر ببرنامجي هذا، آملاً أن تمنحوا حكومتي الثقة، كي تنطلق لتطبيق برنامجها الذي وعدت به شعبنا لصون مصالحه الوطنية العليا، واستعادة حقوقه المغتصبة، وتحقيق الأمن والازدهار والإصلاح المنشود.

ويسعدني، قبل الدخول في الحديث عن المحاور الرئيسية في برنامج الحكومة أن أتوجه بخالص التحية للسيد الرئيس محمود عباس (أبو مازن)، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الذي نسجل له باحترام دوره البارز في إجراء الانتخابات التشريعية وفي تعزيز أسس الديمقراطية الفلسطينية. فقد كان حريصاً على رعاية التعددية السياسية وحمايتها، ولقد كانت الأيام التي رافقت الانتخابات الأخيرة فلسطينية

بامتياز؛ مما أدهش العالم أجمع، وعكس الوجه الحضاري للشعب الفلسطيني. وأود أن أؤكد حرصنا على احترامنا للعلاقة الدستورية مع السيد الرئيس وترسيخها لخدمة مصالح شعبنا وصيانة ثوابته المشروعة، ملتزمين بمعالجة السياسات والمواقف، من خلال الحوار والتعاون والتنسيق المستمر بين مؤسسة الرئاسة والحكومة وسائر المؤسسات الوطنية، وعلى رأسها منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى قاعدة الاحترام المتبادل وحماية الصلاحيات الدستورية والوظيفية لكل مستوى من المستويات.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالتحية والتقدير لأبناء شعبنا العظيم الذين منحونا هذه الثقة الغالية، وعلقوا آمالاً كبيرة علينا، ونعاهدكم أن نكون عند حسن ظنهم بنا، وألا ندخر جهداً من أجل تخفيف المعاناة عنهم جميعاً، وتحقيق ما يتطلعون إليه من الحرية والاستقلال والتقدم والازدهار.

فهذا الشعب المرابط الذي أبدع في مقاومة الاحتلال وكان مثلاً في العطاء والصبر والصمود، ستتجلى إبداعاته— إن شاء الله— في البناء والإعمار، وفي تعزيز الخيار الديمقراطي، الذي من شأن نجاحه أن يشكل نموذجاً يحتذى به كل الشرفاء والأحرار في العالم.

ثم الشكر موصول لرؤساء وأعضاء الحكومات السابقة، ولحكومة الأخ أحمد قريع (أبو علاء)، الذي أبدى مشكوراً حرصه وتعاونه للانتقال السلس للحكم، وفي تسيير مهامها المختلفة. والشكر كذلك للسادة الوزراء وأعضاء المجلس التشريعي السابقين، وللأخ روجي فتوح الرئيس السابق لمجلسنا التشريعي الموقر.

الأخ رئيس المجلس التشريعي

الإخوة والأخوات أعضاء المجلس

هناك مهمات جسام تقع على عاتق الحكومة على الصعيد الداخلي والخارجي. وإن الاضطلاع بهذه المهمات يستلزم تشخيص المرحلة الماضية، وقراءة الواقع، لتعزيز النجاحات وتصويب المسيرة.

ولعل من أبرز التحديات والقضايا والمهام التي تنتظر حكومتنا إنما يتمثل في الآتي:

أولاً: الاحتلال وممارساته البشعة ضد الأرض والإنسان والمقدسات والمقدرات.

ثانياً: توفير الأمن وإنهاء الفوضى داخل الساحة الفلسطينية.

ثالثاً: الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني.

رابعاً: الإصلاح ومحاربة الفساد الإداري والمالي.

خامساً: ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي، وصياغة المؤسسات الفلسطينية على أسس ديموقراطية تحقق الشراكة السياسية للجميع.



سادساً: تعزيز مكانة القضية الفلسطينية في العمق العربي والإسلامي.

سابعاً: تطوير العلاقة مع المحيط الإقليمي والدولي بما يخدم المصالح العليا لشعبنا.

وفي ضوء ما سبق فإننا نؤكد ما يلي:

أولاً: حماية حق شعبنا في الدفاع عن نفسه في مواجهة الاحتلال، وإزالة المستوطنات، وجماد الفصل العنصري، ومواصلة نضاله من أجل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، ورفض الحل الجزئي والحدود المؤقتة وسياسة الأمر الواقع، وكل مشروع يبتغى من حقوقنا ومصالحنا كخطة فك الارتباط الهادفة إلى تحويل وطننا إلى معازل وكنوتونات تقطع الطريق أمام قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة. كما أننا نؤكد تمسكنا بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض، واعتبار ذلك حقاً فردياً وجماعياً غير قابل للتنازل عنه أو المساومة عليه. وكذلك العمل من أجل تحرير الأسرى، ومواجهة إجراءات الاحتلال على الأرض من اغتيالات واعتقالات واجتياحات، والدفاع عن القدس التي تتعرض لأكبر عملية تهويد. ومواجهة محاولات ضمّ الأغوار وتوسيع المستوطنات. كما سنعمل على مواجهة العقوبات الجماعية، ورفض احتجاز الاحتلال لمستحقّاتنا المالية.

وفي هذا الإطار، فإن الحكومة ستتعامل مع الاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية بمسؤولية وطنية عالية، وبما يخدم مصالح شعبنا وحقوقه الثابتة. كما أن الحكومة وبوزاراتها المختصة سوف تراعي مصالح ومتطلبات شعبنا، وآليات حركة الحياة ذات التماس بالاحتلال، وذلك في كافة النواحي الاقتصادية والتجارية والصحية والعمالية. كما أن الحكومة ستتعامل مع القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية بمسؤولية وطنية، وبما يحمي حقوق شعبنا وثوابته الوطنية.

ثانياً: إن توفير الأمن للمواطنين في أنفسهم وممتلكاتهم، وحماية السفارات ومقرات المؤسسات الدولية والعاملين فيها وضيوفاً الأجانب، هي مهمة غير قابلة للتأجيل، وسنعالجها بحكمة وحزم، وذلك بسلطة القانون، وبالقيم الأخلاقية التي امتاز بها شعبنا، وبالتعاون المسؤول بين كافة قوى شعبنا العظيم. ومما لا شك فيه، أن تلك الخروقات والتجاوزات الأمنية لا تليق بشعبنا الذي سجل صفحات من المجد تفخر بها أمم الأرض. وهو ما يستلزم معالجة تلك الخروقات المحدودة، لما تقدمه من صورة مشوهة عنا ولما تلحقه من ضرر كبير بمصالحنا العليا.

وفي هذا الإطار، فإن الحكومة ستعمل على تطوير أداء الأجهزة الأمنية، وتعزيز دورها باعتبارها المسؤولة عن حماية شعبنا وحفظ أمنه، ومسؤوله كذلك عن حماية سيادة القانون وضبط النظام، وتوفير الأمن للمواطن، دونما انتهاك لحقوقه الدستورية أو امتهان لكرامته الإنسانية أو تدخل في حياته المدنية.

ثالثاً: إن حكومتي التي تتبنى استراتيجية الإصلاح، لتؤكد لمجلسكم الموقر ولشعبنا الذي أعطانا الثقة الغالية بأننا سنكون أوفياء لهذه الثقة، حيث سيلمس المواطن من خلال عمل

هذه الحكومة — بإذن الله تعالى — إنجازات حقيقية على الأرض في دوائر الإصلاح الإداري والمالي؛ من خلال الرقابة الفاعلة والتعاون مع المجلس التشريعي في إصدار القوانين التي تعزز الإصلاح وتحارب الفساد.

وسوف تحرص الحكومة على الاستجابة للاحتياجات الملحة للمواطن في مختلف المجالات، من خلال التخطيط والمبادرة، وفي تحديد أولويات الصرف والإنفاق، وفي إطلاق المبادرات والإبداعات، والحفاظ على أقصى درجة من المصداقية، والاستفادة من تجارب الآخرين في مجال مؤسسة المجتمع وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة، مع مراعاة خصوصيتنا الفلسطينية والعربية والإسلامية الفريدة، التي تأخذ بعين الاعتبار الواقع السياسي والاجتماعي والتاريخي لشعبنا.

وفي إطار الإصلاح كذلك، فإن الحكومة ستسعى إلى محاربة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية، والترفع عن استغلال المال العام.. وسنطعي مسألة التطوير الإداري بعداً اجتماعياً وثقافة مجتمعية تؤسس لمفهوم جديد، فقد بتنا بأمس الحاجة إلى صياغة استراتيجية فلسطينية مجتمعية للتنمية الإدارية، وإلى آلية عمل سليمة تستند إلى مفاهيم الإدارة الحديثة مما يساعد على تنفيذ هذه الاستراتيجية وفق متطلبات وحاجة المجتمع الفلسطيني.

رابعاً: إن هذه الحكومة التي جاءت عبر الخيار الديمقراطي والانتخابات الحرة، تلتزم بحماية الديمقراطية الفلسطينية والحفاظ عليها والتداول السلمي للسلطة، وترسيخ الشراكة والتعددية السياسية، باعتبارها الخيار السليم لضمان سلامة نظامنا السياسي واستقراره.

إننا ندرك أن تعزيز الشورى والديمقراطية يتطلب العمل على إقرار سيادة القانون، والتخلص من النعرات العشائرية والعائلية والجهوية، وتكريس مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات.

وستعمل الحكومة على حماية الحقوق الدستورية لجميع المواطنين، وصيانتها بما يحمي حقوق الإنسان الفلسطيني وحرية.

وستعمل الحكومة كذلك على أن تتبوأ المرأة الفلسطينية المكانة التي تليق بها وبتضحياتها الكبيرة، وتضمن لها المشاركة في صنع القرار في وزاراتنا ومؤسساتنا الوطنية.

وتتعهد الحكومة بحماية حقوق المواطن، وترسيخ مبدأ المواطنة دون تفریق على أساس المعتقد أو الانتماء السياسي، وسنعمل معاً على محاربة الإقصاء السياسي والوظيفي، وسوف نرفع الظلم عن الناس ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً (يا عبادي... إنني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً، فلا تظالموا).

إن بناء دولة القانون يعزز الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، ويساعد على دعم صموده دفاعاً عن حقوقه وحرياته، كما أن سيادة القانون تجعل للقضاء الدور الأساسي في ضمانه



لتحقيق المساواة واحترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية.. ولذلك، فإن رجال القضاء والنيابة والمحامين هم مكمل ضروري لعمل السلطة التنفيذية على تطبيق سيادة القانون وتعزيز الديمقراطية، وهو ما يتطلب استقلال القضاء وعمله بمهنية عالية ومسؤولية.. فاستقلال القضاء وعمله بمهنية وموضوعية، هو الذي يشيع الأمن في المجتمع ويشكل ضماناً أساسية لتحقيق العدالة.

خامساً: إن إصلاح النظام المالي وتحويل كل إيرادات السلطة الوطنية إلى الخزينة العامة، وتعزيز مبدأ الشفافية وتحديد أولويات الصرف ستكون أيضاً مهمة غير قابلة للتأجيل، وسنسعى إليها ضمن رؤية اقتصادية فلسطينية متكاملة، وسوف نعدُّ لها أنفسنا بشكل جيد وخلق، وسنعمل ضمن المحددات التالية:

- أ. العمل على ضمان حياة كريمة حرة للمواطن، والحفاظ على المكاسب المشروعة التي تحققت، وتأمين صرف رواتب الموظفين؛ عسكريين ومدنيين، وكذلك المخصصات المتعلقة بالشؤون الاجتماعية وأسر الشهداء والأسرى والجرحى والمعاقين.
- ب. إعطاء الأولوية للارتقاء بالاقتصاد الوطني، ووضع السياسات والبرامج الكفيلة بمعالجة الفقر والبطالة؛ من خلال تعزيز القدرة الذاتية وتشجيع القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، مع المحافظة على دعم المنتجات الوطنية بكافة الوسائل الممكنة، إضافةً إلى تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العالم العربي والإسلامي بشكل خاص، وتشجيع العلاقات المباشرة مع الاتحاد الأوروبي وبقية دول العالم.
- ج. التحرك لحماية المستهلك، وتشجيع القطاع الخاص، وتوفير المناخ الملائم والمناسب لنشاطه، كما إن إرساء القواعد السليمة بين العمل الحكومي ومؤسساته الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص، يشكل ضماناً مهمة لجلب الاستثمارات إلى فلسطين، وستقوم الحكومة بتوفير البيئة المناسبة وأجواء الحماية والاستقرار للمشاريع الاستثمارية.

واسمحوا لي ومن على هذا المنبر أن أتوجه بنداءٍ إلى أصحاب رأس المال الفلسطيني والعربي والإسلامي، وأدعوهم للقدوم إلى وطننا لاستكشاف فرص الاستثمار في مختلف المجالات، ونحن نعدهم بأننا سنوفر لهم كل مساعدة ممكنة، والمناخ الاستثماري والأمن والحماية الاقتصادية، عبر سنّ القوانين والتشريعات اللازمة... فنحن نتطلع إلى مشاركتهم وإسهامهم في تخفيف المعاناة عن شعبنا ونصرة قضيتنا العادلة، وفي تخفيف ضائقتنا الاقتصادية الخانقة، وحتى يساهموا في إيجاد فرص العمل لقطاعات الشباب والخريجين والخريجات.

ونحن هنا نجدد التأكيد بأن الاستثمار هو دعامة من دعائم التنمية المستدامة، ولا تغني التبرعات والمعونات — على أهميتها وضرورتها في هذه المرحلة — ولذا فإن واحدة من أولى أولويات برنامجنا الاقتصادي هي تشجيع الاستثمار في فلسطين، وستكون حكومتنا على جاهزية عالية لبحث كافة التفاصيل المتعلقة بتوفير الضمانات اللازمة للاستثمار الخارجي،

ونحن هنا نقول إنه من باب أولى أن تعود الأموال الوطنية الفلسطينية إلى الداخل لتساهم في تحريك عجلة البناء والتنمية، وستعمل حكومتنا على حث المؤسسات المالية والمصرفية العاملة في فلسطين على استثمار الودائع والأموال داخل فلسطين، وسنكون عوناً لها في توفير أفضل الأجواء الاستثمارية لتحقيق العوائد المالية المجدية.

وإذا كان برنامجنا الاقتصادي يسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة بتفجير الطاقات والاستغلال الأمثل للثروة، إلا أن الحكومة تدرك بأن الأوضاع السياسية المحيطة بشعبنا المحاصر بالاحتلال واستمرار إغلاق المعابر قد ألحقت دماراً كبيراً ببنيتنا الأساسية، مما جعلنا في حاجة ماسة إلى العون والمساندة من المجتمع الدولي ومن الأشقاء والأصدقاء في العالم، وستسعى الحكومة إلى الانفتاح والحوار مع كافة الدول بما فيها دول الاتحاد الأوروبي على مواصلة تقديم المساعدات لشعبنا وسلطتنا، بما يوفر حياة كريمة لهذا الشعب المنكوب، ونحن نؤكد لكل المانحين أننا سنوفر ضمانتين:

الأولى: إن كل الأموال التي ستقدم لشعبنا وسلطتنا ستذهب إلى وجهتها التي خصصت لها، وستنفق على المشاريع والمجالات التي يتم تبنيتها وتمويلها، ولن تذهب إلى أي جهة أخرى. والثانية: إن حكومتنا ستوفر كل الضمانات والآليات اللازمة لكافة الدول المانحة والجهات المتبرعة لمراقبة عملية صرف هذه الأموال، والتأكد من أنها أنفقت في الإطار الصحيح، ووفق ما اعتمد من خطط ومشاريع وبرامج.

وأريد أن أقول إن التصريحات والقرارات المتسارعة التي صدرت عقب الانتخابات، وخصوصاً عن الإدارة الأمريكية التي هددت بوقف المساعدات عن الشعب الفلسطيني، لا مبرر لها على الإطلاق ولا تخدم بحال الاستقرار في المنطقة، ونحن نطالب المجتمع الدولي بإعادة النظر في موقفه تجاه الحكومة الجديدة، وأن يحترم الخيار الديمقراطي للشعب الفلسطيني، وأن يدعم طموحات شعبنا في الحرية والاستقلال والانعقاد من الاحتلال، وأن يوجه ضغوطاته نحو القوة المحتلة بدلاً من الضغط على الشعب الفلسطيني الذي يرزح تحت الاحتلال.

إن الإدارة الأمريكية التي تنادي بنشر الديمقراطية واحترام خيارات الشعوب مدعوة قبل غيرها لتعزيز الخيار الفلسطيني، وليس محاصرته بالتهديد والوعيد، وأن تفي بالوعد التي قطعتها حول إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

إن حكومتنا ستعمل على إقامة علاقات سليمة ومتينة مع مختلف دول العالم، وكذلك مع المؤسسات الدولية بما فيها الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والمنظمات الدولية باختلاف مجالات عملها، بما يهدف إلى تعزيز السلم والاستقرار العالمي.. إن الاتحاد الأوروبي قدم كثيراً من المساعدات لشعبنا الفلسطيني، ودعم حقه في الحرية والاستقلال، وكانت له مواقف جادة في توجيه الانتقادات لسياسات الاحتلال... لذا فإننا معنيون بعلاقة قوية ومتينة مع الاتحاد



الأوروبي، غير أننا نتوقع من الاتحاد الأوروبي إعادة النظر في بعض سياساته المتبعة بشأن الصراع في المنطقة، حيث نتوقع منه دوراً أكبر في ممارسة الضغط على سلطات الاحتلال لسحب قواتها من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ووقف الممارسات العدوانية المتكررة بحق شعبنا.

إن حكومتنا تنتظر من المجتمع الدولي، وخصوصاً اللجنة الرباعية الدولية أن تتناز إلى قيم العدل والإنصاف من أجل تحقيق السلام الشامل والعدل في المنطقة، وألاً تتناز إلى طرف على حساب طرف آخر، وأن تتوقف عن التلويح بفرض عقوبات على الشعب الفلسطيني بسبب خياره الديمقراطي، وفي هذا الصدد فإن الحكومة تثمن موقف روسيا كعضو في اللجنة الرباعية التي اختارت سبيل الحوار بدلاً عن التلويح بالتهديد والوعيد، وإن حكومتنا ستكون على استعداد للحوار مع اللجنة الرباعية الدولية والبحث عن كافة السبل لإنهاء حالة الصراع وإقرار الهدوء في المنطقة.

الأخ الرئيس

الإخوة والأخوات أعضاء المجلس

إننا ندرك، ونحن نستعرض أمامكم هذه التحديات، ومنهجية الحكومة في مواجهتها، بأننا أمام مرحلة صعبة، وأن المهمات المطلوبة من هذه الحكومة ليست سهلة، لأن التركة ثقيلة وعلى أكثر من صعيد، ولكننا نتسلح بإرادة لا تلين وعزم لا يثنى، لأنه لا خيار أمامنا سوى أن نعمل معاً لنحمي هذا الوطن المبارك.

ومن أجل ذلك أردنا أن نواجه كل ذلك بصف موحد وحكومة ائتلافية، ولذا سعينا بكل جهد وطاقة لتشكيل حكومة ائتلاف وطني، وبذلنا جهداً طويلاً خلال الأسابيع الأخيرة؛ بغية تحقيق هذا الهدف النبيل، وعملنا بكل صدق وإخلاص وجدية من خلال حواراتنا الطويلة مع الإخوة في الكتل البرلمانية والفصائل؛ لهدف الوصول إلى قواسم مشتركة تضمن مشاركة الجميع، وخاصة الإخوة في حركة فتح. كما امتد التشاور والحوار إلى الفصائل غير الممثلة في المجلس التشريعي، والذين لم يشاركوا في الانتخابات، مثل إخواننا في حركة الجهاد الإسلامي.. وخلال كل هذه الحوارات قدّمنا صياغات متعددة وتعديلات كثيرة على البرنامج السياسي لحكومة الائتلاف الوطني، وأبدينا تفهماً ومرونة عالية في تلك الحوارات، لأننا كنا وما زلنا نؤمن بأن نجاحنا هو في ائتلافنا، وفي توحدها يكمن النهوض والتطور والمضي نحو الأفضل.. ولكن إخواننا في الكتل البرلمانية فضلوا عدم المشاركة في هذه الحكومة، ونحن نحترم اختيارهم، لكننا نقول: إذا كنا معاً لن نوفق في تشكيل حكومة ائتلاف وطني؛ فيجب أن ننجح في الحفاظ على الوحدة الوطنية.. لن نياس في ذلك، وسنواصل العمل من أجل تعزيز الوحدة الوطنية ورض الصفوف، وترتيب البيت الفلسطيني، وتصليب جبهتنا الداخلية، وستبقى أيدينا ممدودة للجميع للحوار والتشاور حول كافة القضايا بما يحقق المصلحة الوطنية العليا لشعبنا وأمتنا، وسيبقى باب المشاركة في الحكومة مفتوحاً، فهذا وطن الجميع، ومصير الجميع، ومستقبل الجميع.

أما بخصوص منظمة التحرير الفلسطينية فإن الحكومة تناشد الفصائل والقوى والفعاليات العمل معاً لتنفيذ تفاهات القاهرة... وسنعمل معاً لنحافظ على منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الإطار المجسد لآمال شعبنا وتضحياته المستمرة لنيل حقوقه، والتي تشكل عنواناً نضالياً تراكمياً نعتز به، ونسعى إلى تطويره وإصلاحه عبر التشاور والحوار. ونؤكد هنا على ضرورة الإسراع في تنفيذ الإجراءات اللازمة لذلك، بما يضمن انضمام كل الفصائل والقوى الفلسطينية الفاعلة، وإعادة بناء المنظمة على أسس ديمقراطية سليمة، تحقق الشراكة السياسية، باعتبارها المظلة الكبيرة التي يستظل بها كل الفلسطينيين في الداخل والخارج؛ تمثلهم وترعى مصالحهم، وتحمل همومهم، وتعالج مشاكلهم وقضاياهم، وتحمي حقوقهم الوطنية.

كما لا بدّ هنا من التأكيد على الوحدة الجغرافية الفلسطينية، والإصرار على الربط بين شطري الوطن بالربط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الضفة والقطاع، فضلاً عن الربط بين الداخل والخارج، وتفعيل المؤسسات الوطنية وعلى رأسها منظمة التحرير الفلسطينية، لضمان هذا الترابط، ولصيانة حق العودة لشعبنا في الشتات.

وفي الشأن المجتمعي الداخلي أشير إلى ضرورة رعاية الجانب الصحي وتطويره؛ لتلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني، ويضمن ذلك تطوير برامج للتأمين الصحي وتحسين وضع المستشفيات. كما لا بدّ من العمل على رسم سياسة اجتماعية واضحة ذات استراتيجية، تهدف إلى توفير حياة اجتماعية كريمة لجميع فئات المجتمع الفلسطيني، من خلال برنامج الضمان الاجتماعي؛ بحيث يحمي المجتمع من المشاكل الاجتماعية مثل الفقر والبطالة والانحراف. كذلك التأمينات الاجتماعية لكبار السن والعجزة وأصحاب الاحتياجات الخاصة. [و] كذلك العمل على توفير الرعاية الاجتماعية للأسرة من خلال برامج اجتماعية هادفة.

وفي مجال سيادة القانون وتعزيز الديمقراطية، نؤكد أن حرية الإنسان الفلسطيني هي الهدف الذي تسعى إليه الحكومة الفلسطينية عبر المساواة والعدالة واحترام حقوق الإنسان، وخاصة للمرأة والفئات المستضعفة؛ لما يحققه ذلك من أمن واستقرار للمجتمع، وهو ما ستحرص عليه الحكومة في عملها التنفيذي واقتراحاتها التشريعية، التي ستحرص فيها على كل ما يسهم في التنمية البشرية المجتمعية وما يسهل تنمية دور المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية والمجتمعية عامة. إن بناء دولة القانون يعزز الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، ويساعد على دعم صموده دفاعاً عن حقوقه وحرياته، وهو ما يتطلب استقلال القضاء وعمله بمهنية عالية ومسؤولية.

كما لا بدّ من النهوض بالعملية التعليمية وتطويرها؛ للرقى بها إلى مصاف الدول المتطورة والاستفادة من الخبرات الحديثة مع الحفاظ على الهوية.

وفي مجال التنمية الإدارية والإصلاح الحكومي، سنسعى إلى العمل على تنفيذ برنامج الإصلاح الحكومي، ومراجعة الهيكلية الإدارية، وتطوير الجهاز الإداري في كافة الوزارات



والمؤسسات العامة وتعزيز التعاون بينها، واستكمال بناء القدرات الذاتية فيها، والتركيز على التنمية الإدارية والتنمية البشرية باعتبارها الركن الأساس في التنمية الشاملة.

كما لا بد من إصلاح وإعادة إعمار البنية التحتية والمباني التي دمرها الاحتلال الإسرائيلي، والسعي لتخصيص استثمارات ملائمة لتطوير وإعادة تأهيل وصيانة أو إنشاء شبكات البنى التحتية الأساسية من طرق ومياه وكهرباء وغيرها، وتطوير وإنشاء المناطق الصناعية، والعمل على تطوير قطاع الإسكان لتوفير سكن ملائم، وخاصة لذوي الدخل المحدود والأزواج الجدد. وتوظيف تكنولوجيا المعلومات وتطوير هذا القطاع للمساهمة في بناء مجتمع المعرفة.

الأخ الرئيس

الإخوة والأخوات أعضاء المجلس

الضيوف الكرام

إن حكومتنا ستحرص على تعميق العلاقة والتشاور مع محيطنا العربي والإسلامي، فهذا هو عمقنا القومي والاستراتيجي.. حيث إن شعبنا الفلسطيني هو جزء لا يتجزأ من أمتة العربية والإسلامية، ولأن قضيته هي مسؤولية عربية وإسلامية، وهي بهذا لا تمس حياة ومستقبل الشعب الفلسطيني فحسب، بل حياة ومستقبل العرب والمسلمين جميعاً.

إن حكومتنا تود هنا أن تثمن عالياً الجهود العربية والإسلامية المستمرة لحصول شعبنا على حقوقه، بما في ذلك الجهود المميّزة لجامعة الدول العربية، وأمينها العام الدكتور عمرو موسى، الذي أبدى دائماً التزاماً قوياً بمناصرة قضيتنا الفلسطينية. وفي هذا الإطار نبعث بتنهائنا الحارة له بمناسبة تجديد ولايته كأمين عام لجامعة الدول العربية، ونأمل أن نتعاون سوياً في المرحلة القادمة لاستعادة الحقوق الفلسطينية كاملة غير منقوصة، ولمنظمة المؤتمر الإسلامي كل التحية والتقدير.. ونؤكد بأن حكومتنا ستكون حريصة على توثيق العلاقة مع الدول العربية والإسلامية؛ حكاماً وشعباً وعلماء وحركات إسلامية وقومية ونخب سياسية وفكرية، وتطويرها بما يخدم العمل العربي المشترك، وسنوفر المناخ لتحرك عربي وإسلامي يؤمّن حقوق شعبنا الفلسطيني.. ومن هنا، فإن حكومتنا تشجع كل تحرك سياسي عربي وإسلامي؛ من أجل استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية، وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، كما أن حكومتنا تؤكد وقوفها مع قضايا التحرر من الاحتلال، ونخص بالذكر العراق الشقيق والجولان المحتل وبقية الأرض اللبنانية المحتلة.

إننا نذكر العالم أجمع بأن سلطات الاحتلال هي التي تجاهلت دائماً المبادرات العربية، بما فيها مبادرة القمة العربية في بيروت.. فالمشكلة لم تكن أبداً فلسطينية أو عربية إنما هي لدى الاحتلال الإسرائيلي.

وأود أن أشير هنا إلى الإشارات التي تلقيناها من خلال الاتصالات الكثيرة التي أجريناها مؤخراً مع الدول العربية والإسلامية، والتي حملت نتائج طيبة وتبعث على الاطمئنان بأن الشعب الفلسطيني لن يكون وحيداً في المرحلة القادمة، ولن يكون مقطوعاً أو منبتاً، وإنما سيحصل على دعم سياسي ومالي ومعنوي، وقد تعهد الكثير من الزعماء والقادة والنخب والفعاليات الاقتصادية في العالم العربي والإسلامي بتقديم المساعدة والدعم المالي؛ سواء للحكومة الفلسطينية ومؤسساتها ومشاريعها أو للشعب الفلسطيني والمؤسسات الخيرية غير الحكومية.

ونحن نعتبر أن المساعدات العينية التي تبرعت بها الدولتان الشقيقتان مصر والأردن، بعد محنة الحصار الإسرائيلي التي تسببت في نقص الخبز والطحين، إنما هي نموذج طيب للتكافل والتضامن الأخوي العربي، ونرى أنها بداية الغيث الذي نتوقه من أمتنا العربية والإسلامية.

إن رسالتنا إلى العالم أجمع في هذا اليوم أنه قد آن الأوان لإقامة موازين العدل في القضية الفلسطينية، وإعادة الحقوق لأصحابها، وإنهاء الظلم الذي لحق بشعبنا على مدى ستة عقود من الزمان.. وإن شعبنا الفلسطيني هو أحوج شعوب الأرض إلى السلام والأمن والاستقرار، وإن حكومتنا لن تتوانى عن بذل كل جهد ممكن من أجل الوصول إلى السلام العادل في المنطقة، السلام الذي ينهي الاحتلال ويعيد الحقوق إلى أصحابها، فنحن لم نكن يوماً هواة حرب ولا دعاة إرهاب أو سفك دماء.

وإنني أدعو الله العلي القدير، أن يوفقنا ويعيننا على حمل الأمانة التي فوضنا إياها لشعبنا، ونعاهد شعبنا وشهداءنا الأبرار وأسرانا وجرحانا ومناضلي شعبنا في الداخل والشتات، بأن نكون أوفياء للمبادئ والقيم التي جاهدنا من [أجلها و] التزمنا بها، أوفياء لفلسطين ولتاريخها المجيد، أوفياء لكل القيم السمحة في ديننا الإسلامي الحنيف، مؤكدين على روح التسامح والتعاون والتعايش بين أبناء الوطن الواحد من مسلمين ومسيحيين وسامريين، في إطار من المواطنة التي لا تميز بين المواطنين على أساس من الدين أو المعتقد. ومؤكدين في الوقت نفسه ضرورة العمل الجاد محلياً وعربياً ودولياً وبكل السبل المتاحة لحماية مقدساتنا الإسلامية والمسيحية، وضرورة السعي إلى حماية القدس عاصمة دولتنا المستقلة من التهويد، وضرورة دعم المقدسيين بكل عناصر البقاء على أرضهم في مواجهة إجراءات التهويد والتهجير التي يمارسها الاحتلال يومياً.

الأخ الرئيس

الإخوة والأخوات

لقد جاءت تشكيلة هذه الحكومة، بعد عمل دؤوب، استجابة واعية خلاقة لمتطلبات المرحلة والعمل الوطني الفلسطيني، فأعضاؤها أخوة لكم، من سياسيين ومستقلين وخبراء في مجالاتهم، نذروا أنفسهم لخدمة شعبهم وأمتهم. فكونوا لهم بعد الله عوناً وناصحاً أميناً.



إننا أمام مهمة عظيمة تستدعي منا أن نواصل العمل ليل نهار، وأن نبذل جهداً استثنائياً مستعنيين بالله تعالى القائل ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ إِنَّ اللَّهَ بَلِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴿...﴾ والقائل ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾.

وإنني أتقدم إلى مجلسكم الكريم بالتحية، ثمناً ثقة شعبكم بكم، آملاً أن تمنحوا حكومتي الثقة كي نعمل سوياً لخدمة هذا الوطن العظيم كل في مجال اختصاصه، وبحسب مواد القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م.

إننا نتطلع إلى تعاون مشترك ومستمر مع مجلسكم الكريم؛ للتصدي للمهام الجسام التي تنتظرنا "أعانا الله جميعاً على أداؤها"، وكلي ثقة بأن تعاوننا معاً سيكون له الأثر الحاسم في إنجاح تجربة هذه الحكومة، ونحن وإياكم نتطلع إلى تعاون أبناء شعبنا بكل فئاته ومؤسساته وفصائله الوطنية والإسلامية، ونقاباته في الداخل والخارج لإنجاح هذه التجربة الجديدة.

إننا ندرك مستوى التحديات التي نجابهها، وقد أعدنا أنفسنا بشكل تام لهذه المرحلة متوكلين على الله (عز وجل)، وملتزمين بإيماننا العميق بعدالة قضيتنا، ومستفيدين من تجارب إخواننا في الوزارات السابقة.. إن تجاربهم الغنية ستكون عوناً لنا يشد من أزرنا في النهوض بالتحديات الملقة على عاتقنا لتوفير حياة كريمة لشعبنا؛ حياة تليق بنضاله وعراقته وتضحيات الآلاف من الشهداء والجرحى والأسرى والمعتقلين.

إننا نؤكد أن عهدنا بإذن الله هو عهد الرحمة لا عهد الملحمة، وسنرسخ فيه التراحم والتغافر والتواصل والتلاحم والسلم الاجتماعي، والتعايش الأخوي، والإحسان للجميع، وسوف نكون سنداً لكل أبناء شعبنا على اختلاف توجهاتهم وانتماءاتهم، هذا وطننا، هذا بيتنا وهذه أسرنا الفلسطينية، فلنمضي على بركة الله في بناء الوطن، وتوفير الأمن والكرامة لكل مواطن ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ، وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾... ﴿رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾.

(....)

أمل أن تحظى حكومتي هذه بثقتكم الغالية، شاكراً لكم تفهمكم، ومقدراً ثقة شعبكم بكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أخوكم/ إسماعيل عبد السلام هنية

رئيس مجلس الوزراء

غزة - فلسطين

حرر يوم الإثنين السابع والعشرين من شهر مارس عام 2006م

الموافق الإثنين السابع والعشرين من صفر الخير من العام 1427هـ

وثيقة رقم 12:

النص النهائي لوثيقة الوفاق الوطني¹³

28 حزيران/يونيو 2006

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ صدق الله العظيم

(وثيقة الوفاق الوطني)

مقدمة:

انطلاقاً من الشعور العالي بالمسؤولية الوطنية والتاريخية، ونظراً للمخاطر المحدقة بشعبنا، وانطلاقاً من مبدأ أن الحقوق لا تسقط بالتقادم، وعلى قاعدة عدم الاعتراف بشرعية الاحتلال، وفي سبيل تعزيز الجبهة الفلسطينية الداخلية وصيانة وحماية الوحدة الوطنية ووحدة شعبنا في الوطن والمناقي، ومن أجل مواجهة المشروع الإسرائيلي الهادف لفرض الحل الإسرائيلي، ونسف حلم وحق شعبنا في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة، هذا المشروع والمخطط الذي تنوي الحكومة الإسرائيلية تنفيذه خلال المرحلة القادمة، تأسيساً على إقامة واستكمال الجدار العنصري، وتهويد القدس، وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية، والاستيلاء على الأغوار، وضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية وإغلاق الباب أمام شعبنا في ممارسة حقه في العودة.

ومن أجل المحافظة على منجزات ومكتسبات شعبنا التي حققها من خلال مسيرة كفاحه الطويل، ووفاءً لشهداء شعبنا العظيم وعذابات أسراه وأنات جرحاه، وانطلاقاً من أننا لا زلنا نمر في مرحلة تحرر طابعها الأساسي وطني وديمقراطي مما يفرض استراتيجية سياسية كفاحية متناسبة مع هذا الطابع، ومن أجل إنجاح الحوار الوطني الفلسطيني الشامل، واستناداً إلى إعلان القاهرة والحاجة الملحة للوحدة والتلاحم، فإننا نتقدم بهذه الوثيقة (وثيقة الوفاق الوطني) لشعبنا العظيم الصامد المرابط، وإلى الرئيس محمود عباس أبو مازن، وقيادة منظمة التحرير الوطني الفلسطيني، وإلى رئيس الحكومة إسماعيل هنية ومجلس الوزراء، وإلى رئيس وأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، ورئيس وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، وإلى كافة القوى والفصائل الفلسطينية، وإلى كافة المؤسسات والمنظمات الأهلية والشعبية، وقادة الرأي العام الفلسطيني في الوطن والمناقي.

تعد وثيقة الوفاق الوطني كلاً متكاملًا والمقدمة جزء منها:

¹³ الوثائق الفلسطينية لسنة 2006، وثيقة رقم 205، ص 514-518.

ملاحظة: أصل هذه الوثيقة قبل تعديلها عُرف بـ "وثيقة الأسرى".



1. إن الشعب الفلسطيني في الوطن والمناحي يسعى ويناضل، من أجل تحرير أرضه وإزالة المستوطنات وإجلاء المستوطنين وإزالة جدار الفصل والضم العنصري، وإنجاز حقه في الحرية والعودة والاستقلال، وفي سبيل حقه في تقرير مصيره بما في ذلك إقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على جميع الأراضي المحتلة عام 1967، وعاصمتها مدينة القدس الشريف، وضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي طردوا منها وتعويضهم، وتحرير جميع الأسرى والمعتقلين بدون استثناء أو تمييز، مستنديين في كل ذلك إلى حق شعبنا التاريخي في أرض الآباء والأجداد وإلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وما كفلته الشرعية الدولية بما لا ينتقص من حقوق شعبنا.

2. الإسراع في إنجاز ما تم الاتفاق عليه في القاهرة آذار 2005، فيما يتعلق بتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، وانضمام كل القوى والفصائل إليها، وفق أسس ديمقراطية ترسخ مكانة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في أماكن تواجده كافة، بما يتلاءم مع المتغيرات على الساحة الفلسطينية، وبما يعزز قدرة منظمة التحرير في القيام والنهوض بمسؤولياتها في قيادة شعبنا في الوطن والمناحي وفي تعبئته والدفاع عن حقوقه الوطنية والسياسية والإنسانية في الدوائر والمحافل والمجالات الدولية والإقليمية كافة، وإن المصلحة الوطنية تقتضي تشكيل مجلس وطني جديد قبل نهاية العام 2006، بما يضمن تمثيل القوى والفصائل والأحزاب الوطنية والإسلامية جميعها وتجمعات شعبنا في كل مكان والقطاعات والمؤسسات والفعاليات والشخصيات كافة، بالانتخابات حيثما أمكن وفقاً لمبدأ التمثيل النسبي وبالتوافق، حيث يتعذر إجراء الانتخابات وفق آليات تضعها اللجنة العليا المنبثقة عن حوار القاهرة، والحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية إطاراً جبهوياً عريضاً وائتلافياً وطنياً شاملاً وإطاراً جامعاً ومرجعياً سياسية عليا للفلسطينيين في الوطن والمناحي.

3. حق الشعب الفلسطيني في المقاومة والتمسك بخيار مقاومة الاحتلال بمختلف الوسائل، وتركيز المقاومة في الأراضي المحتلة عام 1967، إلى جانب العمل السياسي والتفاوضي والدبلوماسي، والاستمرار في المقاومة الشعبية الجماهيرية ضد الاحتلال بمختلف أشكاله ووجوده وسياساته، والاهتمام بتوسيع مشاركة مختلف الفئات والجهات والقطاعات وجماهير شعبنا في هذه المقاومة الشعبية.

4. وضع خطة فلسطينية للتحرك السياسي الشامل وتوحيد الخطاب السياسي الفلسطيني، على أساس الأهداف الوطنية الفلسطينية كما وردت في هذه الوثيقة والشرعية العربية وقرارات الشرعية الدولية المنصفة لشعبنا بما يحفظ حقوقه وثوابته، تنفذها قيادة منظمة التحرير ومؤسساتها والسلطة الوطنية رئيساً وحكومة، والفصائل الوطنية والإسلامية، ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات والفعاليات العامة؛ من أجل استحضار وتعزيز وحشد الدعم العربي والإسلامي والدولي السياسي والمالي والاقتصادي والإنساني لشعبنا وسلطتنا الوطنية،

دعماً لحق شعبنا في تقرير المصير والحرية والعودة والاستقلال، ولمواجهة خطة إسرائيل في فرض الحل الإسرائيلي على شعبنا ولمواجهة الحصار الظالم.

5. حماية وتعزيز السلطة الوطنية الفلسطينية باعتبارها نواة الدولة القادمة. هذه السلطة التي شيدها شعبنا بكفاحه وتضحياته ودماء وعذابات أبنائه. وإن المصلحة الوطنية العليا تقتضي احترام "القانون الأساسي" للسلطة، والقوانين المعمول بها، واحترام مسؤوليات وصلاحيات الرئيس المنتخب، وفقاً لإرادة الشعب الفلسطيني بانتخابات حرة ديمقراطية ونزيهة، واحترام مسؤوليات وصلاحيات الحكومة التي منحت الثقة من المجلس التشريعي المنتخب بانتخابات حرة وديمقراطية ونزيهة، وأهمية وضرورة التعاون الخلاق بين الرئاسة والحكومة والعمل المشترك، وعقد الاجتماعات الدورية بينهما لتحقيق وتعزيز التعاون والتكامل، وفقاً لأحكام "القانون الأساسي" وللمصلحة الوطنية العليا، وضرورة إجراء إصلاح شامل في مؤسسات السلطة الوطنية، وخاصة الجهاز القضائي مع ضرورة احترام القضاء بمستوياته كافة وتنفيذ قراراته وتعزيز وتكريس سيادة القانون.

6. العمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية على أساس يضمن مشاركة الكتل البرلمانية والقوى السياسية الراجعة، على قاعدة هذه الوثيقة وبرنامج مشترك للنهوض بالوضع الفلسطيني محلياً وعربياً وإقليمياً ودولياً، ومواجهة التحديات بحكومة وحدة وطنية قوية تحظى بالدعم الشعبي والسياسي الفلسطيني من جميع القوى، وكذلك بالدعم العربي والدولي، وتتمكن من تنفيذ برنامج الإصلاح وتنمية الاقتصاد الوطني، وتشجيع الاستثمار، ومحاربة الفقر والبطالة، وتقديم أفضل رعاية ممكنة للفئات التي تحملت أعباء الصمود والمقاومة والانتفاضة، وكانت ضحية للعدوان الإجرامي الإسرائيلي وبخاصة أسر الشهداء والأسرى والجرحى وأصحاب البيوت والممتلكات التي دمرها الاحتلال، وكذلك العاطلين عن العمل والخريجين.

7. إن إدارة المفاوضات هي من صلاحية (م.ت.ف) ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، على قاعدة التمسك بالأهداف الوطنية الفلسطينية كما وردت في هذه الوثيقة، على أن يتم عرض أي اتفاق بهذا الشأن على المجلس الوطني الفلسطيني الجديد؛ لإقراره والتصديق عليه أو إجراء استفتاء عام في الوطن والمنافي بقانون ينظمه.

8. تحرير الأسرى والمعتقلين واجب وطني مقدس، يجب أن تقوم به بالوسائل كافة القوى والفصائل الوطنية والإسلامية و(م.ت.ف) والسلطة الوطنية رئيساً وحكومة ومجلساً تشريعياً وتشكيلات المقاومة كافة.

9. ضرورة العمل ومضاعفة الجهد لدعم ومساندة ورعاية اللاجئين الفلسطينيين والدفاع عن حقوقهم، والعمل على عقد مؤتمر شعبي للاجئين تنبثق عنه هيئات متابعة، وظيفتها التأكيد على حق العودة والتمسك به، ودعوة المجتمع الدولي لتنفيذ ما ورد في القرار 194 بخصوص حق العودة للاجئين الفلسطينيين وتعويضهم.



10. العمل على تشكيل جبهة مقاومة موحدة باسم جبهة المقاومة الفلسطينية، لقيادة وخوض المقاومة ضد الاحتلال، وتوحيد وتنسيق العمل والفعل المقاوم، والعمل على تحديد مرجعية سياسية موحدة لها.

11. التمسك بالنهج الديمقراطي وبإجراء انتخابات عامة ودورية وحرّة ونزيهة وديمقراطية، طبقاً للقانون، للرئيس والتشريعي وللمجالس المحلية والبلدية والاتحادات والنقابات والجمعيات، واحترام مبدأ التداول السلمي للسلطة والتأكيد على مبدأ الفصل بين السلطات والتعهد بحماية التجربة الفلسطينية الديمقراطية، واحترام الخيار الديمقراطي ونتائجه، واحترام سيادة القانون والحريات الفردية والعامة، وحقوق الإنسان، وحرية الصحافة، والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات دون تمييز، وحماية مكتسبات المرأة وتطويرها وتعزيزها.

12. رفض وإدانة الحصار الظالم الذي تقوده الولايات المتحدة وإسرائيل على شعبنا، ودعوة الأشقاء العرب شعبياً ورسمياً لدعم ومساندة الشعب الفلسطيني (م.ت.ف) وسلطته الوطنية، ودعوة الحكومات العربية لتنفيذ قرارات القمم العربية السياسية والمالية والاقتصادية والإعلامية، الداعمة لشعبنا الفلسطيني وصموده وقضيته الوطنية، والتأكيد على أن السلطة الوطنية الفلسطينية ملتزمة بالإجماع والعمل العربي المشترك الداعم لقضيتنا العادلة والمصالح العربية العليا.

13. دعوة الشعب الفلسطيني للوحدة والتلاحم ورفض الصفوف ودعم ومساندة (م.ت.ف) والسلطة الوطنية الفلسطينية رئيساً وحكومة، وتعزيز الصمود والمقاومة في وجه العدوان والحصار، ورفض التدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية.

14. نبذ مظاهر الفرقة والانقسام كلها، وما يقود إلى الفتنة وإدانة وتحريم استخدام السلاح بين أبناء الشعب الواحد، مهما كانت المبررات لفض النزاعات الداخلية، والتأكيد على حرمة الدم الفلسطيني والالتزام بالحوار أسلوباً وحيداً لحل الخلافات والتعبير عن الرأي، بالوسائل كافة بما في ذلك معارضة السلطة وقراراتها، على أساس ما يكفله القانون وحق الاحتجاج السلمي وتنظيم المسيرات والتظاهرات والاعتصامات، شريطة أن تكون سلمية وخالية من السلاح ولا تتعدى على المواطنين وممتلكاتهم والممتلكات العامة.

15. إن المصلحة الوطنية تقتضي ضرورة البحث عن أفضل الأساليب والوسائل المناسبة؛ لاستمرار مشاركة شعبنا وقواه الوطنية والسياسية والاجتماعية في أماكن تواجد كافة في معركة الحرية والعودة والاستقلال، مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع الجديد لقطاع غزة، وبما يجعله رافعة وقوة حقيقية لصمود شعبنا على أساس استخدام الوسائل والأساليب النضالية الأنجع في مقاومة الاحتلال مع مراعاة المصالح العليا لشعبنا.

16. ضرورة إصلاح وتطوير المؤسسة الأمنية الفلسطينية بكل فروعها على أساس عصري، وبما يجعلها أكثر قدرة على القيام بمهمة الدفاع عن الوطن والمواطنين، وفي مواجهة العدوان

والاحتلال وحفظ الأمن والنظام العام، وتنفيذ القوانين وإنهاء حالة الفوضى والفلتان الأمني، وإنهاء المظاهر المسلحة والاستعراضات، ومصادرة سلاح الفوضى والفلتان الأمني، الذي يلحق ضرراً فادحاً بالمقاومة ويشوه صورتها ويهدد وحدة المجتمع الفلسطيني، وضرورة تنسيق وتنظيم العلاقة مع قوى وتشكيلات المقاومة وتنظيم وحماية سلاحها.

17. دعوة المجلس التشريعي لمواصلة إصدار القوانين المنظمة، لعمل المؤسسة الأمنية والأجهزة بمختلف فروعها، والعمل على إصدار قانون يمنع ممارسة العمل السياسي والحزبي لمنتسبي الأجهزة، والالتزام بالمرجعية السياسية المنتخبة التي حددها القانون.

18. العمل من أجل توسيع دور وحضور لجان التضامن الدولية والمجموعات المحبة للسلام؛ لدعم صمود شعبنا ونضاله العادل ضد الاحتلال وممارسته والاستيطان وهدار الفصل والضم العنصري، ومن أجل تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي المتعلق بإزالة الجدار والاستيطان وعدم مشروعيتها.

وثيقة رقم 13:

نص اتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس¹⁴

8 شباط/فبراير 2007

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَرَكْنَا حَوْلَهُ﴾
صدق الله العظيم.

بناء على المبادرة الكريمة التي أعلنها خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية، وتحت الرعاية الكريمة لجلالته، جرت في مكة المكرمة، بين حركتي فتح وحماس، في الفترة من 19 إلى 21 محرم 1428 هجرياً، الموافق من 6 إلى 8 فبراير 2007، حوارات الوفاق والاتفاق الوطني الفلسطيني، وقد تكلفت هذه الحوارات، بفضل الله سبحانه وتعالى بالنجاح، حيث جرى الاتفاق على ما يلي:

أولاً: التأكيد على تحريم الدم الفلسطيني، واتخاذ كافة الإجراءات والترتيبات التي تحول دون ذلك. مع التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية كأساس للصمود الوطني والتصدي للاحتلال، وتحقيق الأهداف الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، واعتماد لغة الحوار كأساس وحيد لحل الخلافات السياسية في الساحة الفلسطينية.

وفي هذا الإطار نقدم الشكر الجزيل للإخوة في مصر الشقيقة، والوفد الأمني المصري في غزة، الذين بذلوا جهوداً كبيرة في تهدئة الأوضاع في قطاع غزة في الفترة السابقة.

¹⁴ الوثائق الفلسطينية لسنة 2007، وثيقة رقم 52، ص 122.



ثانياً: الاتفاق وبصورة نهائية على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، وفق اتفاق تفصيلي معتمد بين الطرفين، والشروع العاجل في اتخاذ الإجراءات الدستورية لتكريسها.

ثالثاً: المضي قدماً في إجراءات تطوير وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وتسريع عمل اللجنة التحضيرية، استناداً لتفاهات القاهرة ودمشق. وقد جرى الاتفاق على خطوات تفصيلية بين الطرفين بهذا الخصوص.

رابعاً: تأكيد مبدأ الشراكة السياسية على أساس القوانين المعمول بها في السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلى قاعدة التعددية السياسية وفق اتفاق معتمد بين الطرفين.

إننا إذ نرف هذا الاتفاق إلى جماهيرنا الفلسطينية، وجماهير أمتنا العربية والإسلامية، وكل الأصدقاء في العالم، فإننا نؤكد التزامنا بهذا الاتفاق نصاً وروحاً، من أجل التفرغ لإنجاز أهدافنا الوطنية، والتخلص من الاحتلال، واستعادة حقوقنا والتفرغ للملفات الأساسية، وفي مقدمتها قضية القدس واللاجئين والمسجد الأقصى وقضية الأسرى والمعتقلين ومواجهة الجدار والاستيطان. والله الموفق.

وثيقة رقم 14:

برنامج حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية برئاسة إسماعيل هنية¹⁵

16 آذار/ مارس 2007

حصلت "الشرق الأوسط" على نصّ البرنامج السياسي لحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، التي من المقرر أن تعرض غداً السبت، للثقة على المجلس التشريعي الفلسطيني. وعكف على صياغة بنود البرنامج ممثلون عن مختلف الكتل البرلمانية المشاركة في الحكومة. وفيما يلي النص:

لقد عاش شعبنا الفلسطيني قرابة ستين عاماً، تحت وطأة التشرد والحرمان والتهجير، وعانى جراء الاحتلال من كل صنوف العذاب والقهر والعدوان. ومقابل ذلك رسم شعبنا مسيرة طويلة من النضال والمقاومة والمصابرة والمثابرة، قدّم عبرها مئات الآلاف من الشهداء والجرحى والأسرى، وضرب أروع الأمثلة في التضحية والعتاء والتمسك بحقوقه وثوابته، متنقلاً عبر محطات تاريخية مهمة إلى أن وصلنا إلى محطة حكومة الوحدة الوطنية (الحكومة الحادية عشرة).

لقد ولدت حكومة الوحدة بعد جهود مضيئة من قبل المخلصين والمثابرين من أبناء الوطن، الذين وصلوا الليل بالنهار للتوصل إلى رؤى توافقية وقواسم مشتركة، تجمع الكل الفلسطيني تحت مظلة واحدة.

¹⁵ الشرق الأوسط، 2007/3/16. وانظر أيضاً: الوثائق الفلسطينية لسنة 2007، وثيقة رقم 81، ص 169-173.

إن هذه الحكومة جاءت كثمرة للروح الإيجابية، والثقة المتبادلة التي أفضت إلى معالجة القضايا كافة، وفي مختلف المجالات. وهي من أبرز نتائج اتفاق مكة المكرمة برعاية خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز. ومثلت حكومة الوحدة الوطنية تنويجاً لمسلسل طويل من الحوارات الفلسطينية، كان لجمهورية مصر العربية وسورية الدور البارز في رعايتها ومتابعتها، وبجهود مقدرة للعديد من الدول العربية الشقيقة والمنظمات العربية والإسلامية. كما أنها عبرت عن الوفاء لمسيرة الشهداء وعذابات الأسرى والجرحى، وفي مقدمتهم الشهداء الكبار؛ الرئيس الراحل ياسر عرفات، والشيخ الإمام أحمد ياسين (مؤسس حماس)، والقائد أبو علي مصطفى (الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)، (اغتاكتها إسرائيل في رام الله وغزة)، والقائد فتحي الشقاقي (الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي، اغتاكتها إسرائيل في مالطا)، والقائد أبو العباس (محمد عباس؛ الأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية، الذي توفي نتيجة إصابته بنوبة قلبية في سجن أميركي في العراق).

واستناداً إلى وثيقة الوفاق الوطني، وفي ضوء خطاب التكليف؛ فإن حكومة الوحدة الوطنية ستعمل على كافة الأصعدة بما يحقق المصالح العليا للشعب الفلسطيني، وذلك على النحو التالي:

أولاً: على الصعيد السياسي:

1. إن الحكومة تؤكد أن مفتاح الأمن والاستقرار في المنطقة، يتوقف على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. وسوف تعمل الحكومة مع المجتمع الدولي من أجل إنهاء الاحتلال، واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، حتى تتمكن من بناء أرضية قوية ومتماسكة للسلام والأمن والازدهار في ربوع المنطقة.
2. تلتزم الحكومة حماية المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، وصون حقوقه، والحفاظ على مكتسباته وتطويرها، والعمل على تحقيق أهدافه الوطنية، كما أقرتها قرارات المجلس الوطنية، ومواد القانون الأساسي، ووثيقة الوفاق الوطني، وقرارات القمم العربية. وعلى أساس ذلك تحترم الحكومة قرارات الشرعية الدولية، والاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية.
3. تلتزم الحكومة رفض ما يسمى بالدولة ذات الحدود المؤقتة؛ لأنها فكرة تقوم على أساس الانتقاص من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.
4. التمسك بحق اللاجئين الفلسطينيين، وحق العودة إلى أرضهم وممتلكاتهم.
5. العمل الدؤوب من أجل تحرير الأسرى الأبطال من سجون الاحتلال الإسرائيلي.
6. مواجهة إجراءات الاحتلال على الأرض من اغتيالات واعتقالات واجتياحات، وسوف تولي الحكومة أهمية خاصة لمدينة القدس؛ لمواجهة السياسات الإسرائيلية المعلقة بالقدس أرضاً وشعباً ومقدسات.



7. ترسيخ العلاقة مع الدول العربية والإسلامية، والانفتاح والتعاون مع المحيط الإقليمي والدولي على أساس الاحترام المتبادل.
ثانياً: على صعيد الوضع مع الاحتلال:

1. تؤكد الحكومة أن السلام والاستقرار في المنطقة مرهون بإنهاء كافة أشكال الاحتلال للأراضي الفلسطينية، وإزالة الجدار العنصري والمستوطنات، ووقف تهويد القدس، وسياسة الضم، وإعادة الحقوق إلى أصحابها.

2. تؤكد الحكومة أن المقاومة حق مشروع للشعب الفلسطيني، وكفلته كافة الأعراف والمواثيق الدولية، ومن حق شعبنا الدفاع عن نفسه أمام أي عدوان إسرائيلي. وترى أن وقف المقاومة مرهون بإنهاء الاحتلال، وتحقيق الحرية، والعودة، والاستقلال.

3. ومع ذلك فإن الحكومة، ومن خلال التوافق الوطني، سوف تعمل على تثبيت التهدة وتوسيعها؛ لتصبح تهدة شاملة ومتبادلة ومتزامنة. وذلك مقابل التزام إسرائيل بوقف إجراءاتها الاحتلالية على الأرض من اغتيالات، واعتقالات، واجتياحات، وهدم البيوت، وتجريف الأراضي، وحفريات القدس، والعمل على رفع الحواجز، وإعادة فتح المعابر، ورفع القيود على حركة التنقل، والإفراج عن الأسرى.

4. تؤكد الحكومة على ما جاء في وثيقة الوفاق الوطني من أن إدارة المفاوضات هي من صلاحية منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية. وذلك على قاعدة التمسك بالأهداف الوطنية الفلسطينية وتحقيقها، بحيث يتم عرض أي اتفاق مصيري على المجلس الوطني الفلسطيني (برلمان المنفى) الجديد؛ للتصديق عليه أو إجراء استفتاء عام للشعب الفلسطيني، في الداخل والخارج بقانون ينظمه.

5. سوف تدعم الحكومة الجهود المبذولة، وتشجع الأطراف ذات الصلة من أجل الإسراع في إنهاء قضية الجندي الإسرائيلي الأسير، في إطار صفقة مشرفة لتبادل الأسرى.

ثالثاً: على الصعيد الأمني؛ إن حكومة الوحدة الوطنية تدرك صعوبة الأوضاع الأمنية الداخلية، وترى أن من أهم أولوياتها في المرحلة القادمة ضبط الأوضاع الأمنية السائدة، ومن أجل تحقيق ذلك فإن الحكومة سوف تعتمد في برنامجها ما يلي:

1. تشكيل مجلس أعلى للأمن القومي، يمثل المرجعية لكافة الأجهزة الأمنية، والإطار الناظم لعملها وتحديد سياساتها، والطلب إلى المجلس التشريعي من أجل إنجاز القانون المتعلق بهذا المجلس.

2. هيكلة الأجهزة الأمنية وبنائها على أسس مهنية، والعمل على توفير احتياجاتها، والتخفيف من ظلال الحزبية، وإبعادها عن التجاذبات والصراعات السياسية، وترسيخ ولائها للوطن أولاً وأخيراً، وتلتزم بتنفيذ قرارات قيادتها السياسية أياً كانت، والحرص على التزام العاملين في المؤسسة الأمنية بالمهام المنوطة بهم.

3. العمل على تفعيل القوانين التي تمّ اعتمادها من المجلس التشريعي بشأن المؤسسة الأمنية.
4. وضع خطة أمنية شاملة لإنهاء كافة مظاهر الفوضى والفلتان الأمني والتعديات، وحماية الدماء والأعراض والأموال والممتلكات العامة والخاصة، وضبط السلاح وتوفير الأمن للمواطن، والعمل على رفع المظالم عن الناس من خلال سيادة القانون، ومساندة الشرطة لتقوم بواجبها على أحسن وجه.

رابعاً: على الصعيد القانوني:

1. سوف تعمل الحكومة، وبالتعاون الكامل مع السلطة القضائية، لضمان إصلاح وتفعيل وحماية جهاز القضاء بمؤسساته كافة، وبما يمكنه من أداء واجباته في إطار تكريس العدالة ومحاربة الفساد، والالتزام بسيادة القانون وتطبيقه بنزاهة وشفافية على الجميع، دون تدخل من أي أطراف.
2. تؤكد الحكومة العمل بموجب القانون الأساسي، الذي ينظم العلاقة بين السلطات الثلاث على أسس الفصل بين السلطات، واحترام الصلاحيات الممنوحة للرئاسة والحكومة وفق النظام والقانون.
3. إن الحكومة سوف تساعد السيد الرئيس في أداء مهامه المختلفة، وسوف تحرص على التعاون الكامل مع رئاسة السلطة والمؤسسات الدستورية، وبالعمل مع المجلس التشريعي والسلطة القضائية، من أجل تطوير النظام السياسي الفلسطيني، وعلى أساس وجود سلطة وطنية واحدة وموحدة وقوية.

خامساً: على صعيد منظومة القيم الفلسطينية:

1. سوف تلتزم الحكومة الحادية عشرة بترسيخ الوحدة الوطنية، وحماية السلم الأهلي، وترسيخ قيم الاحترام المتبادل، واعتماد لغة الحوار، وإنهاء كافة أشكال التوتر والاحتقان، وترسيخ ثقافة التسامح وحماية الدم الفلسطيني وتحريم الاقتتال الداخلي.
2. تؤكد الحكومة على وحدة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وتحرص الحكومة على مشاركة أبناء شعبنا في الخارج في كل ما يتعلق بشأننا الفلسطيني.
3. ستسعى الحكومة نحو ترسيخ الوفاق الوطني، ولتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، من خلال تشكيل هيئة وطنية عليا برعاية الرئاسة والحكومة، تتشكل من التشريعي والفصائل والوجهاء والأعيان والقانونيين والعلماء، ويكون هدف هذه الهيئة إنهاء مشاكل الدماء بين الفصائل والعوائل، وتقدير الأضرار التي لحقت بالممتلكات والمؤسسات والعمل على حلها.
4. سوف تعمل الحكومة على تكريس مبدأ المواطنة من خلال المساواة في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرصة، وترسيخ العدالة الاجتماعية في التوظيف والتعيينات في مختلف الوزارات والمؤسسات، وإنهاء كافة أشكال المحسوبية السياسية في التوظيف المدني والأمني.



5. تؤكد الحكومة أنها تحترم مبدأ التعددية السياسية، وحماية الحريات العامة، وتعزيز قيم الشورى والديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، وترسيخ مبدأ العدالة والمساواة، وصون حرية الصحافة، وحرية الرأي والتعبير، والالتزام بالتداول السلمي على السلطة، واستكمال الانتخابات للمجالس المحلية خلال الأشهر الستة القادمة إن شاء الله.
 6. تلتزم الحكومة بتوفير الحياة الكريمة للمواطن الفلسطيني، وتوفير مستلزمات الحياة والرعاية الاجتماعية، وتلبية احتياجاته الصحية وتطوير مرافقها وتوسيع التأمين الصحي، وتحسين وضعية المستشفيات والمستوصفات، والعمل على معالجة ظاهرة الفقر والبطالة، من خلال توفير فرص العمل، والمشاريع التنموية، والتأمينات الاجتماعية، وبرنامج الضمان الاجتماعي. كما ستولي الحكومة رعاية خاصة للتربية والتعليم العالي، وسوف تشجع البحث العلمي وتوفر احتياجاته.
 7. الاهتمام بقطاع العمال والمزارعين والصيادين، وقطاع الشباب، والمرأة كي تتبوأ المكانة التي تليق بها وببضحياتها الكبيرة، وتؤمن لهم المشاركة في صناعة القرار، والمساهمة في مسيرة البناء في كافة المؤسسات والوزارات ومختلف المجالات.
- سادساً: الوضع الاقتصادي:

1. سوف تعمل الحكومة على إنهاء الحصار المفروض على شعبنا الفلسطيني، وذلك من خلال البرامج والعلاقات، وتفعيل الأطر الإقليمية والدولية؛ لتخفيف المعاناة عن شعبنا الفلسطيني.
 2. إعطاء الأولوية للارتقاء بالاقتصاد الوطني، وتشجيع القطاعات الاقتصادية والتجارية مع العالم العربي والإسلامي، وتشجيع العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الاتحاد الأوروبي وبقية دول العالم.
 3. التحرك لحماية المستهلك، وتشجيع القطاع الخاص، وتوفير المناخ الملائم والمناسب لنشاطه، وإرساء القواعد السليمة بين العمل الحكومي ومؤسساته الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص، وإنهاء الاحتكار، وستقوم الحكومة بتوفير البيئة المناسبة وأجواء الحماية والاستقرار للمشاريع الاستثمارية.
 4. ستحرص الحكومة على احترام مبادئ الاقتصاد الحر بما ينسجم مع قيمنا وأعرافنا، وبشكل يخدم التنمية الفلسطينية، وحماية القطاع الخاص، وتشجيع الاستثمار، ومحاربة البطالة والفقر، وتعزيز القطاعات الاقتصادية المنتجة، وإعادة إعمار البنية التحتية، وتطوير المناطق الصناعية وقطاعات الإسكان والتكنولوجيا.
- سابعاً: في مجال الإصلاح:

1. إن حكومتي التي تتبنى استراتيجية الإصلاح، لتؤكد لمجلسكم الموقر ولشعبنا الذي أعطانا الثقة الغالية، بأننا سنكون أوفياء لهذه الثقة، حيث سيلمس المواطن من خلال عمل هذه

الحكومة — بإذن الله تعالى — إنجازات حقيقية على الأرض في دوائر الإصلاح الإداري والمالي والتعاون مع المجلس التشريعي في إصدار القوانين التي تعزز الإصلاح وتحارب الفساد، والنظر في الهيكليات وأساليب العمل، بما يضمن فعالية وحسن سير عمل الوزارات والتزامها بالقانون.

2. سوف تحرص الحكومة على الاستجابة للاحتياجات الملحة للمواطن في مختلف المجالات، من خلال التخطيط والمبادرة، وفي تحديد أولويات الصرف، وترشيد الإنفاق، وفي إطلاق المبادرات والإبداعات، والحفاظ على أقصى درجة من المصداقية والشفافية.

3. وفي إطار الإصلاح كذلك، فإن الحكومة ستسعى إلى محاربة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية، والترفع عن استغلال المال العام. وسنعطي مسألة التطوير الإداري بعداً اجتماعياً، وثقافة مجتمعية تؤسس لمفهوم جديد، وصياغة استراتيجية فلسطينية مجتمعية للتنمية الإدارية، ولائية عمل سليمة تستند إلى مفاهيم الإدارة الحديثة، مما يساعد على تنفيذ هذه الاستراتيجية وفق متطلبات وحاجة المجتمع الفلسطيني.

ثامناً: العلاقة الدولية؛ في الوقت الذي تؤكد فيه الحكومة على عمقها العربي والإسلامي، فإنها ستعمل على إقامة علاقات سليمة ومتينة مع مختلف دول العالم، وكذلك مع المؤسسات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الإقليمية الدولية، بما يساعد في تعزيز السلم والاستقرار العالمي. إن الاتحاد الأوروبي قدّم كثيراً من المساعدات لشعبنا الفلسطيني، ودعم حقه في الحرية والاستقلال، وكانت له مواقف جادة في توجيه الانتقادات لسياسات الاحتلال الإسرائيلي... لذا فإننا معنيون بعلاقة متينة مع الاتحاد الأوروبي، حيث نتوقع منه دوراً أكبر من ممارسة الضغط على سلطات الاحتلال؛ لاحترام حقوق الإنسان، التي نصت عليها المواثيق الدولية، [و] لسحب قواتها من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ووقف الممارسات العدوانية المتكررة بحق شعبنا. كما أن الحكومة ستحرص على تطوير العلاقة مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وعلى رأسها روسيا الاتحادية وجمهورية الصين واليابان والدول الإفريقية والآسيوية، بما يؤمن الحقوق العادلة لشعبنا الفلسطيني. وفي الوقت ذاته فإن الحكومة تدعو الإدارة الأمريكية؛ لإعادة النظر في مواقفها غير العادلة تجاه القضية الفلسطينية، وتدعوها إلى ضرورة احترام خيار الشعب الفلسطيني، الذي تجسده حكومة الوحدة الوطنية.



وثيقة رقم 15:

المؤتمر الصحفي الذي عقدته حركة حماس في مدينة غزة بعد
الحسم العسكري¹⁶

22 حزيران/يونيو 2007

لماذا انفجرت الأوضاع في غزة حتى تمّ التخلص من تيار الفتنة والخونة؟

ما قبل اتفاق مكة

أولاً: حالة التآمر على نتائج الانتخابات من اليوم الأول.

- التحريض على حماس والحكومة أمام الأوروبيين والأمريكان بعدم فكّ الحصار، بل تشديده.
- تحريض البنوك والمؤسسات المالية بعدم التعامل مع الحكومة.
- العصيان الوظيفي في الوزارات حتى وصلنا للإضرابات المسيسة، وخاصة في التعليم والصحة.
- المسيرات المسلحة، وخاصة من منتسبي الأجهزة الأمنية، والاعتداء على الوزارات والمؤسسات الخاصة والعامّة. حتى تمّ تحطيم المجلس التشريعي أكثر من مرة، وكذلك مجلس الوزراء.
- تعطيل المجلس التشريعي، واستغلال اعتقال سلطات الاحتلال لنواب حماس؛ لفرض بعض القرارات والقوانين التي يريدونها.

ثانياً: حالة الحسم بالقوة:

لما فشلت كل الإجراءات في إخراج الحركة، أو سقوط الحكومة، كما كان القرار الأمريكي والصهيوني بدأت مرحلة القوة والاعتداءات والتصفيات الجسدية، التي طالت رموز وكوادر وعناصر الحركة؛ للوصول للانقلاب على الحكومة، وإعلان حالة الطوارئ (وثيقة رقم 1).

- قتل الشاب رامي الدلو، والقتلة معروفون، ولم يفعلوا لهم شيئاً، بل هربوهم للخارج.
- قتل العالم وأستاذ الجامعة وعضو القيادة السياسية لحركة حماس الدكتور حسين أبو عجوة، وحماية القتلة وعلاجهم، وتهريبهم للضفة الغربية، في ظلّ الإغلاق الأمني الكامل على قطاع غزة.

¹⁶ الوثائق الفلسطينية لسنة 2007، وثيقة رقم 187، ص 405. ملاحظة: الذي تحدث في المؤتمر الصحفي باسم حركة حماس هو د. خليل الحية.

انظر أيضاً حول ظروف الحسم العسكري، الذي قامت به حماس في قطاع غزة، الوثيقتين الداخليتين المرسلتين من قيادة حماس في قطاع غزة إلى قيادة حماس في دمشق، في 13-14/6/2007، في: الوثائق الفلسطينية لسنة 2007، وثيقة رقم 161 ووثيقة رقم 162، ص 345-349.

- جهاز الوقائي، في سابقة خطيرة، يجبر أحد الأشخاص على الإدلاء باعترافات كاذبة، ويقوم الوقائي بحمل الشاب لعائلة كوارع ليدلي أمامهم بالاعترافات الكاذبة؛ ليغروا العائلة بقتل من اعترف عليه بالكذب. وقد فعلو ودبروا لقتل القاضي الشيخ بسام الفرا أمام مكتبه، واعترافات الشاب موجودة لدينا وموثقة.
- الأمن الوقائي قام بإعدام عائلة من عائلات الغلبان على حاجز له دون أن تطلق عليه رصاصة واحدة، وقد قتل في هذا الحادث القائد ياسر الغلبان وزوجة أخيه وابنة أخيه من بين من كانوا في السيارة.
- سميح المدهون الذي، اعترف على جرائمه أمام الإعلام بقتل وحرق البيوت كان بؤرة قتل ودمار في المنطقة الشمالية، وكم قام بالتحقيق وإطلاق النار على أقدام المجاهدين دون رادع.
- بعدما اتفقنا على وقف كل مظاهر الاقتتال مع هذا التيار، وعقدنا جلسات الحوار الوطني، كنت (خليل الحية) قد جلست مع قيادات من حركة فتح وحذرتهم من محاولات لبعض شبابهم بالاعتداء، وإعادة الأمر من جديد، للأسف قامت مجموعة منهم بعد ساعتين من اللقاء بوضع عبوة لجيب للقوة التنفيذية في منطقة جباليا، وقاموا بتدمير وقتل أربعة ممن كانوا فيه، وقد تمّ إلقاء القبض على القتلة. وقد اعترفت المجموعة بعد ذلك على جريمتهم، وقد سلمناهم للنيابة، ولكن للأسف الشديد تمّ الإفراج عنهم.
- محاولة اغتيال رئيس الوزراء في معبر رفح، واستشهاد مرافقه عبد الرحمن نصار، وإصابة المستشار السياسي والأمين العام لمجلس الوزراء. وبحوزتنا الآن اعترافات مسجلة تدين متخذي القرار لهذه الجريمة، والضباط الذين رسموا خطة الاغتيال، ومن قام بإعطاء الأوامر للتنفيذ، وسنقدم هذا للجنة تقصي الحقائق أو أي جهة قانونية لاحقاً.
- منصور شلايل وقتله لمجموعة من شباب الحركة في سيارة الإذاعة، ووقت الانسحاب من أمام البيت، بناء على الاتفاق بيننا وبين فتح، قام بقتل اثنين من كتائب القسام أيضاً.
- جريمة مسجد الهداية ودور الوقائي السيئ فيها، وكذلك الوثائق والتحقيقات موجودة، ومنع الوقائي من الوصول لإسعاف الجرحى من المسجد إلى أن استشهاد أربعة من بين أبناء الحركة، على رأسهم القائد أبو أنس المنسي.
- جريمة حرق الجامعة الإسلامية من قبل أمن الرئاسة ومجموعات التيار الخياني، دون أن نجد موقفاً واضحاً من الرئاسة، ولا من قادة هذا التيار الانقلابي.
- عائلة بعلوشة ومحاولة التيار المجرم إصاق مقتلهم بشباب الحركة، دون دليل، بل كنا من اليوم الأول بجانب العائلة المكلومة والمجروحة، ووقوف الحكومة ورئيس الوزراء بجانبه.
- ليلة اتفاق مكة قاموا بقتل محمد أبو كرش، أحد قادة القسام، وأمروا أحد الفاعلين من عائلة دغمش أن يتحمل الفعلة باسم العائلة؛ لينجو التيار المجرم من التبعة، وليورط عائلته بهذه الجريمة.



بعد اتفاق مكة

- عدنا بعد اتفاق مكة وكلنا أمل أن تنتهي الأمور، ولا نرجع للوراء، ولكن للأسف الشديد ظلّ التيار نفسه على نفس السياسة؛ فواصل استقبال الدعم الصهيوني والأمريكي (وثيقة رقم 2).
- إدخال السيارات المصفحة بدون علم الحكومة ولا الجهات المختصة.
- تشكيل المجموعات خارج حركة فتح وخارج الأجهزة الأمنية، متابعة وملاحقة قيادات الحركة ورموزها وعناصرها، وجمع المعلومات عنها. (وثيقة رقم 3)، والتصنت على كل وسائل الاتصال. وكشف أماكن تخزين وصناعة الأدوات والمعدات العسكرية لمواجهة الاحتلال، والكشف عن أماكن العبوات والأنفاق المعدة للاحتلال، وأماكن تخزين السلاح. وتدريب المئات من عناصرهم على حرب الشوارع في دول متعددة، وتحديد مواعيد للمواجهة مع الحركة، وهي بعد الانتهاء من امتحانات الثانوية العامة.
- قمنا بإبلاغ أبو مازن بأفعال هؤلاء، وكذلك قيادة فتح، التي كانت تجلس معنا، وحذرناهم مما يخطط هؤلاء.
- أبلغنا بعض الجهات العربية بهذا المخطط، ومنهم عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، والوزير عمر سليمان، رئيس المخابرات المصرية.

قبيل دعوة مصر للفصائل للحوار الأخير

- عقد بعض رموز هذا التيار، وهم معروفون بالاسم، اجتماعاً مع جهات أجنبية، وسلموهم معلومات عن قيادات سياسية وعسكرية لحركة حماس، وبعد هذا الاجتماع بأيام، وضعت الأسماء على قائمة المطلوب تصفيتهم من قوات الاحتلال (وثيقة رقم 4).
- بعد الاتفاق الذي جرى بين رئيس الوزراء إسماعيل هنية وأبو مازن على تنفيذ الخطة الأمنية، التي أعدتها وزارة الداخلية في عهد الوزير هاني القواسمي، وكان الاتفاق على تغييرات في قيادات أمنية، على رأسهم رشيد أبو شباك. عقد رشيد أبو شباك اجتماعاً لبعض القيادات الأمنية، وذلك في مقر الأمن الوقائي، وقام يسب الدين والذات الإلهية، ويقسم أنه سيقبل الطاولة على الجميع. وفي ذات الليلة قام بنشر قوات في مدينة غزة دون علم وزير الداخلية ولا الحكومة، واصطدمت هذه القوات بكتائب القسام، وكادت أن تقع مجزرة، وتمت السيطرة على مجموعة من سياراتهم، وتدخل رئيس الوزراء بنفسه، وأعاد السيارات لجهاز الشرطة. وبعد يوم واحد تمّ قتل بهاء أبو جراد، واتهموا حماس في قتله كذباً وبهتاناً. ورغم أننا أبدينا الاستعداد لتشكيل لجنة تحقيق مشتركة، قاموا بإشعال قطاع غزة، مع العلم أن بهاء أبو جراد له خلافات ومشاكل مع كل من سميح الدهون ومنصور شلايل. وللعلم لقد صارحنا ماجد أبو شمالة في حضور الوفد الأمني المصري بهذه المعلومات فلم ينكرها، وعلق على خبر رشيد أبو شباك قائلاً: إن رشيد كان غضبان.

- قاموا بأبشع الجرائم التي عرفتها البشرية؛ قتلوا الناس على اللحية والانتماء، وأطلقوا النار على الأقدام، وقتلوا الصحفي محمد عبده وسليمان العشي وعصام الجوجو بعدما أخذوهم وحققوا معهم. قتلوا التاجر المسن ناهض النمر أمام بيته وأمام أعين أبنائه وبناته. والذين قاموا بقتله خرجوا من منتدى الرئاسة وعادوا إليه بعد فعلتهم الشنيعة، وكذلك رفعوا الحجاب عن وجه إحدى الأخوات من بنات الكتلة الإسلامية، وأطلقوا النار بين أقدامها.
- حرقوا البيوت الآمنة والمحلات التجارية.
- كل هذه الجرائم كانت تحدث في غرف خاصة في منتدى الرئيس أبو مازن؛ وضعوا الحواجز، واعتلوا الأبراج، وضيقوا على الناس حياتهم.
- هذه الجرائم كان يقوم بها جهاز أمن الرئاسة، ومن مجموعات من الأمن الوطني على الحواجز، التي كان ينصبها، والتنفيذية التي شكلها محمد دحلان؛ ليحقق بها طموحاته وأهدافه ومخططاته تحت أعين أبو مازن ولم يحرك ساكناً. ولم نسمع عبارة استنكار أو شجب، لكنه للأسف نشرت صور له مع سميح المدهون، الذي كان أحد رموز القتل والتعذيب في المنتدى، بل الأخطر أن سميح ومنصور شلايل تلقوا أموالاً من حرس الرئاسة والوثائق بين أيدينا (وثيقة رقم 5).

اتفاقات عقدت ولم يتم احترامها بل كانوا أول من يخرقها

- الاتفاق الأول خرقتة مجموعات ماهر مقداد، عندما اعتدت على موقع للقسام، وقتل فيه بعض حراس مقداد، وجرح بعض شباب القسام في الاشتباك بينهم.
- الاتفاق الثاني، بعد ربع ساعة [من الاتفاق]، قام الأمن الوطني بقتل القائد إبراهيم منية أبو أسامة، وفي أثناء تشييع جثمانه قاموا بإطلاق النار على الجنازة، وقتل القائد محمد أبو الخير ابن الخمسين عاماً.
- الاتفاق الثالث، بعد الاتفاق بساعة، وأثناء توجه وفد الفصائل من الوفد الأمني المصري لتنفيذ الاتفاق، تمت محاولة اغتيال غازي حمد وأيمن طه على يد مجموعات عرفت نفسها أنها من الأمن الوقائي. وأصيب علي إثرها العميد شريف إسماعيل، ولولا أن الوفد كان يستقل سيارة مصفحة لقتلوا جميعاً، ثم تم إطلاق النار عليهم بغزارة أمام مقر الجوازات.
- اتخذنا موقفاً من طرف واحد، وأوقفنا إطلاق النار؛ لأن [لأنه في] كل الاتفاقات لا نجد من يلزم هذا التيار بالوقوف عن جرائمه وغيه. وقصفت كتائب القسام مواقع الاحتلال بالصواريخ رداً على جرائم الاحتلال، وتفويتاً على من يريدنا أن ننشغل بالقضايا الداخلية عن مقاومة الاحتلال.

في ليلة الوقف من جانب واحد، رغم أن أبو مازن أعلن الوقف من جانبه أيضاً، قتل من عناصر الحركة ثمانية على يد هؤلاء القتلة. وفي مشهد مروع لم تنجح كل الاتصالات مع قيادتهم التي دامت ساعة ونصف من إنقاذ حياة شاب ينزف، فقد كانت مجموعات من الأمن الوطني تطلق النار على سيارة الإسعاف كلما حاولت الاقتراب منه، حتى فارق الحياة.



- بعد ذلك تمّ تطويق الأحداث نهائياً، ولما كنا نجلس لننهي كل جذور وذيول الأحداث تمّ ضبط أحد عناصر أمن الرئاسة، وبعد التحقيق معه اعترف بأنه مكلف بمراقبة رئيس الوزراء إسماعيل هنية ومتابعته. واعترافاته مسجلة بالصوت والصورة، وقد أبلغنا الوفد الأمني المصري بذلك وأبو مازن فماذا فعل (وثيقة رقم 6). وكذلك وجدت خارطة في منتدى الرئاسة تشير إلى مداخل ومخارج بيت رئيس الوزراء، وطريق خروجه ودخوله إليه.
- قاموا بالطلب من شبابهم المغرر بهم بأن يحصوا ويجمعوا المعلومات عن المؤسسات التابعة للحركة، أو المقرب أصحابها من الحركة، أو التي تتعاون من الحركة. ووضعوا هذه البيانات ونشروها عبر الإنترنت، وروجوا عنها معلومات كاذبة؛ مما أغرى سلطات الاحتلال باستهدافها وتدميرها، كما حدث مع محلات أبو عكر للأغذية، ومحل البرعصي وحرز الله والخازندار للصرافة، (وثيقة رقم 7).
- قاموا بحملة منظمة ومبرمجة ضد القوة التنفيذية، وقدموا معلومات لجهات أمنية متعددة عنها، وعن أماكن تواجدها وإمكاناتها. وقال يومها عزام الأحمد ليرفع الغطاء عنها: هذه القوة يجب سحقها وإنهاؤها من الوجود، وإذا بعد يوم واحد من قولته يستبيح جيش الاحتلال عشرات المقرات للقوة التنفيذية، مما أوقع فيهم عشرات الشهداء والجرحى ودمرت المواقع بالكامل.

الانفجار الأخير

- لقد أوضحنا للأشقاء المصريين كل الحقائق الماضية، وقلنا لهم ما دام تيار دحلان الخياني باقياً في وسطنا لن ننعّم أحد بالأمن، وأظن أن غيرنا ممن التقاهم المصريون قالوا لهم نفس الكلام، وسألنا المصريين هل يوجد أحد يمكنه لجم هذا التيار؟ فأفادونا بالإيجاب.
- لقد وعدنا الأشقاء المصريين بالالتزام بتهدئة الجبهة الداخلية، وتمنيانا عليهم إلزام هؤلاء فوعدوا خيراً.

ولكن كانت المفاجأة والمفارقة

- قاموا بإطلاق النار على مجموعة من المجاهدين في رفح، ووقعت أحداث مؤسفة قتل فيها أحد قادة القسام في رفح، الشهيد أحمد أبو حرب، ومع ذلك تمّ تطويق الأحداث.
- بعد يوم واحد من أحداث رفح نقلوا الأحداث إلى غزة، فقاموا بإطلاق النار على أقدام الدكتور/ فايز البراوي، الذي كان يحضر حفل تخرج لأخيه في منتدى الرئاسة. وقاموا بخطف اثنين من حماس في منطقة الزيتون، وخطفوا أحد مرافقي رئيس الوزراء "حسن البرم"، وعذبوه عذاباً نكراً، وحلقوا حواجبه، ونصف شاربه، وحلقوا رأسه بإشارة (17).
- إطلاق النار على مقر الحكومة في أثناء اجتماعها وانعقادها، كذلك إطلاق قذيفة آر بي جيه على منزل رئيس الوزراء، وأصابوا البيت إصابة مباشرة.
- ثم قاموا بأبشع جريمة، وهي قتل العالم وإمام مسجد العباس الشيخ/ محمد الرفاتي؛ مما هزّ مشاعر كل الناس، ولم يستطع أحد تحمل هذا المشهد. ومع ذلك ضبّط الشباب نفوسهم

لأن اليوم التالي كان بداية امتحانات الثانوية العامة، وإذا بهم يدفعوا أذنانهم، ومن يمدوهم بالمال والسلاح من عائلة بكر؛ فحرقوا منجرة عائلة عجور، وقتلوا المجاهد مازن عجور أحد كوادر كتائب القسام. فقام القسام بمحاصرة عائلة بكر لئلا تقتله عقابهم، وإذا بأمن الرئاسة يمدهم بالعتاد والسلاح، وفي نفس اليوم قام هؤلاء القتلة بإلقاء الشاب/ حسام أبو قينص من البرج عن الطابق الثاني عشر، وأسألوا عائلته. ومع ذلك يكذبون ويتهمون حماس أنها هي التي أَلقت الناس من فوق الأبراج، وقامت مجموعاتهم بمهاجمة قناة الأقصى الفضائية، بعدد من الجيبات والأسلحة الثقيلة. فانتسعت الأحداث وتدهور الموقف، وبالذات لما أعلن سميح المدهون أنه قتل وحرق أكثر من عشرين بيتاً، وقتل العشرات، وسيفعل ويقتل كل من هو حماساوي، وسيذبهم كالخراف. وتواصلت حملة التطهير العرقي لأبناء وقيادات حماس من منطقة تل الإسلام (أي تل الهول)؛ فحرقت عشرات البيوت والمؤسسات، وسمعنا صرخات النساء الحرائر يستغثن من هول ما يتعرضون له في بيوتهم وأماكنهم في هذه المنطقة، التي كان يسيطر عليها التيار الخياني.

- كانت هذه الأعمال الشرارة والوقود الذي وضع على النيران، فتمت مهاجمة رأس الأفعى ومقلهم الذي تدبر فيه المكائد، ووجدت فيه المقبرة الجماعية لثمانية من شبابنا لم يتم التعرف على أغلبهم بسبب تحلل الجثث، ووجدت فيه الجرائم الأمنية والأخلاقية والوطنية.
- سقط الأمن الوقائي في يد القسام، وبعده سلمت بقية المواقع مباشرة، ففر من في مركز المخابرات ما يسمى بالسفينة، بعدها انهارت المواقع الأمنية أمام كتائب القسام، وخرج من فيها، ودخل الناس هذه المواقع قبل وصول القسام إليها، كما حدث في منتدى الرئاسة.
- وبعد الأحداث بيوم، تمّ [تمت] السيطرة على كل المواقع، وتمّ تأمينها وحراستها، وهي الآن تحت الحراسة ولا يمسه أحد بسوء.
- أما الشرطة التي لم تدخل في الأحداث فلم يمسه أحد بسوء، وتمّ الاتفاق مع قادتها لتقوم بمهامها. ولكن للأسف الشديد صدرت الأوامر لها من أبو مازن على لسان كمال الشيخ بالانسحاب من المواقع ودعوها حتى تخرب وتحرق. حتى إنهم تركوا قاعات امتحانات الثانوية دون حراسة وهم في وسط الامتحانات يوم السبت. ولكن تمّ ترتيب الأمور يوم الأحد بالقوة التنفيذية، ومن أصر على البقاء من الشرطة، الذين نوجه لهم التقدير والاحترام.

أحداث التخريب والانفلات

لقد حدثت حوادث لا نقبلها وندينها، مثل كسر الجندي المجهول، أو جلوس بعض الشباب على كرسي الرئيس، أو الاعتداء على بعض البيوت، ولكن:

- هذه إما حدثت من عوام الناس، الذين اندفعوا لهذه الأماكن، ولم يستطع أحد في أول يومين أن يضبط الأمور.
- أو حدثت بسلوك فردي من بعض أنصار الحركة ومنتسبيها، ولكن هذا لا نقره ونرفضه وندينه.



ولكن نستغرب من تسليط الضوء عليها وننسى الجرائم التي حدثت، فما الموقف من رمي حسام أبو قينص من فوق البرج وهو الحالة الوحيدة التي حدثت؟ وما هو الموقف من قتل الناس داخل منتدى الرئيس والتحقيق معهم؟ وما هو الموقف من استباحة كل من هو حمساوي في الضفة الغربية؟ وما هو الموقف من حرق بيت عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي المختطف في سجون الاحتلال، والاعتداء على بيوت وأبناء وبنات النواب المختطفين أيضاً؟ وقبل كل هذه الجرائم ما هو موقف الجميع، وفي مقدمتهم أبو مازن، من حرق الجامعة الإسلامية وقتل العلماء؟ أم أن هؤلاء دمهم وأموالهم وبيوتهم مستباحة!!!!!!

الأجهزة الأمنية وقياداتها لم تكن أجهزة وطنية

لقد بنيت الأجهزة الأمنية لا لخدمة الوطن، بل لتكون قاعدة أمنية لكل مخابرات العالم؛ فقامت بالدور السيئ من التنسيق الأمني مع الاحتلال، وملاحقة المجاهدين، والمتاجرة بالمعلومات الأمنية لصالح جهات خارجية. وهذا تفصيل هذه الجرائم:

1. محاربة ومطاردة ومتابعة ورصد رجال المقاومة (وثيقة رقم 9).
2. البحث الحثيث عن مكان الجندي الصهيوني الأسير شليط.
3. التتنصت على كل الناس خارج القانون؛ قيادات سياسية وأمنية وفصائل وتجار ورجال أعمال رجالاً ونساء، حتى لم تسلم منهم ومن تنصتهم البعثات الدبلوماسية العربية وغيرها، بما فيها المصريين. حتى أبو عمار، رحمه الله، كانوا يتنصتون عليه.
4. إسقاط الناس في حبالهم بعد استدراجهم جنسياً وأخلاقياً، ثم مساومتهم لينفذوا لهم ما يريدون، وقد أسقطوا وزراء ومدراء وسياسيين (وثيقة رقم 10).
5. التنسيق الأمني، أو قل الخيانة الوطنية، وكان المشرف المباشر على ذلك دحلان ورشيد أبو شباك. وهذا باعتراف قيادات هذا التيار الخياني.
6. لقد تحول قيادات الوقائي من فقراء عالة إلى رؤوس أموال وإقطاعيين، واسألوا رأس الفتنة محمد دحلان من أين له المليارات في الداخل والخارج؛ من أبراج وفلل وعقارات وشركات وغيرها، يديرها أزلامه لحسابه؟ مما هو مسجل باسمه أو أسماء أخرى معروفة لدينا.
7. الوقائي هو من شكّل فرق الموت، التي ذاق الناس منها الويلات، وابتزوا الناس وقتلواهم وبنوا الرعب في صفوفهم. منذ مجزرة فلسطين، مروراً بمجزرة الجامعة وجباليا وغزة... الخ.
8. العمل لصالح المخابرات الأمريكية والصهيونية ودول أجنبية؛ حيث قاموا بتسليم معلومات تضر بالأمن القومي العربي والإقليمي والإسلامي، ولاحقوا قيادات سياسية وعلماء وقيادات للفصائل، وأبلغوا عن معلومات خطيرة، بل وعملوا ضد دول لحساب دول أخرى تحت ما يسمى بالعلاقات الخارجية داخل الأجهزة الأمنية، وخاصة في الأمن الوقائي والمخابرات (وثيقة رقم 12).
9. الوقائي وراء معظم حالات الخطف، خاصة للأجانب.

10. الوقائي استطاع أن يسيطر على قيادة الأجهزة الأمنية والمؤسسات والوزارات، ليكون الوطن تحت تصرفه. لذلك بثّ كوادره وقياداته لتكون متنفذة في القطاع العام.
11. تهريب المخدرات إلى الضفة الغربية، بعدما يتم السيطرة عليها وضبطها من تجار المخدرات في غزة، واستخدام الدولارات المزورة؛ حيث ضبطت كميات منها في مقرات الأجهزة الأمنية (وثيقة رقم 13).

حركة المقاومة الإسلامية - حماس

وثيقة رقم 16:

حوار صحيفة السبيل مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل حول الفكر السياسي لحماس¹⁷ [مقتطفات]

23 آب / أغسطس 2010

س. ما المعادلة التي تتبناها حماس لإنجاز معادلة التحرير وإنهاء الاحتلال؛ ومن وجهة نظركم، هل يمكن إنجاز مشروع التحرير بجهد ومقومات فلسطينية بمعزل عن دور وشراكة عربية؟

ج. منذ البداية كان واضحاً أن القضية الفلسطينية ليست صراعاً مجرداً بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بل صراع الأمة مع مشروع صهيوني احتلالي توسعي يستهدف الأمة بمجموعها، ولا يقتصر خطره على فلسطين وحدها.

هذا الفهم كان موضع اتفاق منذ وقت مبكر، ولم يكن ثمة شك أو جدل حول طبيعة هذا الصراع، وهو الذي جعل الدول العربية تدخل حروبها الأولى مع الكيان الصهيوني، وهو كذلك الذي دفع كثيراً من المتطوعين العرب والمسلمين للمشاركة بفعالية في الصراع مع المشروع الصهيوني في مراحل المتعددة.

لكن للأسف، فإن الانحراف في فهم طبيعة الصراع، ورغبة البعض بالتخلي عن مسؤولياته، دفع باتجاه تعزيز المنطق القطري الضيق الذي بدأ يطغى في وقت متأخر على نظرة بعض الأطراف الرسمية العربية التي توهمت بأنها تملك التخفف من أعباء الصراع مع المشروع الصهيوني.

وفيما بعد انعكس الأمر على السياسة الرسمية الفلسطينية، خاصة حين تحولت بوصلة قيادتها عن المقاومة باتجاه خيار التسوية والمفاوضات، معتقدة آنذاك أن بإمكانها الاستغناء عن الدعم والإسناد العربي والإسلامي ما دام الطريق بات سالكاً للتعامل بصورة مباشرة مع "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية عبر خيار المفاوضات.

¹⁷ السبيل، 2010/8/23.



في تلك اللحظة بدأ الحديث يتعالى عن استقلالية القرار الفلسطيني وعن "فلسطنة" الصراع، وتروج أن ذلك يتناقض بالضرورة مع العمق العربي والإسلامي للقضية وللصراع. حصل ذلك بالتزامن مع تخلي القيادة الفلسطينية بالتدريج عن الخيار العسكري، خصوصاً بعد اجتياح الجيش الإسرائيلي لبيروت عام 1982، وتهجير البندقية الفلسطينية إلى المنايا العربية، بل وصل الأمر لاحقاً إلى حد إعلان الطلاق مع خيار الكفاح المسلح.

هذا التحول الخطير في مسار الصراع، كان له انعكاساته الخطيرة على القضية الفلسطينية وعلى الواقع العربي وعلى مواجهة المشروع الصهيوني، وما زلنا نعاني حتى اللحظة من الآثار السلبية لهذا الانحراف في بوصلة الصراع. وحين جاءت حماس، أرادت تصحيح اتجاه البوصلة، ومعالجة الانحراف الخطير الذي حصل، وردّ الاعتبار للبعد العربي والإسلامي، بل والإنساني، للصراع مع الكيان الصهيوني.

فنحن نؤمن بأن الصراع صراع الأمة، وليس صراع الشعب الفلسطيني وحده، مع المشروع الصهيوني الذي يشكل نقيضاً جذرياً لمشروع الأمة ولوجودها ولمصالحها، وهو ما يجعل الأمة طرفاً أساسياً في الصراع وشريكاً في مشروع المواجهة، لا مجرد داعم ومساند لمقاومة الشعب الفلسطيني. هذه قناعة راسخة لدينا، وسعيها وما زلنا نسعى لتعزيزها لدى أمتنا، شعوباً وقيادات ونخباً وحركات سياسية، ولتكريسها عملياً في الثقافة والممارسة والمواجهة وإدارة الصراع، على قاعدة الشراكة التي رفعناها مبكراً كشعار، ونسعى لترجمتها أكثر إلى برامج عمل منهجية ودائمة ومؤسسية، وليس مجرد هبات موسمية أو عاطفية عابرة، دون أن يعني ذلك إلغاء الخصوصية الفلسطينية، ولا ارتهاق القرار الفلسطيني لأحد.

س. لكن هناك من يروج أن هذا الفهم لطبيعة الصراع ربما يلغي الخصوصية الفلسطينية؟

ج. من جانبنا، نقول إن من الطبيعي ألا يقف الشعب الفلسطيني موقف المراقب والمنتظر لغيره، لأنه في عمق الصراع، وهو الأولي بأداء الواجب، ومكانه الطبيعي دائماً في الصفوف الأمامية للمواجهة، وفي الخنادق المتقدمة للمعركة. وهكذا كان شعبنا طوال حياته وعلى مدى كل مراحل الصراع مبادراً إلى المقاومة والنضال والتضحية بكل ما يملك.

في ذات الوقت، فإن الأمة بكل مكوناتها، معنية بخوض الصراع من منطلق الشراكة والدفاع عن الذات والمصير المشترك، لا من موقع الداعم والمساند فقط. فمواجهة المشروع الصهيوني ليست جهداً من أجل فلسطين فحسب، بل هي في ذات الوقت دفاع عن الأمة نفسها، عن ذاتها ووجودها ومشروعها الحضاري.

إذاً، كلا البعدين للصراع مهم وضروري، ولا تتناقض بينهما، ولا يصح أن يطغى أحدهما على الآخر، أو أن يكون على حساب الآخر، ولا أن يضخم بُعدٌ على حساب بُعدٍ، لأن من

شأن ذلك أن يحدث خللاً في المعادلة، ولذلك لا بدّ من وضع الأمور في نصابها ضمن حالة من التوازن والتكامل والتعاقد بين ما هو فلسطيني وما هو عربي وإسلامي (....)

البعد العربي والإسلامي والإنساني مهم في فلسفة حماس ومشروعها للتحريك، (.....) يضاف إلى ذلك أن فلسطين لها خصوصية استثنائية عند الأمة العربية — مسلمين ومسيحيين — وعند الأمة الإسلامية، بحكم تاريخها ومكانتها وموقعها الديني والجغرافي والاستراتيجي. فلسطين، والقدس بخاصة، هي قبلة المسلمين الأولى ومسرى النبي محمد ﷺ ومعراج، فهي بوابة الأرض إلى السماء، وهي أرض القداصة والبركة، وأرض الرسل والرسالات، وهي مهد المسيح عيسى عليه الصلاة والسلام. وفلسطين كذلك ليست على تخوم العالم العربي والإسلامي، بل في القلب منه ومن العالم، لذلك من الطبيعي بل الحتمي أن يكون لهذا الصراع تأثيراته وتفاعلاته الكبيرة مع المحيط العربي والإسلامي والإنساني.

ونحن في ذات الوقت لسنا مع تجاوز الخصوصية الفلسطينية، ولا نراها نقيضاً للبعد العربي والإسلامي للصراع؛ فهي مسألة طبيعية ولها مبررات إنسانية وواقعية ودينية. في المفهوم الإنساني والواقعي، من الطبيعي أن أي شعب يتعرض لعدوان أو احتلال خارجي، فإن واجبه أكبر من غيره ومقدم عليه في مواجهة هذا العدوان؛ ولا يوجد شعب في الدنيا مهما كانت امتداداته الدينية أو القومية، يمكن أن يعتمد على الآخرين وينسى دوره، فدور الشعب الفلسطيني دور طبيعي وأساسي في المعركة، ولا يجوز تعطيله تحت أية مبررات، ولا يجوز اعتباره ملحقاً بالدور العربي والإسلامي، هو دور أصيل وكبير ومتقدم، يتكامل مع الدور العربي والإسلامي ولا يتناقض معه. (....)

إذاً، فلسفتنا تقوم على أساس تأكيد أهمية العمق العربي والإسلامي والإنساني للصراع، وفي ذات الوقت تؤكد على أهمية وخصوصية الدور الفلسطيني في أخذ زمام المبادرة والصدارة في المواجهة وفي الخندق المتقدم للمعركة، يقاوم ويضحي في الميدان، ثم يطلب من الأمة أن تشاركه معركة التحرير. (....)

صحيح أن الشعب الفلسطيني لا يستطيع منفرداً أن يتصدى لأعباء المعركة، لأنها كما نؤكد دائماً ليست معركة محلية بل عالمية، لكنه يستطيع أن يبدأها ويتحمل مسؤولياتها، كما فعل ذلك بفضل الله عزّ وجلّ دائماً، وأن يصمد ويصبر بل ويتعلق في ميدان المواجهة، وأن يستنزف المشروع الصهيوني ويصارعه في كل الميادين وبكل الوسائل المتاحة، ويتمسك بكل حقوقه. هو شعب عظيم لديه تصميم وإرادة عالية وقدرة هائلة على العطاء وتقديم التضحيات، لكن لا يجوز أن يترك وحده في ساحة المواجهة، وهذا لا يتناقض مع استقلالية القرار الفلسطيني، ولا يعني التغوّل على الخصوصية الفلسطينية، على العكس من ذلك، فإن المشاركة العربية والإسلامية في المعركة تعزز قوة القرار الفلسطيني ولا تضعفه؛



لأنها تجعله غير خاضع للابتزاز الإسرائيلي والأمريكي، أما حين يترك الفلسطيني وحده بمعزل عن عمقه العربي والإسلامي فإن القرار الفلسطيني يتعرض للخطر، ويكون خاضعاً للضغط والابتزاز الأجنبي بل والمعادي كما هو واقع اليوم للأسف.

حماس والتناقضات الطائفية والعرقية:

س. ثمة من يسعى لتفجير تناقضات طائفية وعرقية في المنطقة، والبعض يرى ذلك جزءاً من مخطط لتفكيك الأمة وتفتيتها.. يحصل ذلك في العراق والسودان وفي مواقع أخرى؛ كيف تنظرون أنتم إلى المسألة؟

ج. هناك عدة أبعاد في التعامل مع هذه القضية باللغة الأهمية:

البعد الأول: إدراك الواقع بدقة وتوازن، ونحن ندرك أن هناك قدراً واسعاً من التعدد والتنوع في المنطقة وفي الأمة. هناك تعدد ديني، ومذهبي، وعرقي، وقومي؛ هذا التعدد لا يجوز التغاضي عنه من حيث معرفته وإدراكه ومعرفة تأثيراته وانعكاساته ومتطلباته.

البعد الثاني: أن الأمة مرّ عليها زمن طويل في الماضي والحاضر القريب وهي تعيش ذات الحالة من التعدد والتنوع، ومع ذلك فلم يؤدي إلى صراع ولا إلى تفتيت الجسد الواحد، فلماذا يثار هذا الصراع اليوم؟ وهل استيقظ البعض على هذا التعدد وكأنه شيء جديد يستوجب أن ندخل على أساسه صراعات دموية ومواجهات داخلية؟!

هذا منطوق مرفوض، (....) فلا يجوز أبداً إثارة النعرات بين مسلم ومسيحي.. نحن أمة متسامحة، (....) نحن أمة امتزجت أعراقها وقومياتها وتعايشت مذاهبها وتنوعت ثقافاتنا في إطار الأمة الواحدة، وإذا كان الإسلام ليس دين الجميع، فإن حضارة الإسلام هي حضارة الجميع في هذه الأمة.

أما البعد الثالث: فهو أن إثارة هذه النعرات وتضخيمها هو جزء من أجندة معادية، أجندة صهيونية واستعمارية غربية، على قاعدة "فرق تسد"، من أجل الهيمنة على المنطقة والسيطرة على مقدراتها؛ (....)

البعد الرابع: أن علاج هذه الحالات يكون بأن تنهض الأمة وتتعافى، (.....) ونقول لبعض أبناء الأمة أو مسؤوليها الذين يخشون توظيف أي طرف في العالم أو في المنطقة لعوامل التعدد في الأمة: إن العلاج ليس أن نقع في فخ الآخرين ومصائدهم والعزف على نغمة الخلاف والانقسام، ولكن العلاج الحقيقي يكون بتعافي الأمة ونهوضها من حالة الضعف وامتلاك أسباب القوة، وحشد جهودها وجبهتها الداخلية في مواجهة أعداء الأمة الحقيقيين، عندها يصبح التعدد عامل قوة وليس عامل ضعف وتمزيق، وتستطيع الأمة حينها إيجاد الصيغة الملائمة للتعايش والسلم الاجتماعي بين كل مكوناتها.

حماس والحركة الإسلامية:

س. ما طبيعة العلاقة التي تربط حماس بالحركة الإسلامية ببعدها العالمي، وهل تستفيدون وحدكم من هذه العلاقة، أم أنها فائدة متبادلة باتجاهين؟

ج. حماس كحركة مقاومة وتحرر وطني، وبحكم هويتها الإسلامية وتاريخها وجذورها الإخوانية، تتقاطع مع الحركات الإسلامية في العالم بمساحات مشتركة؛ هذه المساحة من الانتماء لا نستحيي منها بل نتمسك بها. حماس تعزز بهذا التاريخ وبهذه الجذور والخلفية، وبهذه المساحة من التقاطع مع الحركات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي، ولكنها لا تحصر نفسها في ذلك؛ فهي بحكم كونها حركة تحرر وطني وحركة مقاومة، وبحكم خصوصية الصراع في فلسطين وأبعاده العربية والإسلامية، وبالنظر إلى موقع الحركة في الصراع العربي الإسرائيلي، وإدراكها لمتطلبات هذا الصراع ومسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني، فإنها مفتوحة على مختلف الدوائر الفكرية والحزبية والسياسية في العالم العربي الإسلامي؛ نحن منفتحون على دوائر العمل الوطني والقومي والإسلامي، وعلى مختلف التيارات الفكرية والسياسية في العالم العربي؛ نتعاون معهم ونتقاطع في المساحات المشتركة، ونسعى لتوحيد الجهود وحشدها من أجل فلسطين ومواجهة الصراع مع المشروع الصهيوني، ومن أجل قضايا الأمة الرئيسة وأمنها ومصالحها المشتركة. (...)

الفهم الشامل للإسلام، والإيمان بخط الجهاد والمقاومة، والوسطية والاعتدال، والانفتاح على الآخر والتسامح معه، والسعي لخدمة الناس، والاهتمام بالمجتمع المحلي وبالقضايا الوطنية والاجتماعية إلى جانب الاهتمام بقضايا الأمة وهمومها، كل هذه مفاهيم تتبناها الحركة الإسلامية التي لها إرث جميل وفَعَال وإيجابي؛ حماس استفادت بالتأكيد من هذا الإرث باعتبارها جزءاً من ذات المدرسة، وهذا يحسب للحركة الإسلامية؛ لكن هذا لا يعني عدم وجود أخطاء، فكل تجربة إنسانية لها أخطاؤها وسلبياتها كما لها إنجازاتها وإيجابياتها، ولا بد أن نذكر لكل صاحب فضل فضله. (...)

التفاوض مع العدو:

س. التفاوض مع العدو، هل ترفضونه من حيث المبدأ؟ وإذا لم يكن التفاوض مع العدو، فهل يكون مع الصديق؟ هل المرفوض لدى حماس مبدأ التفاوض، أم شكله وإدارته ونتائجه؟

ج. (...). لا خلاف على أن التفاوض مع الأعداء غير مرفوض، لا شرعاً ولا عقلاً، وخاصة أن هناك بعض المحطات في الصراع بين الأعداء قد تتطلب وجود التفاوض. هذا في المنطق العقلي والشرعي؛ فالتفاوض كأداة ووسيلة قد يكون مقبولاً ومشروعاً في لحظة معينة، وقد يكون مرفوضاً وممنوعاً في لحظة أخرى، أي أنه ليس مرفوضاً لذاته، ولا مرفوضاً على الدوام.



في التاريخ الإسلامي، في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام، وفي العصور اللاحقة، وأيام صلاح الدين الأيوبي، كان هناك تفاوض مع الأعداء، لكن ضمن مفهوم واضح وفلسفة محددة، وضمن سياق ورؤية وقواعد وضوابط تحكم هذا التفاوض، مغايرة للصورة المريرة والبائسة التي يمارسها من باتوا يحترفون التفاوض ويعتبرونه منهج حياة، وخياراً استراتيجياً وحيداً يشطبون من أجله بقية الخيارات. (...)

في علم الاستراتيجية وإدارة الصراعات، التفاوض هو امتداد للحرب، ونوع من إدارة الحرب بطريقة أخرى، فما تأخذه بالتفاوض على الطاولة هو نتاج وضك على الأرض، وحصيلة ميزان القوى في الميدان؛ فإذا كنت مهزوماً في الميدان، ستهزم لا شك في التفاوض؛ وإذا كانت الحرب تحتاج إلى موازين قوى، فالتفاوض يحتاج هو الآخر إلى موازين قوى، (...)

الحالة بالنسبة للصراع مع الاحتلال الإسرائيلي مختلفة، فهناك نبت غريب جاء إلى المنطقة وفرض نفسه على أرض وشعب، وشرّد الناس من أرضهم، وأحل مكانهم مهاجرين استجلبهم من شتات الأرض. بالتالي هي حالة معقدة، وينبغي التعامل معها تعاملًا دقيقًا وحساسًا.

التفاوض حين تتوفر شروطه ومتطلباته الموضوعية، وعلى رأسها وضع يتوفر فيه قدر كافٍ من التوازن والتكافؤ النسبي، وحين تتأكد الحاجة إليه، مع التوقيت المناسب له، لا تعجلاً ولا إبطاءً، عندئذٍ يمكن أن يكون أحد الخيارات التي نلجأ إليها باعتباره آلية وأداة ووسيلة، وليس هدفاً ولا غاية، ولا حالة دائمة ولا خياراً استراتيجياً. التفاوض أداة تكتيكية؛ وكما أن الحرب ليست حالة دائمة، ولها متطلباتها وشروطها، كذلك التفاوض.

وبهذه الرؤية المحددة للتفاوض، وحين يُمارس بحذر شديد، وقواعد صارمة، وفي التوقيت الصحيح، فإنه يكون مقبولاً ومفيداً في سياق إدارة الصراع، وبغير ذلك فلا يقود إلا إلى الاستسلام والخضوع لهيمنة العدو وشروطه، والتفريط بالحقوق، والخفض المتواصل لسقوف المطالب والمواقف السياسية. (...)

التفاوض، هو أداة وتكتيك في خدمة الاستراتيجية، وليس استراتيجية قائمة بذاتها، كما أنه ليس بديلاً عن المقاومة واستراتيجية المواجهة مع الاحتلال. (...)

والتفاوض له مساحاته ومجالاته المحددة وليس خياراً مطلقاً في كل الأمور، فهناك أمور لا يجوز التفاوض عليها، فالثوابت الحاسمة لا يجوز التفاوض عليها. التفاوض آلية وتكتيك ضمن هوامش ومساحات محددة، وليس هناك عاقل يتفاوض على كل شيء خاصة على الأصول. التفاوض في التجارة يكون في الغالب على الأرباح وليس على الأصول التجارية؛ لكن للأسف، فإن التجربة الحالية خاصة بالنسبة للمفاوضات الفلسطينية خرجت على كل هذه القواعد.

بكل أمانه وشجاعة أقول: التفاوض من حيث النظرة المطلقة، ليس حراماً ولا ممنوعاً، لا بالميزان الشرعي ولا السياسي، ولا بتجارب الأمة والإنسانية، ولا بممارسة حركات المقاومة والثورات عبر التاريخ؛ لكن ينبغي أن يخضع لمعادلات وضوابط وحسابات وظروف وتوقيات وسياقات وطريقة إدارة صحيحة، وبدونها يصبح أداة معاكسة ومدمرة. (.....)

حماس والاعتراف:

س. مسألة الاعتراف بالكيان الصهيوني تثير الكثير من اللغط، وثمة حديث عن اعتراف قانوني وآخر واقعي.. ما موقف حماس من هذه المسألة؟

ج. موقفنا من موضوع الاعتراف بشرعية الاحتلال واضح ومحسوم، لا نداري فيه ولا نواري؛ (.....)

فمن المرفوض إعطاء الشرعية للاحتلال وسرقة الأرض؛ الاحتلال جريمة، والسرقة جريمة، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تحظى بالشرعية، وهذه مفاهيم لا خلاف حولها في المفهوم الإنساني العام، فكيف الحال بالنسبة للفلسطيني الذي هو الضحية وصاحب الأرض التي انتزعت منه غصباً وقهراً؟! هذه مسألة مبدأ ترتبط بوجودنا الإنساني الذي يتناقض مع الاعتراف بشرعية الاحتلال والاعتصاب، فكيف حين يضاف إلى ذلك ما يربطنا بهذه الأرض المباركة المقدسة من مشاعر وطنية ودينية، وانتماء حضاري، وعمق تاريخي له جذوره الضاربة في القدم.

(.....) باختصار نحن نرفض الاعتراف بشرعية "إسرائيل"؛ لأننا نرفض الاعتراف بشرعية الاحتلال وسرقة الأرض، وهذا مبدأ واضح وحاسم بالنسبة لنا.

حماس واليهود:

س. مقاومة حماس، هل هي موجّهة ضد الصهاينة بصفتهم يهوداً أم بصفتهم محتلين؟

ج. لا نحارب الصهاينة لأنهم يهود، بل نحاربهم لأنهم محتلون. السبب وراء حربنا مع الكيان الصهيوني ومقاومتنا له هو الاحتلال، وليس الاختلاف في الدين. المقاومة والمواجهة العسكرية مع الإسرائيليين سببها الاحتلال والعدوان والجرائم التي يرتكبونها بحق الشعب الفلسطيني، وليس بسبب الاختلاف معهم في الدين والمعتقد. (.....)

حماس والعلاقات الدولية:

س. هل أنتم راضون عن مستوى إنجازاتكم على صعيد العلاقات الدولية؟ وما موقع هذه العلاقات في فكر حماس وبرامجها وأولوياتها؟

ج. العلاقات الدولية في فكر حماس السياسي لها عدة أبعاد:



البعد الأول؛ القناعة بأن معركة فلسطين في أحد وجوهها، هي معركة الإنسانية ضد الظلم والطغيان الإسرائيلي وضد المشروع الصهيوني العنصري الذي يستهدف العالم والإنسانية بأسرها، ويهدد مصالح الشعوب والأمم، ولا يقتصر شره وخطره على فلسطين والفلسطينيين والعرب والمسلمين.

البعد الثاني؛ ضرورة تسويق قضيتنا العادلة، وكسب المزيد من الأصدقاء المؤيدين لحقوقنا المشروعة، ولحقتنا في مقاومة الاحتلال والعدوان. وقد ثبت عملياً أن الضمير الإنساني ما زال فيه خير، ويمكن إيقاظه وتحريكه لصالحنا إذا أحسنّا عرض قضايانا، واجتهدنا في كشف الكيان الصهيوني على حقيقته. (...)

البعد الثالث؛ كما أن "إسرائيل" تحاصرنا وتلاحقنا على المسرح الدولي، فإن علينا أن نلاحقها في كل المحافل الدولية؛ فلا يجوز أن نترك هذا المسرح حكراً عليها. (...)

البعد الرابع؛ نحن معنيون بنسج شبكة علاقات قوية وفاعلة على كل المستويات؛ الدولية إلى جانب العربية والإسلامية، (...)

البعد الخامس؛ بناء العلاقات الدولية يبدأ من هنا، أي من داخل المنطقة، فهنا الزرع الأساس، وهناك في الغرب الحصاد والقطاف مع قدر مطلوب من الزرع والعمل الدؤوب كذلك.

أي أن عامل القوة الأساس لتحقيق الاختراق والنجاح في العلاقات الدولية، هو بأن نكون أقوياء على الأرض، منغرسين فيها، ملتفين حول شعبنا وأمتنا، نمارس المقاومة والصمود، عندها يحترمنا العالم، ويدرك أنه لن يكون هناك سلام ولا استقرار في المنطقة إلا إذا تعامل معنا، وأعطانا الاعتبار الذي نستحقه، واحترم مصالحنا وحقوقنا ومطالبنا المشروعة، وتراجع عن سياساته الراهنة القائمة على الانحياز لـ"إسرائيل" وتجاهل الفلسطينيين والعرب والمسلمين. (...)

حماس والاصطفافات والمحاور:

س. شهدت الساحة العربية في السنوات الأخيرة سياسة محاور واصطفافات، وصُنِّقتم ضمن محور الممانعة. كيف تنظرون إلى هذه الحالة التي سيطرت على المشهد السياسي العربي، وأين ترون موقعكم منها، وهل تعتقدون أنها تصب في صالح الأمة؟

ج. سأتناول الإجابة من ثلاث زوايا:

الأولى: هناك تجمع مذموم، وآخر محمود. التجمع المذموم، هو التجمع مثلاً على أساس العرق أو الأفكار القطرية الضيقة، أو غيرها، في مواجهة الآخرين، بمعنى أن تستدعي عوامل الفرز والاصطفاف الداخلي، على مستوى الوطن أو الأمة، التي تفرّق ولا تجمع. (...)

لكن أن يتجمع الناس على الخير، وعلى نصرته الشعب الفلسطيني، وعلى مقاومة العدو الصهيوني، وعلى مواجهة التطبيع والتصدي لجهود الأعداء لاختراق الأمة، ومواجهة

الهيمنة الأمريكية واحتلالها للعراق وأفغانستان، والوقوف في وجه محاولات السطو على ثروات الأمة... كل هذا تجمع محمود، ولا يجوز المساواة بين التجمعين.

لذلك، نحن عندما نقول إننا في مربع المقاومة والتمسك بالحقوق الفلسطينية وبحق العودة والانحياز لفلسطين والقدس ومقدسات الأمة، وأننا نرفض الاحتلال الصهيوني، ونرفض الخضوع لإملاءات الأعداء، فهذا شيء نفخر به ولا نستحي منه. الزاوية الثانية، أننا لا نعتبر تمسكنا بالمقاومة ورفضنا الخضوع لشروط الرباعية ولشروط الأعداء، وللرؤية الأمريكية الإسرائيلية للتسوية، وللتنازل عن الحقوق الفلسطينية، لا نعتبر أن ذلك يأتي في مواجهة أطراف فلسطينية أو عربية، وإنما في مواجهة العدو الصهيوني؛ ومع ذلك فنحن لا نعادي أحداً من شعبنا وأمتنا، ولم نشكل محوراً فلسطينياً عربياً أو مسلماً ضد محور فلسطيني عربي آخر، وما زلنا نمد أيدينا للجميع، وحرصون على التواصل مع الجميع، (...).

الزاوية الثالثة، إذا جاز لنا أن نختلف في اصطافاتنا السياسية وفي تقديراتنا للموقف السياسي يوم أن كانت التسوية مجرد مشروع تحت الاختبار، ويوم كان الناس يعانون من الأثمان الباهظة لمشروع المقاومة، فهل يجوز لنا أن نختلف اليوم بعد أن أظهر مشروع التسوية فشله وانسداد أفقه السياسي، وثبت أن أثمانه باهظة وتبعاته كبيرة، أكبر بكثير من الأثمان والتضحيات المترتبة على مشروع المقاومة؟!

نحن ندعو كل دول الأمة وقواها إلى الاصطفاف جميعاً في مربعنا الطبيعي كأمة؛ فحينما تتعرض الأمة للاحتلال فمربعنا الطبيعي والأولية حينئذ هي المقاومة، وحينما نتعرض للعدوان فمربعنا الطبيعي أن نتوحد في مواجهة العدوان، وحين تعيش الأمة حالة استقلال فمربعنا الطبيعي والأولية حينئذ هي البناء والنهوض الاقتصادي والعمرائي والنهضة الحضارية بكل أبعادها.

حماس والمسيحيون:

س. وكيف تنظر حماس إلى المسيحيين وإلى دورهم في القضية الفلسطينية؟

ج. الإسلام تعامل مع المسيحيين تعاملًا له خصوصيته بالقياس إلى أصحاب الديانات الأخرى، كما في الآية الكريمة ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ ءَامَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصْرُكَ ذَلِكَ بَأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيَسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ (...).

ومنذ انطلاقة حماس كانت العلاقة مع الإخوة المسيحيين طبيعية وجيدة، ولم تنشأ أي مشكلة بيننا وبينهم، رغم أن بعض القوى الفلسطينية حاولت —للأسف— تخويف المسيحيين من القادم الجديد.. حماس، مستدعية للذهن كونها حركة إسلامية، لترويج تناقض حتمي مزعوم بينها وبين المسيحيين. لكن محاولات التخويف تلك فشلت، وثبت



للمسيحيين أن الحركة قريبة منهم، وأنها تتعامل مع الجميع بتسامح وانفتاح واحترام، حيث راعت في الانتفاضتين الأولى والثانية خصوصيات المسيحيين وأعيادهم، وكانت تحرص على ألا تتقاطع أيام الإضراب مع أعياد المسيحيين ومناسباتهم، كما حرصت بشدة على ممتلكات المسيحيين؛ ليس هذا فحسب، بل حرصت على أن يكون لهم دور فاعل في الحياة السياسية الفلسطينية، وكان لقيادات الحركة في الداخل والخارج لقاءات عديدة مع القيادات والرموز الدينية والوطنية من الإخوة المسيحيين.

من أجل ذلك كله، حظيت حماس بتأييد واسع لدى المسيحيين، قبل الانتخابات التشريعية عام 2006 وبعدها، وهناك الكثير منهم انتخبوها في صناديق الاقتراع، ونحن عملنا على إنجاح عدد منهم في الضفة والقطاع، فعلى سبيل المثال، نجح الدكتور حسام الطويل —مسيحي— في غزة بأصوات حماس ومؤيديها، وأصوات المسلمين الذين انتخبوه كانت أضعاف أصوات المسيحيين؛ بحكم أن عدد الإخوة المسيحيين في القطاع قليل. (...)

نحن نتعامل مع الإخوة المسيحيين كمكون أساسي من مكونات الشعب والوطن، وكجزء فاعل في معركة النضال ضد الاحتلال. (...).

حركة حماس ربما فاجأت بعض الليبراليين والعلمانيين في الساحة الفلسطينية من الذين ظنوا أو حتى روجوا، أنها بحكم هويتها الإسلامية ستتقوقع وتغلق على نفسها، وقد تنشأ علاقة توتر بينها وبين المسيحيين الفلسطينيين، ففوجئوا بعكس ذلك، لأن الدين ليس تقوقعاً ولا انغلاقاً، على النقيض من ذلك، التدين يدفع صاحبه إلى التسامح واحترام الآخر والاعتراف بحقوقه.

حماس والمرأة:

س. توجه الاتهامات عادة للحركات الإسلامية بازدراء المرأة وبتهميش دورها في الحياة السياسية والاجتماعية؛ كيف تنظرون إلى هذه الاتهامات في ضوء تجربتكم في حماس؟

ج. (...)

المرأة في المفهوم الإسلامي فكراً وفقهاً وتكليفاً ودوراً، هي — فعلاً لا ادعاءً — نصف المجتمع، ولها مكانتها واحترامها. ولكن هناك فرقاً كبيراً بين احترامها وتقديرها وإنزالها المكانة التي تستحقها، واحترام دورها ومسؤولياتها في المجتمع، وبين ابتزازها وتقديمها سلعة رخيصة كما تفعل الحضارة الغربية؛ فرق بين الحفاظ على عفتها وحياتها وصون حقوقها مع إعطائها الدور المناسب لها، وبين التعامل معها كسلعة ومتعة وشهوة. هذه الضوابط الأخلاقية ليست ضوابط إسلامية فقط، بل ضوابط فطرية وإنسانية.

نحن في حماس حريصون في موضوع المرأة على استدعاء المفاهيم الإسلامية وتطبيقاتها النقية غير الممزوجة بعصور التخلف أو بثقل العادات والتقاليد الاجتماعية النابعة من

البيئة لا من النص الشرعي؛ خاصة أن بيئة فلسطين ليست مغلقة، بل بيئة متحضرة تاريخياً، وفيها تعدد وانفتاح على كل الديانات والحضارات والثقافات.

حماس بهذا الفهم النقي الأصيل، وكجزء وامتداد للتجربة الفلسطينية وإرثها، كان للمرأة في أعمالها ومسيرتها دور متميز. لقد ظهر دور المرأة في الانتفاضة وفي المقاومة وفي أشكال العمل النضالي؛ ليس فقط كأم وزوجة وأخت للمجاهد، بل وكمجاهدة بنفسها، (....)

دور المرأة كبير في الساحة الفلسطينية، وكبير لدينا في الحركة، سواء في العمل الجهادي والنضالي، أم في ميدان العمل الاجتماعي والخيري والتربوي، أم في المجال السياسي والنقابي. المرأة الفلسطينية متعلمة ومثقفة، ونشاطها في المدارس والجامعات لا يقل أبداً عن دور الرجل. (.....)

حماس ومنظمة التحرير:

س. هل تعتقدون أن منظمة التحرير الفلسطينية ما زالت تصلح كإطار ومرجعية لتمثيل الشعب الفلسطيني وللتعبير عن طموحاته في ظل ما آلت إليه أوضاعها، وفي ظل رفض المهيمنين عليها أي إجراءات لتفعيلها وإصلاح هياكلها التنظيمية والإدارية؟

ج. لا شك أن واقع المنظمة اليوم بات موضوعاً شائكاً وأزمة حقيقية في الساحة الفلسطينية، ويشكل تحدياً كبيراً لكل القوى والشخصيات الفلسطينية. (....)

ولذلك فنحن نحتاج إلى تناول هذا الموضوع بروية وتوازن ومسؤولية، ومن مختلف الأبعاد والزوايا، حتى نتمكن من إيجاد مخرج مناسب وحقيقي من هذه الأزمة الوطنية، أزمة المرجعية.

البعد الأول: إن منظمة التحرير، بالرغم مما أصابها من ضعف وتراجع، وما وقعت فيه قيادتها المتنفذة من أخطاء وتراجعات سياسية، فإنها تبقى إطاراً له تاريخه وإنجازاته ورصيده في التجربة الفلسطينية، مما يوجب على الجميع بذل أقصى الجهود من أجل البناء على هذه التجربة، والعمل على إصلاح واقع المنظمة الراهن، ومعالجة أخطائها وترهلها، والمبادرة بالتوافق الوطني إلى إعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية حقيقية.

البعد الثاني: إن أي إطار وطني حين يحصل على موقع اعتراف وقبول عربي وإقليمي ودولي؛ يغدو رصيذاً لا يجوز التفريط به؛ فإن أمكن الاحتفاظ بهذا الاعتراف وهذا الرصيد، دون أن يكون ذلك على حساب حقوقنا الفلسطينية وثوابتنا الوطنية، فهذا أمر ينبغي أن نحرص عليه، ولا نفرط فيه، ولا نتجاهله.

البعد الثالث: إن المرجعيات لدى الشعوب وحركات التحرر لا يمكن أن يكتب لها النجاح إذا لم تحظ بتوافق المجموع، أو الأغلبية الكبيرة والواضحة؛ ولا يستطيع طرف ما أن يدعي أنه يستطيع أن يصنع وحده مرجعية وطنية، وفي حال ادعى ذلك فإنه يكون سبباً للمزيد من التشرذم والانقسام، (....)



كما أن الطرف الذي يختطف المنظمة اليوم، ويتحكم في مقاليدها دون سند من شرعية ديمقراطية أو قبول فلسطيني وطني عام، ويصرّ على احتكارها والهيمنة على قرارها، ويضرب بعرض الحائط كل قرارات التوافق الفلسطيني على إعادة بنائها وإصلاحها، فإنه بذلك يكون قد قتل المرجعية وأفقد المنظمة ومؤسساتها القيادية موقع المرجعية الوطنية وشرعية تمثيل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج. (.....)

هذه الأبعاد الثلاثة توضح حقيقة التعقيد في موضوع المنظمة والمرجعية في ظل الواقع الراهن. ونحن في حماس ندرك ذلك جيداً، ولذلك حريصون على معالجة هذا الموضوع مع مختلف القوى والشخصيات الفلسطينية بروح المسؤولية العالية، التي تهدف إلى إيجاد مخرج حقيقي يجمع الشعب الفلسطيني وقواه جميعاً على مرجعية حقيقية واحدة، وعدم اللجوء إلى خيارات تزييد الواقع الفلسطيني تفسخاً وانقساماً؛ وعدم السماح لأحد—في ذات الوقت—بالتحكم في موضوع المرجعية وتعطيلها والاستمرار في اختطافها واحتكارها.

لقد قبلنا نحن وغيرنا أن تكون هذه المرجعية الوطنية هي منظمة التحرير، بل نرحّب بذلك؛ ونسعى إليه بقوة، خاصة أننا توافقنا فلسطينياً على ذلك مراراً، ولكن الأمر يقتضي إصلاحها وإعادة بنائها ليدخلها الجميع، كي تعبر عنّا جميعاً وعن شعبنا وقضيتنا. (....)

س. هل تؤمنون بالشراكة مع الآخرين في ساحة العمل السياسي، أم تسعون إلى التفرد والهيمنة؟

ج. ما نرفضه من غيرنا لا يمكن أن نقبله لأنفسنا. نحن نرفض التفرد والهيمنة والاحتكار، وشعبنا يرفض ذلك، ونحن ملتزمون بالشراكة مع كل القوى والشخصيات الفلسطينية؛ وملتزمون بذلك، فنحن جميعاً شركاء الوطن والقضية. ولا يعني فوز حماس أو غيرها في الانتخابات أن تستأثر بالقرار؛ نحن ملتزمون بالشراكة وبالعمل الائتلافي مع الجميع، سواء قبل الانتخابات أو بعدها، وقد عملنا على تحقيق ذلك في ساحة المقاومة والنضال، وفي مجال العمل السياسي والنقابي، وفي تجربة الفصائل العشرة، وفي تجربة تحالف القوى الفلسطينية، وفي تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بعد اتفاق مكة عام 2007، وفي الوصول إلى العديد من التوافقات الفلسطينية، كاتفاق القاهرة 2005، ووثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني 2006، وغيرها.

مهما كانت قوة أي طرف في الساحة الفلسطينية، ومهما وصلت درجة نجاحه، أو نسبة فوزه في الانتخابات، فإنه لا يستطيع الأفراد بالقرار الفلسطيني ولا يجوز له ذلك. (....)

حماس والمرونة والواقعية:

س. أين موقع المرونة لدى حماس، ما حدودها وهوامشها، وأين تبدأ وأين تنتهي؛ وهل تأتي مرونة حماس السياسية بفعل ضغوط الأمر الواقع، أم بفعل قراءة ذاتية مسبقة؟

ج. الخلل في هذا الموضوع الدقيق والحساس يحصل عندما تغطي دائرة على دائرة أخرى، فالأصل أن تُعطى كل دائرة حقها. فأنت إذا وسّعت دائرة الثوابت لتشمل غيرها مما هو ليس بثوابت؛ تكون قد ضيقت واسعاً. نعم، قد يكون دافعك التحوّط والاحتران والخوف من الوقوع في الخطأ، وقد يكون الدافع محاولة إظهار التشدد لتحافظ على رمزيتك وصورتك كصاحب موقف قوي؛ وهذا بتقديري خطأ ينبغي الحذر منه، فالثوابت ينبغي أن لا تتحول إلى حالة من الجمود، ولا إلى صورة من التباهي والاستعراض والمزايدة.

كذلك، فإن توسيع دائرة المرونة لتتعدى على دائرة الثوابت والمبادئ، بحجة أن هذه ضرورات الواقع، فذلك فهم خاطئ مرفوض كذلك؛ لأن هذا يقودك إلى الميوعة والتفريط وتضييع المصالح والحقوق.

نحن مع حالة التوازن؛ ومن الناحية الفقهية ومنهج الفكر الإسلامي فنحن مع مدرسة الوسطية والاعتدال، ونحن مع وضع الأمور في نصابها؛ دون إفراط أو تفريط، فهذا هو المنهج الصحيح الذي نتبناه. (...)

كما أن المبالغة في الشعور بالقوة غالباً ما تدفع إلى التشدد في غير موضعه. فكيف تكون قوياً قوياً لا تطغى ولا تدفعك إلى الغرور الذي يحرمك من هوامش المرونة، ويوقعك في الأزمات الخانقة؟ وكيف تتأى بنفسك عن العجز الذي يُلجئك إلى الميوعة والتنازل تحت وقع الضغوط؟ هذا يحتاج إلى توازن وحكمة وحسن اجتهاده، وقبل ذلك وبعده إلى توفيق من الله تعالى.

في السياسة، امتلاك القوة هو الذي يعطيك التوازن المطلوب في إدارة القرار السياسي. ومن يعمل بالسياسة بعيداً عن القوة والمقاومة، سيجد نفسه يعيش على هوامش الاجتهادات السياسية الضعيفة، التي تكون في غالب الأحيان محصورة في حالات الضرورة والاضطرار والرخص.

ومن هنا، فإن أحد أهم العوامل التي تجعل حركة حماس تتقن المزاجية بين الثوابت والمرونة بمساحات متجاورة، لا متداخلة ولا متعارضة، هو امتلاكها لعوامل القوة التي تجعلها في وضع أكثر توازناً.

عامل ثان مهم؛ هو فهمنا الشرعي الدقيق، لأن هذا الفهم يساعدنا على ضبط هذه المسائل والتعامل معها بصورة صحيحة ضمن موازنات ومقاربات حكيمة.

العامل الثالث؛ أن "حماس" لديها مؤسسية راسخة في إدارة القرار القيادي، تمكّنها من ضبط هذه المواقف والسياسات. (...)

العامل الرابع؛ أن "حماس" لا تتعجل الأمور؛ الاستعجال قاتل، ومن يتعجل يدفع أثمناً باهظة؛ وقد لا يظفر بما أراد؛ (...)



العامل الخامس؛ مع كوننا بشراً يصيبنا ما يصيب كل البشر من الأعراض ونقاط الضعف، لكن لدينا بحمد الله وفضله حصانة ومناعة قوية ضد التخويف وضد الإغراء، وهي مَقَاتِلٌ تصيب القيادات وتجعلها تقع في خانة التفريط والتسليم بالأمر الواقع، والخضوع للضغوط الخارجية. التهديد لا يخيفنا، كذلك الإغراء لا يغيونا.

وهذه العوامل بمجموعها ثمكّتنا بفضل الله من إدارة القرار السياسي بمزيج من المحافظة على الثوابت وعلى المرونة والواقعية في ذات الوقت، دون أن تغطي دائرة على دائرة. (...)

لذلك فإن من المهم والضروري دائماً الحرص على الفهم العميق، والتطبيق الدقيق، والتوقيت الصحيح، وأن يكون الدافع هي المصلحة العامة وليست المصلحة الشخصية أو الحزبية.

(....) ونحسب أن حركة حماس باتت بحكم التجربة والتحديات التي واجهتها، تملك خبرة جيدة في التعامل مع هذه التوازنات والمسائل الدقيقة، فنحن والله الحمد نستند في كل ذلك إلى تراثنا الشرعي الأصيل، وإرثنا الوطني، وتاريخ أمتنا ورصيدها الحضاري، وتجارب الشعوب والأمم وخبراتها المتراكمة. (...)

حماس ونموذج المقاومة:

س. ما الإضافة التي قدمتها حماس في الجانب الجهادي والنضالي؟ وبماذا تميّز أنموذجها المقاوم؟

ج. لا بدّ من التأكيد في البداية أن حماس كحركة مقاومة ضد المحتل الصهيوني، هي جزء طبيعي وأصيل من تجربة النضال الفلسطيني، وامتداد لها، وحلقة من حلقاتها المباركة الممتدة والمتواصلة منذ مائة عام، (...)

نحن وغيرنا نبني على مَنْ سبق ونستفيد منه، ثم نبني تجربتنا الخاصة بما لها وما عليها، ونتفاعل أخذاً وعطاءً مع مَنْ يزاملنا في المسيرة، ليكون كل ذلك إرثاً للأجيال القادمة التي تحمل الراية وتواصل مسيرة النضال، حتى يتحقق النصر والتحرير بإذن الله، وهو الهدف الذي سيكون الجميع، السابق واللاحق، شريكاً في صنعه حتى وإن لم يشهد قطف ثمرته النهائية.

أما أنموذجنا المقاوم، الذي أنشأناه أداءً للواجب وإسهاماً منّا في هذا الصراع الكبير، وحرّصنا على أن نقدم من خلاله إضافة مميزة لمسيرة النضال الفلسطيني (...)

ومن أبرز هذه الرؤى والمفاهيم والسياسات التي يمكن الإشارة إليها:

أولاً، المقاومة هي وسيلتنا الاستراتيجية لتحقيق الهدف الاستراتيجي، وهو التحرير والعودة واستعادة الحقوق وإنهاء الاحتلال الصهيوني لأرضنا ومقدساتنا. (...)

ثانياً، المقاومة عندنا وسيلة لا غاية، وهي في خدمة الهدف والغاية، وليست مقاومة من أجل المقاومة. (...) وإنما هي السبيل والطريق لتحقيق الهدف، والوسيلة الاستراتيجية للتحرير. ثالثاً، حماس ليست مجموعة عسكرية، بل هي حركة تحرر وطني شاملة، المقاومة محور عملها الرئيس، ووسيلتها الاستراتيجية للتحرير وتحقيق المشروع الوطني الفلسطيني، وتعمل في ذات الوقت في مختلف المجالات والميادين، ولها أهدافها ورؤيتها السياسية. وهي حركة شعبية تعيش هموم شعبها، في الداخل والخارج، وتدافع عن مصالحه، وتعنى بخدمته—قدر استطاعتها—في مختلف جوانب الحياة اليومية.

رابعاً، لقد حصرنا المقاومة لتكون ضد المحتل الإسرائيلي فقط، فمقاومتنا هي ضد العدو الذي يحتل أرضنا ويعتدي على شعبنا ومقدساتنا، وليس ضد أحد آخر (...).

كما اعتمدنا سياسة حصر المقاومة داخل فلسطين وتجنب ممارستها في الخارج، ليس عجزاً، ولكن نصدر في ذلك عن تقدير دقيق للمصلحة، وموازنة بين مختلف الاعتبارات.

خامساً، نحن نتبنى بوضوح سياسة عدم استعمال السلاح والقوة إلا في مواجهة المحتل والعدو الخارجي الذي يعتدي علينا، وهي المقاومة المشروعة. وهذا يعني عدم استعمال السلاح والقوة في الشأن الداخلي ولا في معالجة الخلافات السياسية والفكرية، فعلاج الخلافات داخل الصف الوطني يتم عن طريق الحوار والتوافق والاحتكام إلى الشعب عبر الديمقراطية وصناديق الاقتراع.

وما حصل في قطاع غزة من أحداث مؤسفة قبل سنوات ليس خروجاً عن هذه السياسة، لأن الحالة مختلفة تماماً، بل معاكسة، فهناك فريق فلسطيني رفض نتائج الانتخابات، وسعى للانقلاب عليها، أي على الشرعية الفلسطينية، واستقوى علينا—للأسف—بالعدو الصهيوني وبالأمريكان، واستعمل السلاح ضدنا، فمن حقنا الطبيعي أن ندافع عن أنفسنا اضطراراً، خاصة أننا نفعل ذلك من موقع رئاسة الحكومة الشرعية التي تشكلت في أعقاب انتخابات ديمقراطية نزيهة، واعتمدها المجلس التشريعي المنتخب. (...)

سادساً، تبيننا في الحركة سياسة عدم الدخول في أية معارك جانبية في المنطقة، خلافاً لما فعله غيرنا في مراحل سابقة. ولم نستخدم القوة والسلاح ضد أية دولة أو طرف عربي حتى لو آذانا، وحاصرنا وأساء إلينا، أو اعتقل إخواننا وعذبهم، أو طعن مقاومنا في ظهرها، أو حرّض علينا، فالعرب هم إخواننا وأهلنا وعمقنا الاستراتيجي، ولا يمكن أن نسيء إليهم حتى لو أساءوا إلينا. وقد التزمنا بهذه السياسة طوال السنوات الماضية، وسنبقى ملتزمين بها بإذن الله، لأن معركتنا الوحيدة هي—حصراً—ضد الاحتلال الصهيوني.

سابعاً، وقد عُنينا في بناء المقاومة وبشكل أساسي، بالتركيز على بناء الإنسان المقاوم إيماناً وتربوياً ونفسياً وفكرياً، وإيجاد درجة عالية من الانضباط التنظيمي والسلوكي، والالتزام بالضوابط الشرعية والأخلاقية للمقاومة، وتنمية القدرة على الصبر والصمود



والتحمل والعمل في أقسى الظروف، إلى جانب الوعي ووضوح الرؤية والهدف لدى المقاتل، وإخلاص القصد والنية، وامتزاج البعد الديني والوطني ليشكل حافزاً قوياً ومضاعفاً في مسيرة الجهاد والمقاومة، فالمجاهد يقاتل في سبيل الله ضد عدوه المحتل، دفاعاً عن وطنه وأرضه ومقدساته، وعن شعبه وأمته، وعن أهله وعرضه. (.....)

مستقبل المشروع الصهيوني:

س. من خلال قراءة تكتم لمسار المشروع الصهيوني وما آل إليه واقعه الراهن.. كيف تنظرون إلى مستقبل هذا المشروع، هل يتقدم وصولاً إلى تحقيق "إسرائيل الكبرى"، أم يتقهقر وينكفي؟

ج. معطيات الواقع تعزز القناعة بأن المشروع الصهيوني لا مستقبل له في المنطقة. هناك تراجع حقيقي لهذا المشروع الذي كان التوسع أحد خصائصه المهمة، وهو اليوم لم يعد قادراً على مواصلة التوسع. وما بناء الجدار (رغم إدراك تداعياته السلبية على الشعب الفلسطيني)، والانسحاب من جنوب لبنان ومن قطاع غزة، إلا أمثلة عملية على هذا التراجع والانكفاء. "إسرائيل" التي كانت تشن الحروب على من حولها، وتنتصر فيها بسهولة، وتتمكن من نقل المعركة إلى أرض العدو، بات عمقها ساحة أساسية للحروب وتداعياتها، وللمقاومة الفلسطينية حين كانت تضرب في كل مكان فيه، وهي حالة قابلة للتكرار. وما يسمى بالجبهة الإسرائيلية الداخلية باتت مهددة في كل حرب أو مواجهة، وتدفع ثمن مغامرات قيادتها.

فضلاً عن ذلك، فإن الجيل الصهيوني الحاكم اليوم في "إسرائيل"، وعلى مستوى كثير من قياداته العسكرية والسياسية والأمنية، لم يعد يملك قدرات الجيل الأول الذي بنى هذا الكيان، ولا إرادة القتال التي كانت لديه. فضلاً عن استشراف حالة الفساد في الطبقة الحاكمة، وتزايد حالات الانتحار والتهرب من الخدمة العسكرية، وتراجع أداء مؤسساتها الأمنية.

منذ عام 1967 لم تكسب "إسرائيل" حرباً حقيقية، إلا اجتياحها لمدينة بيروت عام 1982. وهذا مؤشر مهم على تراجع قدرة المشروع الصهيوني، وأنه لا مستقبل له. وبتقديري أن مشروع "إسرائيل الكبرى" انتهى، لأن العدو الصهيوني ببساطة لم يعد قادراً على تحقيقه، وأن "إسرائيل" ماضية في نفس المسار الذي انتهت إليه دولة جنوب إفريقيا العنصرية، وهي قناعة تتزايد حتى عند كثير من السياسيين والمراقبين المحايدون.

بعد أكثر من 60 عاماً على قيام هذا الكيان، وعندما يكون السؤال لدى الشارع الإسرائيلي ليس عن أمن "إسرائيل" فحسب، وإنما عن مستقبلها ومصيرها، فهذا تطور مهم وخطير. وعندما يشك المجتمع الإسرائيلي في أساس وجوده، وفي مستقبله، وفي جدوى مشروعه، يكون العد العكسي قد بدأ بإذن الله.

ليس كافياً أن نقول هذا الكلام، ولكن المطلوب أن نبني عليه. ونحن لا ندعو بهذا الكلام إلى الاستهانة بقوة الكيان الصهيوني وقدراته، فالعاقل هو الذي لا يستهين بعدوه، فما زال

هذا الكيان يملك كثيراً من عناصر القوة. ولكن هذه القراءة والرؤية الواقعية المستندة إلى كثير من الحقائق والمؤشرات، ينبغي أن تدفعنا إلى عدم الخضوع للتهديدات الإسرائيلية، ولا إلى شروطها للتسوية السياسية، وأن تدفعنا إلى عدم التعامل مع المشروع الصهيوني كأنه قدر مقدور لا مفرّ منه. البديل عن سياسة الخضوع أو حالة العجز والانتظار والغرق في مستنقع المفاوضات والتسوية الآسن، هو استمرار المواجهة مع الكيان الصهيوني ضمن الإمكانيات والخيارات المتاحة، والخيار الحقيقي المتاح هو المقاومة؛ والشعب الفلسطيني قادر بإذن الله على مواصلة المقاومة، لكنه يحتاج إلى إسناد الأمة ومشاركتها ودعمها. (.....)

باختصار، المشروع الصهيوني، ككل مشاريع الاحتلال والاستيطان والعدوان عبر التاريخ، لا شرعية له، وبالتالي لا مستقبل له، لأنه غريب عن منطقتنا، ولا يحمل مقومات البقاء، وستجري عليه ذات السنة التي جرت على المشاريع المشابهة له من قبل. ونحن أمة عظيمة، تعتز بنفسها ودينها وأرضها وتاريخها وحضارتها وهويتها، وتعتبر فلسطين والقدس قلبها النابض، ودليل حياتها وبقائها، لذلك لن تصبر على الكيان الصهيوني طويلاً، وستهزمه كما هزمت الحملات الصليبية والزحف المغولي من قبل بإذن الله.

﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نَدَاوُلَهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ صدق الله العظيم

وثيقة رقم 17:

اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني في القاهرة في 2011/5/3¹⁸

3 أيار/ مايو 2011

بسم الله الرحمن الرحيم

اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني

انطلاقاً من المسؤولية الوطنية والتاريخية التي تقتضي إعلاء المصلحة العليا للشعب الفلسطيني، ووفاء لدماء لشهدائنا الأبرار، وإجلالاً لمعاناة أسرانا البواسل، وفي سبيل تعزيز الجبهة الفلسطينية الداخلية وصيانة وحماية الوحدة الوطنية، ووحدة شعبنا في الوطن والشتات، ومن أجل المحافظة على مكتسبات شعبنا التي حققها من خلال مسيرة كفاحه الطويل، وبقينا بأن منجزات وتضحيات شعبنا الصامد على مدار عقود مضت لا يجب أن تهدرها أية خلافات أو صراعات.

¹⁸ موقع حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، مفاوضات العلاقات الوطنية، انظر:

www.fatehwatan.ps/functions.php?action=files&table=files&ID=23

وانظر أيضاً: المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/4/29، انظر:

<http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=8718>



وارتباطاً بالحوار الوطني الفلسطيني الشامل الذي عُقد في القاهرة ابتداءً من 26-9-2009 بمشاركة مصرية فاعلة ومقدرة، وما تلى ذلك من جلسات حوار متعددة ومكثفة اتسمت بالشفافية والمصارحة، والتعمق في مناقشة كافة قضايا العمل الوطني بعقل مفتوح وإرادة سياسية، ورغبة حقيقية في إنهاء الانقسام السياسي والجغرافي والنفسي الذي أفضى سلبياته على كافة أرجاء الوطن الفلسطيني.

وتأكيداً للتوجه الحقيقي نحو الوفاق والمصالحة، والتغلب على المعوقات التي تحول دون إعادة وحدة الوطن والشعب، فقد اتفقت كافة الفصائل والتنظيمات والقوى الفلسطينية على إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني إلى غير رجعة، وحددت كافة المبادئ والأسس اللازمة لتنفيذ متطلبات ذلك، وتوافقت على حلول للقضايا التي مثلت جوهر الخلاف والانقسام، وأصبحت هذه الحلول هي النبراس الذي شكل القاعدة الرئيسية لتوقيع اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني في القاهرة، على أن يتم الانطلاق منها إلى آفاق التنفيذ لتنصهر فيها كل الخلافات، وتتألف معها كل الإرادات، ويتحرك الجميع يداً بيد لبناء الوطن الفلسطيني.

ومن أجل إنجاز اتفاقية الوفاق الوطني في المرحلة القادمة التي ستعقب عملية التوقيع، فقد وافق الجميع على الالتزام التام بمقتضيات هذه المرحلة وتوفير المناخ الملائم لتنفيذ متطلباتها، والتفاعل بإيجابية مع استحقاقاتها، على أن تتولى لجنة عليا برئاسة مصرية وبمشاركة عربية الإشراف والمتابعة لتنفيذ هذه الاتفاقية.

وفي النهاية يثمن المجتمعون الدور المصري الداعم للقضية الفلسطينية، وللجهد الدؤوب الذي أدى إلى توقيع اتفاقية الوفاق الوطني بما يتيح إعادة حقيقية لترتيب البيت الفلسطيني كخطوة نحو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، كما يتقدم المجتمعون بكل الشكر والتقدير للدول العربية الداعمة للقضية الفلسطينية، وستظل فلسطين ترى أن الدول العربية هي عمقها الحقيقي.

وقد اتفق المجتمعون على أن هذه الاتفاقية تتطلب أن تتحول النوايا الحسنة إلى برنامج عمل قابل للتنفيذ، ويعاهدون الله، ويتعهدون أمام شعبهم في الوطن والشتات، أن يقوموا بتنفيذ كل ما تضمنته الاتفاقية وبذل كل الجهد لإنجاحها، من أجل مصلحة الشعب الفلسطيني في إطار من المسؤولية والالتزام.

أولاً: منظمة التحرير الفلسطينية

تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها بحيث تضم جميع القوى والفصائل وفقاً لاتفاق القاهرة مارس 2005، وكما ورد في الفقرة الثانية من وثيقة الوفاق الوطني يونيو 2006 فيما يتعلق بتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وانضمام كل القوى والفصائل إليها وفق أسس ديموقراطية ترسخ مكانة منظمة التحرير الفلسطينية

الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في أماكن تواجده كافة، بما يتلاءم مع التغيرات على الساحة الفلسطينية، وبما يعزز قدرة منظمة التحرير في القيام والنهوض بمسؤوليتها في قيادة شعبنا في الوطن والمنافي وفي تعبئته والدفاع عن حقوقه الوطنية والسياسية والإنسانية في الدوائر والمحافل والمجالات الدولية والإقليمية كافة.

إن المصلحة الوطنية تقتضي تشكيل مجلس وطني جديد (طبقاً للتوقيتات المحددة) بما يضمن تمثيل القوى والفصائل والأحزاب الوطنية والإسلامية جميعها وتجمعات شعبنا في كل مكان والقطاعات والمؤسسات والفعاليات والشخصيات كافة، بالانتخابات حيثما أمكن ووفقاً لمبدأ التمثيل النسبي بالتوافق حيث يتعذر إجراء الانتخابات وفق آليات تضعها اللجنة المنبثقة عن اتفاق القاهرة مارس 2005 والحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية إطاراً جبهوياً عريضاً وائتلافياً وطنياً شاملاً وإطاراً جامعاً ومرجعية سياسية عليا للفلسطينيين في الوطن والمنافي.

ولاية المجلس الوطني "4" سنوات بحيث تتزامن مع انتخابات المجلس التشريعي وتجري انتخابات المجلس الوطني وفق مبدأ التمثيل النسبي الكامل وبقانون يتفق عليه، وبالتوافق في المواقع التي يتعذر فيها إجراء انتخابات.

تشكل اللجنة المكلفة بتطوير منظمة التحرير الفلسطينية (حسب إعلان القاهرة مارس 2005) لجنة متخصصة لإعداد قانون الانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني ورفعها إليها لاعتماده.

تقوم اللجنة المكلفة بتطوير منظمة التحرير الفلسطينية (حسب إعلان القاهرة 2005) باستكمال تشكيلها وعقد أول اجتماع لها فور البدء في تنفيذ الاتفاق.

تقوم اللجنة بتحديد العلاقة بين المؤسسات والهياكل والمهام لكل من منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، خاصة العلاقة بين المجلس الوطني والمجلس التشريعي، وبما يحافظ على مرجعية منظمة التحرير الفلسطينية للسلطة الفلسطينية ويضمن عدم الازدواجية بينهما في الصلاحيات والمسؤوليات.

ولحين انتخاب المجلس الوطني الجديد ومع التأكيد على صلاحيات اللجنة التنفيذية وسائر مؤسسات المنظمة تقوم اللجنة المكلفة بتطوير منظمة التحرير الفلسطينية حسب إعلان القاهرة 2005 باستكمال تشكيلها وعقد أول اجتماع لها كإطار قيادي مؤقت وتكون مهامها كالتالي:

- وضع الأسس والآليات للمجلس الوطني الفلسطيني.
- معالجة القضايا المصيرية في الشأن السياسي والوطني واتخاذ القرارات بشأنها بالتوافق.
- متابعة تنفيذ القرارات المنبثقة عن الحوار وتعقد اجتماعها الأول في القاهرة لبحث آليات عملها.



ثانياً: الانتخابات

تجري الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني الفلسطيني متزامنة يوم الاثنين الموافق 28-6-2010 ويلتزم الجميع بذلك.

تجري انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني على أساس التمثيل النسبي الكامل في الوطن والخارج حيثما أمكن، بينما تجري الانتخابات التشريعية على أساس النظام المختلط. تتم الانتخابات التشريعية بالنظام المختلط على النحو التالي:

- 75% (قوائم).
- 25% (دوائر).
- نسبة الحسم 2%.
- الوطن ستة عشر دائرة انتخابية (إحدى عشر دائرة في الضفة الغربية، وخمس دوائر في قطاع غزة).

تجري الانتخابات تحت إشراف عربي ودولي، مع إمكانية اتخاذ كافة التدابير لضمان إجرائها في ظروف متكافئة ومواتية للجميع، وفي جو من الحرية والنزاهة والشفافية في الضفة والقطاع.

التوافق على المبادئ العامة التالية:

- تهيئة الأجواء اللازمة لتسهيل وإنجاح الانتخابات الرئاسية والتشريعية.
- تجري الانتخابات الرئاسية والتشريعية في جميع مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية بما فيها القدس.
- توفير الضمانات اللازمة لإجراء وإنجاح الانتخابات في مواعيدها.
- توقيع ميثاق شرف بين جميع القوى والفعاليات المشاركة في الحوار لضمان إجراء الانتخابات دورياً بنزاهة وشفافية في مواعيدها.

آلية الرقابة على الانتخابات:

- التأكيد على ما ورد في المادة (113) من قانون الانتخابات بشأن مراقبة وتغطية الانتخابات.
- تعزيز الرقابة على الانتخابات بتوسيع المشاركة المحلية والعربية والدولية.
- في حالة إنشاء نظام إلكتروني يتم توفير آليات الرقابة الإلكترونية على أن يكون التدقيق الورقي هو المعيار المعتمد في هذا الشأن.

تشكيل محكمة قضايا الانتخابات:

وفقاً لأحكام القانون تشكل محكمة قضايا الانتخابات من رئيس وثمانية قضاة بتنسيب من مجلس القضاء الأعلى، ويعلن عنها بمرسوم رئاسي بعد استكمال الإجراءات لتشكيله

(مجلس القضاء الأعلى) بالتشاور والتوافق الوطني وفق القانون وبما لا يمس استقلالية السلطة القضائية.

تشكيل لجنة الانتخابات:

عملاً بما جاء في قانون الانتخابات يقوم الرئيس الفلسطيني بتشكيل لجنة الانتخابات بناء على المشاورات التي يقوم بها وعلى تنسيب القوى السياسية والشخصيات الوطنية.

ثالثاً: الأمن

مبادئ عامة:

مقدمة:

إن شعبنا الفلسطيني لا يزال يعيش مرحلة التحرر الوطني، لذا فإن عمل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة يجب أن يحقق أمن الوطن والمواطن من خلال المبادئ التالية:

- صياغة القوانين الخاصة بالأجهزة الأمنية حسب المهام المنوطة بها وفقاً للمصالح الوطنية الفلسطينية.
- مرجعية الأجهزة الأمنية طبقاً لقانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية وأن تكون تلك الأجهزة مهنية وغير فصائلية.
- تحديد معايير وأسس إعادة بناء وهيكلية وتوحيد الأجهزة الأمنية.
- جميع الأجهزة الأمنية تخضع للمساءلة والمحاسبة أمام المجلس التشريعي.
- كل ما لدى الأجهزة الأمنية من معلومات وأسرار تخضع لمفهوم وقواعد السرية المعمول بها في اللوائح والقوانين، وأي مخالفة لها توقع صاحبها تحت طائلة القانون.
- كافة المقيمين على أراضي السلطة، من مواطنين وأجانب هم أصحاب حق في توفير الأمن والأمان، دون اعتبار للجنس أو اللون أو الدين.
- أي معلومات أو تخاير أو إعطاء معلومات للعدو تمس الوطن والمواطن الفلسطيني والمقاومة تعتبر خيانة عظمى يعاقب عليها القانون.
- تحريم الاعتقال السياسي.
- احترام الأجهزة الأمنية لحق الشعب الفلسطيني في المقاومة والدفاع عن الوطن والمواطن.
- العلاقة الخارجية للشؤون الأمنية تخضع لقرار سياسي وتنفذ التعليمات السياسية.
- إبعاد المؤسسة الأمنية عن التجاذبات والخلافات السياسية بين القوى والفصائل وعدم التجريح والتخوين لهذه المؤسسة واعتبارها ضماناً لأمن واستقرار الوطن والمواطن.

معايير وأسس إعادة بناء وهيكلية الأجهزة الأمنية:

- التأكيد على ما نص عليه قانون الخدمة لقوى الأمن والموافقة على جميع المحظورات الواردة في القانون (من المواد من 90-94).



- اعتماد المعايير المهنية والوطنية في الانتساب للأجهزة الأمنية.
- الإسراع في إنجاز القوانين واللوائح الخاصة بالأجهزة الأمنية بما ينظم عمل هذه الأجهزة، وعدم التداخل في الاختصاصات.
- تحديد وتنظيم التسلسل الإداري في صدور الأوامر في المؤسسة الأمنية بما يكفل هرمية القيادة والسيطرة.
- يحظر إقامة أي تشكيلات عسكرية خارج إطار الهيكل المقرر لكل جهاز.
- تناسب عدد الأفراد لكل جهاز مع المهام الموكلة له.
- التزام جميع الأجهزة بالقوانين السارية المعمول بها في مناطق السلطة، واحترام مبادئ حقوق الإنسان وكرامة المواطنين، والتعاون التام بين الأجهزة ذات العلاقة (القضاء - النيابة العامة - مؤسسات المجتمع المدني - الوزارات المختلفة) وتمكين الهيئات الوطنية ومراكز مؤسسات حقوق الإنسان من ممارسة عملها للتأكد من الحفاظ على حقوق الإنسان.
- تخضع الأجهزة الأمنية وقادتها وعناصرها للمساءلة والرقابة من قبل الهيئات والجهات المسؤولة المخولة ووفق القانون والنظام.
- تجريم وتحريم استخدام السلاح لأسباب خارج المهمات الوظيفية وبعيداً عن اللوائح والأنظمة المنصوص عليها.
- المحافظة المطلقة على أسرار الدولة والمؤسسة.
- مباشر الأجهزة الأمنية عملها وفقاً للقانون وبعيداً عن التدخلات، ووفق الصلاحيات المخولة لها في القانون، ومع ضرورة تعزيز القانون والتشريعات بما يخدم ذلك.
- ضرورة الاهتمام بالتدريب المحلي والخارجي نظراً لما للتدريب من أهمية قصوى في صقل المهارات واكتساب الخبرات نحو التطوير المهني.
- تستجيب المعايير الموضوعية لاحتياجات الفلسطينيين الأمنية في حدودهم السياسية.
- تتناسب الموازنة المقررة مع حجم المهام المنوطة بالأجهزة الأمنية، وتخضع جميع أوجه الصرف لمبدأ الرقابة والشفافية.
- الالتزام بالمدد المحددة لقيادة الأجهزة وفق القانون.

اللجنة الأمنية العليا والاستيعاب:

- تشكيل لجنة أمنية عليا يصدر الرئيس الفلسطيني مرسوماً بها، تتكون من ضباط مهنيين بالتوافق، وتمارس عملها تحت إشراف مصري وعربي لمتابعة وتنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني في الضفة والقطاع، وتكون من بين مهامها رسم السياسات الأمنية والإشراف على تنفيذها.
- يتم إعادة بناء وهيكل الأجهزة الأمنية الفلسطينية بمساعدة مصرية وعربية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

- التأكيد على حق الضمان الوظيفي لجميع العاملين بالأجهزة الأمنية (استيعاب - إحالة للتقاعد - نقل إلى وظائف مدنية -).
- تبدأ عملية استيعاب عدد (ثلاثة آلاف) عنصر من منتسبي الأجهزة الأمنية السابقة في الشرطة والأمن الوطني والدفاع المدني في الأجهزة القائمة في قطاع غزة بعد توقيع اتفاقية الوفاق الوطني مباشرة، على أن يزداد هذا العدد تدريجياً حتى إجراء الانتخابات التشريعية وفق آلية يتم التوافق عليها.
- يتم ضمان تأمين كافة مستلزمات استيعاب هذه العناصر من خلال دعم مصري وعربي.
- الموافقة على عدد الأجهزة الأمنية حسب قانون الخدمة المدنية في قوى الأمن الفلسطينية لسنة 2005 لتكون على النحو التالي:

- قوات الأمن الوطني وجيش التحرير الوطني الفلسطيني.
- قوى الأمن الداخلي (الشرطة - الدفاع المدني - الأمن الوقائي).
- المخابرات العامة.

(وأي قوة أو قوات أخرى موجودة أو تستحدث تكون ضمن القوى الثلاثة).

مهام الأجهزة الأمنية:

الأمن الوطني:

التعريف:

الأمن الوطني هيئة عسكرية نظامية، تؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها تحت قيادة القائد العام، وهو الذي يصدر القرارات اللازمة لإدارة عملها وتنظيم شؤونها كافة، وفقاً لأحكام القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه.

مهام قوات الأمن الوطني:

- حماية سيادة البلاد وتأمين سلامة أراضيها والمشاركة في تعميرها والمساعدة في مواجهة الكوارث الداخلية، وذلك وفقاً للحالات التي يجوز فيها الاستعانة بقوات الأمن الوطني في المهام غير العسكرية.
- تنفيذ الأحكام القضائية والأوامر الصادرة عن السلطة ذات الاختصاص فيما يتعلق بقوى الأمن وفق النظام والقانون العسكري.
- حماية الوطن من أي اعتداء خارجي.
- مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية في مناطق انتشارها، وتشترك في التصدي لحالات الطوارئ المحددة دستورياً.
- التمثيل العسكري في السفارات الوطنية في الخارج.



قوات الأمن الداخلي:

التعريف:

الأمن الداخلي هو هيئة أمنية نظامية، تؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها برئاسة وزير الداخلية وقيادة مدير عام الأمن الداخلي وهو الذي يصدر القرارات اللازمة لإدارة أعمالها وتنظيم شؤونها.

مهام قوى الأمن الداخلي:

- حفظ النظام العام والحفاظ على الآداب والأخلاق الفاضلة.
- حماية أمن المواطن وحقوقه وحياته والمؤسسات العامة والخاصة.
- تنفيذ واحترام القانون.
- القيام بأعمال الدفاع المدني والإنقاذ وإطفاء الحرائق.
- مكافحة كافة أعمال وصور التجسس داخل الوطن.
- المحافظة على الجبهة الداخلية من أي اختراقات أو تهديدات خارجية.
- تنفيذ الأحكام القضائية أو أي قرارات قانونية صادرة عن السلطة ذات الاختصاص وفق ما ينص عليه القانون.

تتألف قوى الأمن الداخلي من الأجهزة التالية:

الشرطة:

مهام جهاز الشرطة:

- المحافظة على النظام والأمن وحماية الأرواح والأغراض والأموال والآداب العامة.
- منع الجرائم، والعمل على اكتشافها وتعقبها والقبض على مرتكبيها وتقديمهم للعدالة.
- إدارة مراكز الإصلاح وحراستها.
- تنفيذ القوانين والأنظمة والأوامر الرسمية، ومعاونة السلطات العامة بتأدية وظائفها وفق أحكام القانون.
- مراقبة وتنظيم النقل على الطرق.
- حماية التجمعات والمسيرات حسب القانون.

الأمن الداخلي / الأمن الوقائي:

مهام جهاز الأمن الداخلي / الأمن الوقائي:

- مكافحة الأعمال التجسسية داخل أراضي السلطة.
- متابعة الجرائم التي تهدد الأمن الداخلي للسلطة والعمل على منع وقوعها.

- الكشف عن الجرائم التي تستهدف الإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والعاملين فيها.
- توفير المعلومات للقيادة السياسية للاسترشاد بها في التخطيط واتخاذ القرارات.

الدفاع المدني:

مهام جهاز الدفاع المدني (قانون الدفاع المدني الفلسطيني):

الأمن والحماية:

التوافق على المهام التالية له:

- حماية الشخصيات الرسمية والقيادات الحكومية خلال تحركاتهم الداخلية وأثناء السفر للخارج.
- توفير الحماية للوفود الأجنبية.
- تأمين أماكن اللقاءات والاجتماعات الرسمية.
- متابعة أمن وفحص المركبات التابعة للجهاز والشخصيات.
- حماية مواكب الشخصيات وتحركاتهم داخل الوطن.
- توفير الحماية للشخصيات والزوار في معابر الوطن وتسهيل مهمة السفر.
- توفير الأماكن الآمنة لإيواء الشخصيات والقيادات الحكومية في حالة الطوارئ.
- وضع خطط الطوارئ لتتنقل واتصالات الشخصيات والقيادات الحكومية في حالة الطوارئ.

المخابرات العامة:

تعريف المخابرات العامة:

المخابرات العامة هيئة أمنية نظامية مستقلة تتبع الرئيس الفلسطيني، وتؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها برئاسته وتحت قيادته، وهو الذي يصدر القرارات اللازمة لإدارة عملها وتنظيم شؤونها كافة.

مهام جهاز المخابرات وفق قانون المخابرات العامة الفلسطينية:

- اتخاذ التدابير اللازمة للوقاية من أية أعمال تعرض أمن وسلامة فلسطين للخطر واتخاذ الإجراءات اللازمة ضد مرتكبيها وفقاً لأحكام القانون.
- الكشف عن الأخطار الخارجية التي من شأنها المساس بالأمن القومي الفلسطيني في مجالات التجسس والتآمر والتخريب أو أعمال أخرى تهدد وحدة الوطن وأمنه واستقلاله ومقدراته.
- التعاون المشترك مع أجهزة الدول الصديقة المشابهة لمكافحة أية أعمال تهدد السلم والأمن المشترك، أو أي من مجالات الأمن الداخلي، شريطة المعاملة بالمثل.



عقيدة قوى الأمن:

- تنطلق عقيدة الأجهزة الأمنية وفق ما نص عليه القانون الأساسي (المادة 84) مع إضافة جملة "وحماية حقوقه المشروعة".

مرجعية قوى الأمن:

- تكون مرجعية قوى الأمن وفقاً لما تم الاتفاق عليه في مهام الأجهزة الأمنية.

مجلس الأمن القومي:

- يُرجع للمجلس التشريعي لإصدار قانون لمجلس الأمن القومي الفلسطيني.

آليات المساعدة العربية لبناء الأجهزة الأمنية:

- تشكيل لجنة للاتصال وتوفير الاحتياجات المحددة.
- يقوم كل جهاز بتحديد احتياجاته وتقديم للجنة.
- استقبال الوفود الأمنية الزائرة بغرض تقديم المساعدة للأجهزة الأمنية على أن يكون محكوماً بضوابط المهمة وفق جدول زمني محدد.

رابعاً: المصالحة الوطنية

الاتفاق على الأهداف التالية:

- نشر ثقافة التسامح، والمحبة، والمصالحة، والشراكة السياسية، والعيش المشترك.
- حل جميع الانتهاكات التي نجمت عن الفلتان والانقسام بالطرق الشرعية والقانونية.
- وضع برنامج لتعويض المتضررين من الانقسام والعنف مادياً ومعنوياً.
- وضع الأسس والآليات الكفيلة بمنع تكرار الأحداث المؤسفة.
- تأمين الموازنات اللازمة لدعم إنجاز مهمة اللجنة من خلال صندوق وطني يمول عربياً.
- الإشراف على المصالحة الاجتماعية.
- تشكيل لجان فرعية في كافة المحافظات.

آليات ووسائل المصالحة:

- الوقف الفوري لكل أشكال التحريض المتبادل والانتهاكات بمختلف أنواعها ومراقبة تنفيذ ذلك.
- عقد لقاءات جماهيرية موسعة تطل كل قطاعات المجتمع (مدارس، جامعات، تجمعات شعبية) وتنظيم حملات إعلامية هدفها إشاعة مناخ المصالحة والتسامح في المجتمع، وإشراك كافة المنابر الإعلامية بما في ذلك المساجد من أجل تحقيق هذا الهدف.

- إشراك كل من القوى السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، والمستقلين ولجان الإصلاح، في خلق بيئة المصالحة والتسامح والصفح العام.
- الاستماع إلى جميع ضحايا العنف الداخلي والفلتان الأمني، وتحديد الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بالمتضررين وذويهم.
- تحديد أسس التعويض المادي للمتضررين.
- بحث سبل تفعيل دور القانون في المحاسبة، والتوصيات بذلك لجهات الاختصاص.
- الزيارات الميدانية وإجراء الاستقصاءات اللازمة.
- المتابعة مع الجهات المعنية ومطالبتها بالحزم في مواقفها لوقف عملية أخذ القانون باليد والمحاسبة الصارمة لمنع كل ذلك.
- العمل على رفع الغطاء التنظيمي والعشائري والعائلي عن كل من يرتكب الاعتداءات على الناس وممتلكاتهم.
- إصدار ميثاق شرف يؤكد على تحريم الاقتتال الداخلي، ووضع آلية متابعة ذلك.
- القيام بجولات عربية لتسهيل مهام لجنة المصالحة، بالتنسيق مع الجهات المختصة.

تشكيل لجنة المصالحة من الآتي:

- رئيس اللجنة (بالتوافق).
- نائب رئيس.
- أمين سر.
- أمين صندوق.
- الأعضاء.

تشكيل وحدة استشارية للمعالجات القضائية، بالتنسيق مع الجهات المختصة وهي:

- وحدة التعبئة والإعلام.
- وحدة الشكاوى والمظالم.
- وحدة العلاقات العامة.
- وحدة حصر الأضرار.
- وحدة التوجيه القضائية (القضاء النظامي - القضاء الشرعي - القضاء العشائري).

اعتبار أن الأفراد الذين لحق بهم أذى بمختلف أنواعه أثناء مرحلة المواجهات الداخلية ضحايا العنف، وأن تتحمل السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولية معالجة قضاياهم، بمتابعة ومشاركة من لجنة المصالحة الوطنية، وينطبق على الجرحى ما ينطبق على الضحايا.

وبناء على ذلك فإن الذين لحق بهم أذى بمختلف أنواعه بسبب أعمال جنائية فردية، يتحمل الجاني مسؤولية ذلك وتتخذ بحقه الإجراءات القضائية الملائمة، أما الذين لحق بهم أذى بمختلف أنواعه على خلفية الصراع السياسي يتحمل التنظيم المتسبب بالأذى مسؤوليته، دون



تحميل المسؤولية للأفراد، وتجري معالجة آثار ذلك بمشاركة وطنية من الجميع، وبما يحقق العدالة للمتضررين.

لكل مواطن حق ثابت أو منقول سلب منه ويشكل ملكية له، يجب أن يتقدم إلى لجنة الشكاوى والمظالم لإعادة حقوقه كاملة.

آليات لجنة المصالحة:

تعمل لجنة المصالحة من خلال الآليات التالية:

- تجتمع اللجنة عقب توقيع اتفاقية الوفاق الوطني لتوزيع المهام بين أعضائها حسب الهيكلية المتفق عليها.
- الحصول على مقر مركزي مناسب في مدينة غزة.
- البدء فوراً بتشكيل لجان فرعية في المحافظات داخل الضفة وغزة، لمساعدة اللجنة العليا في تنفيذ مهامها.
- تحديد الكادر الوظيفي الضروري لتشكيل وحدات العمل المتفق عليه.
- الإسراع في تنظيم مؤتمر شعبي للمصالحة والتسامح يمثل انطلاقة لعملها، وإعلان العمل لميثاق الشرف.
- تشريع اللجنة فور تشكيلها بممارسة مهامها.
- الإعلان عبر كافة الوسائل الإعلامية عن بدء أعمال اللجنة، والإعلان عن أماكن مقراتها، آلية عملها وتنفيذها.
- وضع موازنة ضرورية لإنجاح أعمالها، وتسعى لتأمين هذه الموازنة الضرورية اللازمة من جهة الاختصاص.
- ترفع اللجنة تقريرها للجهات المختصة للتنفيذ بعد تجميع المعلومات الضرورية المتعلقة بالمواطنين الذين تعرضوا للانتهاكات والأضرار وسبل علاجها.

ميثاق الشرف الخاص بالمصالحات الوطنية:

تم الاتفاق على ميثاق شرف خاص بالمصالحة الوطنية الفلسطينية (الملحق "أ").

خامساً: اللجنة المشتركة لتنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني

تشكيل اللجنة:

تشكل اللجنة من (16 عضواً) من حركتي فتح وحماس والفصائل والمستقلين تسمى كل من فتح وحماس (8 أعضاء) ويصدر السيد الرئيس "محمود عباس" مرسوماً رئيسياً بتشكيلها بعد التوافق على أعضائها.

مرجعية اللجنة:

الرئيس الفلسطيني محمود عباس "أبو مازن" هو مرجعية اللجنة بصفته رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

الإطار القانوني للجنة:

تكون اللجنة إطار تنسيقي ليست لديها أية التزامات أو استحقاقات سياسية، وتبدأ عملها فور توقيع اتفاقية الوفاق الوطني، وينتهي عملها في أعقاب إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني وتشكيل حكومة فلسطينية جديدة.

مهام اللجنة:

تتولى اللجنة المشتركة تنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني المقرر تطبيقها في الوطن من خلال التعامل مع الجهات المعنية المختلفة، بما في ذلك الآتي:

- تهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني.
- الإشراف على معالجة قضايا المصالحة الداخلية الفلسطينية.
- متابعة عمليات إعادة الإعمار في قطاع غزة.

توحيد مؤسسات السلطة الوطنية بالصفة والقطاع:

يتم توحيد مؤسسات السلطة الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالتنسيق مع جهات الاختصاص معتمدةً في ذلك على مبدأ الشراكة والتوافق الوطني وتعزيز الوحدة الوطنية، انسجاماً وتنفيذاً لنتائج ومقررات اتفاقية الوفاق الوطني، وخاصة معايير ونتائج عمل اللجنة الإدارية القانونية.

تسوية أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية:

إعادة أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي أُغلقت أو صُودرت لما كانت عليه، قبل 14 حزيران عام 2007 في الضفة الغربية وقطاع غزة فور توقيع اتفاقية الوفاق الوطني، والعمل على إعادة ممتلكاتها وتعويضها عن خسائرها نتيجة ذلك.

تسوية أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية وفقاً للقوانين المعمول بها قبل 14 حزيران 2007.

معالجة وتسوية أوضاع الموظفين المنتدبين للعمل بالجمعيات والمؤسسات الأهلية حسب القانون.

لا يجوز مصادرة أموال الجمعيات أو المؤسسات إلا بقرار قضائي.



معالجة القضايا المدنية والمشاكل الإدارية الناجمة عن الانقسام:

إن معالجة القضايا المدنية التي نتجت عن الانقسام (بعد 14 حزيران 2007) بحل مشاكل العاملين الذين تضرروا من الانقسام واستعادة وحدة المؤسسات الحكومية والدستورية، والحفاظ على استقلال القضاء، وعودة العمل في هذه المؤسسات وفقاً للقانون الأساسي والقوانين ذات الصلة والتوافق الوطني، وحل الآثار التي ترتبت على القرارات التي صدرت بعد هذا التاريخ، ركيزة أساسية لإنهاء الانقسام ولتحقيق الوحدة الوطنية وتثبيتها.

تشمل هذه القضايا تعيينات الموظفين وترقياتهم والفصل ووقف الراتب والتنقلات في المؤسسات والإدارات الحكومية، والمراسيم والقرارات الرئاسية والحكومية المختلف عليها ذات الصلة.

تشكيل لجنة إدارية قانونية تجمع بين خبراء إداريين وخبراء قانونيين متخصصين يقومون بدراسة القضية المذكورة بعاليه [أعلاه] واقتراح سبل معالجتها، وتقديم اللجنة نتائج أعمالها للجهات التنفيذية المختصة — في موعد أقصاه أربعة أشهر من بدء تشكيلها — التي تقوم بتنفيذها على أساس القانون الأساسي والقوانين ذات الصلة.

تقوم هذه اللجنة بعملها وفقاً للأسس والمبادئ التالية:

- الالتزام بالقانون الأساسي المعدل للعام 2005، وبالقوانين والأنظمة واللوائح ذات الصلة المقررة قبل 14 حزيران 2007.
- تحقيق العدالة والإنصاف دون التمييز بين المواطنين وعدم الإجحاف بحقوق الأفراد الذين تضرروا نتيجة للانقسام.
- التأكيد على مبدأ الشراكة لأبناء الشعب الفلسطيني في مؤسسات السلطة وعلى أساس الكفاءة والمواهمة بين الموظف والوظيفة التي يرشح لشغلها.
- مراعاة الإمكانات والموارد المالية المتاحة وانعكاسها على الموازنة العامة، وعلى الهياكل الإدارية والتنظيمية للمؤسسات الحكومية وسياسات التوظيف المقررة، وبما يعالج التضخم الوظيفي في المؤسسات الحكومية.

تشكيل لجنة قانونية مختصة بصلاحيات تتشكل من مجموعة قضاة مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة تفصل في المظالم والشكاوى والتظلمات التي يرفعها الأفراد والمؤسسات والهيئات للاعتراض على أي قرارات صدرت بحقهم، دون الإجحاف بحق الأفراد والمؤسسات والهيئات في اللجوء الى القضاء حسب القانون.

تتبع جميع الهيئات والسلطات مرجعيتها التي يحددها القانون الأساسي وفق القانون الذي ينظم عملها، وتصوب أوضاعها وفق القوانين المعمول بها بما لا يتعارض مع القانون الأساسي.

عودة جميع الموظفين المدنيين بالضفة وقطاع غزة الذين كانوا على رأس عملهم قبل 14-6-2007 إلى وظائفهم، بما في ذلك المفصولين والمتغيين على خلفية الانقسام مع الحفاظ على كامل حقوقهم وسحب وإلغاء قرارات الفصل، ويكون ذلك فور بدء تنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني، وتكون العودة وفق الآلية التي ستوصي بها اللجنة الإدارية القانونية المشكلة وخلال المدة المقررة لعملها.

الالتزام بعدم القيام بأية تعديلات أو تعيينات جديدة لحين انتهاء عمل اللجنة الإدارية القانونية المشكلة بموجب هذه الاتفاقية.

سادساً: المعتقلون

في إطار التوافق على ضرورة حل مشكلة المعتقلين من كل الفصائل الفلسطينية، وتأكيداً لمبادئ تحريم الاعتقال على خلفية الانتماء السياسي أو دون إجراءات قضائية، فقد تم الاتفاق على حل هذه المشكلة من خلال الآليات المحددة التالية:

- تقوم كل من حركتي فتح وحماس بتحديد قوائم المعتقلين طبقاً لآخر موقف، ويتم تسليم مصر ومؤسسة حقوقية (يتفق عليها) نسخة منها بعد التحقق منها (تثبيت الأعداد والأسماء) قبل توقيع اتفاقية الوفاق الوطني.
- يقوم كل طرف بالإفراج عن المعتقلين الموجودين لديه من كافة الفصائل فور توقيع الاتفاقية.
- في أعقاب عملية الإفراج عن المعتقلين، يقوم كل طرف بتسليم مصر قائمة تتضمن أسماء أولئك المعتقلين المتعذر الإفراج عنهم وحيثيات عدم الإفراج عنهم، ورفع تقارير بالموقف لقيادتي فتح وحماس.
- بعد توقيع الاتفاقية تستمر الجهود المبذولة بمشاركة مصرية لإغلاق ملف الاعتقالات نهائياً.

ميثاق الشرف للمصالحة الوطنية الفلسطينية

جسد الشعب الفلسطيني عبر تاريخه الطويل شخصيته الوطنية من خلال ما قدمه من قوافل الشهداء والجرحي والمعتقلين دفاعاً عن أرضه وقضيته ومقدساته، فشعبنا الذي استحق كل تقدير يعيش الآن ظروفًا بالغة الصعوبة.

وتقديرًا منا لتلك الظروف، وإيماناً بضرورة وجود جبهة داخلية متماسكة نسعى من خلالها لتحقيق أهداف شعبنا، والدفاع عن حقوقه وتحرير أرضنا واستعادة حقوقنا، ونظراً للآثار السلبية التي أوجدتها حالة الانقسام، فإننا في لجنة المصالحة الوطنية المنبثقة عن مؤتمر الحوار الفلسطيني اتفقنا على العمل والالتزام بينود ميثاق الشرف هذا.

وتأكيداً على رغبتنا في إنهاء حالة الانقسام وعلاج تداعياته، ولحماية جبهتنا الداخلية ومنعاً لتكرار الأحداث المؤسفة يتضمن ميثاق الشرف المبادئ التالية:



- التأكيد على حرمة الاقتتال الداخلي والبعد عن الصدام المسلح مهما كانت الأسباب ومهما بلغت حدة الخلافات.
 - التأكيد على المبدأ العام الذي اصطلح الفلسطينيون عليه طوال الوقت، وهو أن الحوار يجب أن يظل الوسيلة الوحيدة للتخاطب بينهم، وحل الخلافات التي تنشأ بينهم.
 - تحريم الاعتقال ووقف المطاردات والملاحقات على خلفية الانتماء السياسي.
 - لا يجوز اعتقال أي فرد دون وجود أوامر قضائية أو إذن من النيابة.
 - منع اللجوء للتعذيب في حالة الاعتقال وضرورة احترام حقوق المعتقل وعدم إهانتة.
 - تمكين المتهم من الدفاع عن نفسه وتوفير كافة الوسائل القانونية له.
 - تحريم كل أشكال الاعتداء على الإرادة والممتلكات.
 - رفع الغطاء التنظيمي والعائلي والعشائري على كل فرد يتجاوز القانون والأعراس.
 - احترام استقلالية القضاء وقراراته وعدم التدخل فيه وإبعاده عن أي تجاذبات سياسية وحزبية.
 - ضرورة احترام القوانين المعمول بها، والتأكيد على أن الجميع متساوون أمام القانون.
 - صون الحريات العامة والخاصة للأفراد والجماعات.
 - التأكيد على حرية الصحافة والتعبير عن الرأي.
 - التأكيد على منع أي شكل من أشكال التحريض الإعلامي والمجتمعي.
 - التأكيد على الشراكة السياسية ومبدأ التداول السلمي للسلطة.
 - حق الشعب الفلسطيني في المقاومة والتصدي للاحتلال والعدوان.
 - الحفاظ على المقاومة وسلاحها في مواجهة المحتل وعدم الزج به في الصراعات العائلية والعشائرية والفصائلية.
 - ضمان حق العمل للجميع على أساس الكفاءة والمهنية.
 - رفض سياسة الفصل والإقصاء الوظيفي وقطع الرواتب بسبب الانتماء السياسي.
- إننا إذ نقدم هذه الوثيقة هدية لشعبنا فإننا ندعو الله سبحانه وتعالى أن يوفق شعبنا وقياداته للحفاظ على وحدته والدفاع عن حقوقه.

التحية لشهدائنا الأبرار

الحرية لأسرانا الأبطال

الشفاء العاجل لجرحانا

لجنة المصالحة الوطنية المنبثقة

عن مؤتمر الحوار الفلسطيني

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع

بشأن التفاهات حول المصالحة الوطنية الفلسطينية

تحت رعاية مصرية اجتمع وفدا حركتي فتح وحماس بالقاهرة يوم 2011/4/27، لبحث القضايا الخاصة بإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة، وعلى رأسها الملاحظات الخاصة بما ورد باتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني لعام 2009.

اتفق الطرفان على أن تكون التفاهات التي تمت بشأن هذه الملاحظات خلال المباحثات ملزمة للطرفين عند تطبيق اتفاق الوفاق الوطني الفلسطيني.

تتمثل التفاهات التي اتفقت عليها حركتا فتح وحماس في الآتي:

1. الانتخابات:

أ. لجنة الانتخابات:

اتفق الطرفان، فتح وحماس، على تحديد أسماء أعضاء لجنة الانتخابات المركزية بالاتفاق مع الفصائل الفلسطينية، على أن ترفع للرئيس ليصدر مرسوماً بتشكيل هذه اللجنة.

ب. محكمة الانتخابات:

اتفق الطرفان، فتح وحماس، على ترشيح ما لا يزيد عن (12) من القضاة لعضوية محكمة الانتخابات، على أن ترفع إلى الرئيس الفلسطيني لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتشكيلها بالاتفاق مع الفصائل الفلسطينية.

ج. توقيت الانتخابات:

تجري الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني الفلسطيني متزامنة بعد عام من تاريخ توقيع اتفاقية الوفاق الوطني، من جانب الفصائل والقوى الفلسطينية.

2. منظمة التحرير الفلسطينية:

اتفقت حركتا فتح وحماس على أن تكون مهام وقرارات الإطار القيادي المؤقت غير قابلة للتعطيل، وبما لا يتعارض مع صلاحيات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

3. الأمن:

التأكيد على أن تشكيل اللجنة الأمنية العليا التي يصدر الرئيس الفلسطيني مرسوماً بشأنها وتتكون من ضباط مهنيين تكون بالتوافق.



4. الحكومة:

أ. تشكيل الحكومة:

اتفقت حركتنا فتح وحماس على تشكيل الحكومة الفلسطينية وتعيين رئيس الوزراء والوزراء بالتوافق.

ب. مهام الحكومة:

1. تهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني الفلسطيني.
2. الإشراف على معالجة قضايا المصالحة الداخلية الفلسطينية الناتجة عن حالة الانقسام.
3. متابعة عمليات إعادة إعمار قطاع غزة وإنهاء الحصار.
4. متابعة تنفيذ ما ورد في اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني.
5. معالجة القضايا المدنية والمشاكل الإدارية الناجمة عن الانقسام.
6. توحيد مؤسسات السلطة الوطنية بالضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.
7. تسوية أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية والخيرية.

5. المجلس التشريعي:

اتفق الطرفان على تفعيل المجلس التشريعي الفلسطيني حسب القانون الأساسي.

حركة حماس
موسى أبو مرزوق

حركة فتح
عزام الأحمد

وثيقة رقم 18:

نص بيان إنفاذ اتفاق المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس (اتفاق الشاطئ)¹⁹

23 نيسان/أبريل 2014

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾

بيان صادر عن لقاء وفد منظمة التحرير الفلسطينية وحركة "حماس" لإنهاء الانقسام وتنفيذ اتفاق المصالحة الوطنية.

في الوقت الذي تتعاضم فيه الهجمة على القضية الفلسطينية، على كل المستويات، وفي الوقت الذي تزداد فيه الاعتداءات على المسجد الأقصى، أولى القبلتين ومسرى رسول الله ﷺ، وتكتنف فيه عمليات تهويد مدينة القدس المحتلة، وتصفية هويتها العربية، وتدنيس مقدساتنا الإسلامية

¹⁹ المصري اليوم، 2014/4/23، انظر: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/434135>

والمسيحية، ويتغول فيه الاستيطان على أراضي الضفة الغربية الصامدة، ويتنكر فيه الاحتلال لكل الاتفاقات والمعاهدات والمواثيق والأعراف الدولية، فيكثف جيشه اعتداءاته، ويتجاوز كل الحدود، ويزيد قاداته على شعبنا وقياداته بالانقسام البغيض، ويعربد مستوطنوه على البشر والشجر والحجر، ويتعرض أسرانا وأسيراتنا في سجون الاحتلال إلى أبشع صنوف التنكيل.

وفي الوقت الذي يشدد فيه الحصار الخانق على قطاعنا الشامخ، وتتفاقم المشكلات الإنسانية على أهلنا الصابرين فيه، وفي الوقت الذي تستمر فيه معاناة شعبنا في الوطن والشتات، فإن المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام الفلسطيني وإعادة الوحدة الوطنية وتمتينها ووضع الضوابط التي تكفل ثباتها واستمرارها وتعاضمها تصبح واجباً وطنياً.

وحيث استعرض الإخوة الأوضاع السياسية، التي تمر بها قضيتنا الوطنية، وحالة الانسداد السياسي بسبب السياسة والتعنّت الإسرائيلي، وقد استحضر الجميع المسؤولية الوطنية في العمل المشترك، وضرورة تعزيز الشراكة في السياسة والقرار، حتى يتسنى لشعبنا مواصلة مسيرته نحو الحرية، والعودة، وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس.

ومن هذه المنطلقات الوطنية، والدينية، والقومية السامية، فقد تداعى وفد منظمة التحرير الفلسطينية، وحركة المقاومة الإسلامية "حماس" للقاء على أرض غزة الصمود، للاتفاق على وضع الجداول الزمنية لإنهاء الانقسام وتطبيق اتفاق المصالحة الوطنية.

وقد تم عقد اجتماعين على مدار اليومين، بين الوفدين، سادتهما روح التفاهم، والحرص، والتوافق، وتغليب مصلحة الوطن، حيث تم الاتفاق على ما يلي:

أولاً: التأكيد على الالتزام بكل ما تم الاتفاق عليه في اتفاق القاهرة، والتفاهمات الملحقة، وإعلان الدوحة، واعتبارها المرجعية عند التنفيذ.

ثانياً: الحكومة: يبدأ الرئيس محمود عباس مشاورات تشكيل حكومة التوافق الوطني، بالتوافق من تاريخه، وإعلانها خلال الفترة القانونية المحددة بخمسة أسابيع، استناداً إلى اتفاق القاهرة، وإعلان الدوحة، وقيامها بالتزاماتها كافة.

ثالثاً: الانتخابات: التأكيد على تزامن الانتخابات التشريعية، والرئاسية، والمجلس الوطني، ويخوّل الرئيس بتحديد موعد الانتخابات، بالتشاور مع القوى والفعاليات الوطنية، على أن يتم إجراء الانتخابات بعد 6 أشهر من تشكيل الحكومة على الأقل.

وتتم مناقشة ذلك في لجنة تفعيل منظمة التحرير، في اجتماعها القادم، وإنجاز مقتضيات إجراء الانتخابات المذكورة.

رابعاً: منظمة التحرير: تم الاتفاق على عقد لجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، لممارسة مهامها المنصوص عليها بالاتفاقيات، في غضون خمسة أسابيع من تاريخه، والتأكيد على دورية وتواصل اجتماعاتها بعد ذلك.



خامساً: لجنة المصالحة المجتمعية: الاستئناف الفوري لعمل المصالحة المجتمعية، ولجانها الفرعية، استناداً إلى ما تم الاتفاق عليه في القاهرة.

سادساً: لجنة الحريات: التأكيد على تطبيق ما تم الاتفاق عليه في القاهرة، في ملف الحريات العامة، ودعوة لجنة الحريات العامة في الضفة والقطاع، لاستئناف عملها فوراً وتنفيذ قراراتها.

سابعاً: المجلس التشريعي: التأكيد على تطبيق ما تم الاتفاق عليه، بتفعيل المجلس التشريعي والقيام بمهامه.

وفي الختام، يؤكد الوفدان على تثمين وتقدير الدور المصري في رعاية اتفاق المصالحة، ويؤكدان مواصلة هذا الدور وتثمين الدعم العربي الشامل لتطبيق اتفاق المصالحة.

التحية كل التحية لشهادتنا الأبرار

التحية كل التحية لأسرانا الأبطال

التحية كل التحية لجراحنا [لجراحنا] الميامين

وفد منظمة التحرير الفلسطينية:

عزام الأحمد، حركة "فتح"، بسام الصالحي، حزب "الشعب"، مصطفى البرغوثي، حركة "المبادرة الوطنية"، منيب المصري، رجل أعمال، جميل شحادة، "جبهة التحرير العربية".

وفد حركة "حماس":

إسماعيل هنية، نائب رئيس المكتب السياسي للحركة، موسى أبو مرزوق، عضو المكتب السياسي، عماد العلمي، عضو المكتب السياسي، محمود الزهار، عضو المكتب السياسي، خليل الحية، عضو المكتب السياسي، نزار عوض الله، عضو المكتب السياسي.

إصدارات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

أولاً: الإصدارات باللغة العربية:

سلسلة التقرير الاستراتيجي الفلسطيني:

1. بشير نافع ومحسن محمد صالح، محرران، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005، 2006.
2. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006، 2007.
3. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، 2008.
4. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، 2009.
5. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، 2010.
6. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010، 2011.
7. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011، 2012.
8. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012-2013، 2014.

سلسلة الوثائق الفلسطينية:

9. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، مختارات من الوثائق الفلسطينية لسنة 2005، 2006.
10. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، الوثائق الفلسطينية لسنة 2006، 2008.
11. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، الوثائق الفلسطينية لسنة 2007، 2009.
12. محسن محمد صالح ووائل سعد وعبد الحميد فخري الكيالي، محررون، الوثائق الفلسطينية لسنة 2008، 2011.
13. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، الوثائق الفلسطينية لسنة 2009، 2012.

سلسلة أولست إنساناً:

14. عباس إسماعيل، عنصرية إسرائيل: فلسطينيو 48 نموذجاً، سلسلة أولست إنساناً؟ (1)، 2008.
15. حسن ابحيص وسامي الصلاحيات ومريم عيتاني، معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (2)، 2008.



16. أحمد الحيلة ومريم عيتاني، معاناة الطفل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (3)، 2008.
17. فراس أبو هلال، معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (4)، 2009.
18. ياسر علي، المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، سلسلة أولست إنساناً؟ (5)، 2009.
19. مريم عيتاني ومعين منّاع، معاناة اللاجئين الفلسطينيين، سلسلة أولست إنساناً؟ (6)، 2010.
20. محسن محمد صالح، معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (7)، 2011.
21. حسن ابحيص وخالد عايد، الجدار العازل في الضفة الغربية، سلسلة أولست إنساناً؟ (8)، 2010.
22. مريم عيتاني وأمين أبو وردة ووضّاح عيد، معاناة العامل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (10)، 2011.
23. فاطمة عيتاني وعاطف دغلس، معاناة المريض الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (11)، 2011.
24. فاطمة عيتاني ونظام عطايا، معاناة البيئة والفلاح الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (12)، 2013.

سلسلة تقرير معلومات:

25. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي، سلسلة تقرير معلومات (1)، 2008.
26. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، معابر قطاع غزة: شريان حياة أم أداة حصار، سلسلة تقرير معلومات (2)، 2008.
27. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، أثر الصواريخ الفلسطينية في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة تقرير معلومات (3)، 2008.
28. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين "أنابوليس" والقمة العربية في دمشق (خريف 2007 - ربيع 2008)، سلسلة تقرير معلومات (4)، 2008.

29. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الفساد في الطبقة السياسية الإسرائيلية، سلسلة تقرير معلومات (5)، 2008.
30. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الثروة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين الحاجة الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية، سلسلة تقرير معلومات (6)، 2008.
31. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، مصر وحماس، سلسلة تقرير معلومات (7)، 2009.
32. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2009/1/18-2008/12/27)، سلسلة تقرير معلومات (8)، 2009.
33. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، حزب كاديما، سلسلة تقرير معلومات (9)، 2009.
34. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية، سلسلة تقرير معلومات (10)، 2009.
35. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، سلسلة تقرير معلومات (11)، 2009.
36. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، اللاجئون الفلسطينيون في العراق، سلسلة تقرير معلومات (12)، 2009.
37. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، أزمة مخيم نهر البارد، سلسلة تقرير معلومات (13)، 2010.
38. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996-2010، سلسلة تقرير معلومات (14)، 2010.
39. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الأونروا: برامج العمل وتقييم الأداء، سلسلة تقرير معلومات (15)، 2010.
40. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، سلسلة تقرير معلومات (16)، 2010.
41. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، تركيا والقضية الفلسطينية، سلسلة تقرير معلومات (17)، 2010.
42. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، إشكالية إعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية، سلسلة تقرير معلومات (18)، 2011.

43. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، حزب العمل الإسرائيلي، سلسلة تقرير معلومات (19)، 2011.
44. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، قوافل كسر الحصار عن قطاع غزة، سلسلة تقرير معلومات (20)، 2011.
45. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993-2011، سلسلة تقرير معلومات (21)، 2012.
46. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، شاليط: من عملية "الوهم المتبدد" إلى صفقة "وفاء الأحرار"، سلسلة تقرير معلومات (22)، 2012.
47. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية، سلسلة تقرير معلومات (23)، 2012.
48. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الجيش الإسرائيلي 2000-2012، سلسلة تقرير معلومات (24)، 2013.
49. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الأحزاب العربية في فلسطين المحتلة 1948، سلسلة تقرير معلومات (25)، 2014.
50. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، المقاومة الشعبية في فلسطين، سلسلة تقرير معلومات (26)، 2014.

كتب عامة:

51. وائل سعد، الحصار: دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات إسقاط حكومة حماس، 2006.
52. محمد عارف زكاء الله، الدين والسياسة في أميركا: صعود المسيحيين الإنجيليين وأثرهم، ترجمة أمل عيتاني، 2007.
53. أحمد سعيد نوفل، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي، 2007، ط 2، 2010.
54. محسن محمد صالح، محرر، منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء، 2007.
55. محسن محمد صالح، محرر، قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007، 2007.
56. خالد وليد محمود، آفاق الأمن الإسرائيلي: الواقع والمستقبل، 2007.

57. حسن ابحيص ووائل سعد، التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006-2007، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (1)، 2008.
58. محسن محمد صالح، محرر، صراع الإيرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006-2007، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (2)، 2008.
59. مريم عيتاني، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006-2007، 2008.
60. نجوى حساوي، حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، 2008.
61. محسن محمد صالح، محرر، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، 2008، ط 2، 2012.
62. إبراهيم غوشة، المئذنة الحمراء، 2008.
63. عدنان أبو عامر، مترجم، دروس مستخلصة من حرب لبنان الثانية (تموز 2006): تقرير لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي، 2008.
64. عدنان أبو عامر، ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي، 2009.
65. قصي أحمد حامد، الولايات المتحدة والتحول الديمقراطي في فلسطين، 2009.
66. أمل عيتاني وعبد القادر علي ومعين مناع، الجماعة الإسلامية في لبنان منذ النشأة حتى 1975، 2009.
67. سمر جودت البرغوثي، سمات النخبة السياسية الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، 2009.
68. عبد الحميد الكيالي، محرر، دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان، 2009.
69. عدنان أبو عامر، مترجم، قراءات إسرائيلية استراتيجية: التقدير الاستراتيجي الصادر عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، 2009.
70. سامح خليل الوادية، المسؤولية الدولية عن جرائم الحرب الإسرائيلية، 2009.
71. محمد عيسى صالحية، مدينة القدس: السكان والأرض (العرب واليهود) 1275-1368هـ/ 1858-1948م، 2009.
72. رأفت فهد مرة، الحركات والقوى الإسلامية في المجتمع الفلسطيني في لبنان: النشأة - الأهداف - الإنجازات، 2010.
73. سامي الصلاحيات، فلسطين: دراسات من منظور مقاصد الشريعة الإسلامية، ط 2 (بالتعاون مع مؤسسة فلسطين للثقافة)، 2010.

74. محسن محمد صالح، محرر، دراسات في التراث الثقافي لمدينة القدس، 2010.
75. مأمون كيوان، فلسطينيون في وطنهم لا دولتهم، 2010.
76. محسن محمد صالح، حقائق وثوابت في القضية الفلسطينية: رؤية إسلامية، 2010.
77. عبد الرحمن محمد علي، محرر، إسرائيل والقانون الدولي، 2011.
78. كريم الجندي، صناعة القرار الإسرائيلي: الآليات والعناصر المؤثرة، ترجمة أمل عيتاني، 2011.
79. وسام أبي عيسى، الموقف الروسي تجاه حركة حماس: 2006-2010، 2011.
80. سامي محمد الصلاحات، الأوقاف الإسلامية في فلسطين ودورها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، 2011.
81. نادية سعد الدين، حق عودة اللاجئين الفلسطينيين: بين حل الدولتين ويهودية الدولة، 2011.
82. عامر خليل أحمد عامر، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا: السودان نموذجاً، 2011.
83. إبراهيم أبو جابر وآخرون، الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة، 2011.
84. عبد الرحمن محمد علي، الجرائم الإسرائيلية خلال العدوان على قطاع غزة: دراسة قانونية، 2011.
85. محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، 2012.
86. نائل إسماعيل رمضان، أحكام الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي: دراسة فقهية مقارنة، 2012.
87. حسني محمد البوريني، مرجع الزهور: محطة في تاريخ الحركة الإسلامية في فلسطين، 2012.
88. غسان محمد دوعر، المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية: الاعتداء على الأرض والإنسان، 2012.
89. دلال باجس، الحركة الطلابية الإسلامية في فلسطين: الكتلة الإسلامية نموذجاً، 2012.
90. وائل عبد الحميد المبحوح، المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) 1994-2006: دراسة تحليلية، 2012.
91. محسن محمد صالح، محرر، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة، 2013.



92. بلال محمد، محرر، إلى المواجهة: ذكريات د. عدنان مسودي عن الإخوان المسلمين في الضفة الغربية وتأسيس حماس، 2013.
93. أحمد جواد الوادية، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2011، 2013.
94. ناصر عبد الله عبد الجواد، الديموقراطية الزائفة والحصانة المسلوبة: زفرات نائب عن الضفة الغربية في المجلس التشريعي الفلسطيني، 2013.
95. محسن محمد صالح، الطريق إلى القدس: دراسة تاريخية في رصيد التجربة الإسلامية على أرض فلسطين منذ عصور الأنبياء وحتى أواخر القرن العشرين، ط 5، 2014.
96. عبد الله عياش، جيش التحرير الفلسطيني وقوات التحرير الشعبية ودورهما في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي 1964-1973، 2014.
97. محسن محمد صالح، محرر، منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني: تعريف، وثائق وقرارات، 2014.
98. محسن محمد صالح، محرر، حركة المقاومة الإسلامية حماس: دراسات في الفكر والتجربة، 2014.

ثانياً: الإصدارات باللغة الإنجليزية:

The Palestinian Strategic Report Series:

99. Mohsen Moh'd Saleh and Basheer M. Nafi, editors, *The Palestinian Strategic Report 2005*, 2007.
100. Mohsen Moh'd Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2006*, 2010.
101. Mohsen Moh'd Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2007*, 2010.
102. Mohsen Moh'd Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2008*, 2010.
103. Mohsen Moh'd Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2009/10*, 2011.
104. Mohsen Moh'd Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2010/11*, 2012.
105. Mohsen Moh'd Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2011/12*, 2013.

Am I Not a Human? Series:

106. Abbas Ismail, *The Israeli Racism: Palestinians in Israel: A Case Study*, Book Series: Am I Not a Human? (1), translated by Aladdin Assaiqeli, 2009.
107. Hasan Ibhais, Mariam Itani and Sami al-Salahat, *The Suffering of the Palestinian Woman Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (2), translated by Iman Itani, 2010.
108. Ahmad el-Helah and Mariam Itani, *The Suffering of the Palestinian Child Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (3), translated by Iman Itani, 2010.
109. Firas Abu Hilal, *The Suffering of the Palestinian Prisoners & Detainees Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (4), translated by Baraah Darazi, 2011.
110. Mariam Itani and Mo' in Manna', *The Suffering of the Palestinian Refugee*, Book Series: Am I Not a Human? (6), translated by Salma al-Houry, 2010.
111. Mohsen Moh'd Saleh, *The Suffering of Jerusalem and the Holy Sites Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (7), translated by Salma al-Houry, 2012.
112. Hasan Ibhais and Kahled 'Ayed, *The Separation Wall in the West Bank*, Book Series: Am I Not a Human? (8), translated by Baraah Darazi, 2013.
113. Mariam Itani, Amin Abu Wardeh and Waddah Eid, *The Suffering of the Palestinian Worker Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (10), translated by Salma al-Houry, 2014.
114. Fatima Itani and Atef Daghlas, *The Suffering of the Palestinian Patient Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (11), translated by Mohammed Ibrahim El-Jadili and Saja Abed Rabo El-Shami, 2012.

Non-Serial Publications:

115. Muhammad Arif Zakaullah, *Religion and Politics in America: The Rise of Christian Evangelists and Their Impact*, 2007.
116. Mohsen Moh'd Saleh and Ziad al-Hasan, *The Political Views of the Palestinian Refugees in Lebanon as Reflected in May 2006*, 2009.
117. Ishtiaq Hossain and Mohsen Moh'd Saleh, *American Foreign Policy & the Muslim World*, 2009.

118. Karim El-Gendy, *The Process of Israeli Decision Making: Mechanisms, Forces and Influences*, 2010. (electronic book)
119. Ibrahim Ghushah, *The Red Minaret: Memoirs of Ibrahim Ghushah (Ex-Spokesman of Hamas)*, 2013.
120. Mohsen Moh'd. Saleh, *The Palestinian Issue: Historical Background & Contemporary Developments*, 2014.

Islamic Resistance Movement

Hamas

Studies of
Thought &
Experience

هذا الكتاب

تُمثّل حركة المقاومة الإسلامية حماس أحد أبرز حركات المقاومة الفلسطينية. وهي حركة تحظى بشعبية واسعة في الوسط الفلسطيني، وتتبنى الإسلام عقيدة وسلوكاً ومنهجاً، وتنتمي إلى مدرسة الإخوان المسلمين.

شارك في إعداد هذا الكتاب 17 من الأساتذة والباحثين المتخصصين وقيادات من حركة حماس، وهو يستعرض النشأة التاريخية لحركة حماس وتطورها، والرؤية السياسية لها، ونظرتها للعدو الصهيوني، وموقفها من مشاريع التسوية السلمية، ومن القضايا الفلسطينية، ورؤيتها لعملية الإصلاح السياسي والاجتماعي؛ كما يناقش دوائر علاقات حماس العربية والإسلامية والدولية، وغيرها من القضايا المهمة.

ويعدّ هذا الكتاب أحد أبرز المراجع المتخصصة في فكر حركة حماس وتجربتها، ولا غنى عنه لكل المعنيين بدراسة هذه الحركة؛ فهو يلتزم بمناهج البحث العلمي وكل ما يتطلبه ذلك من دقة وموضوعية وتوثيق؛ كما يضيف جديداً من خلال إسهامات من قيادات حماس نفسها.

د. محسن محمد صالح



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص ب: 14-5034 بيروت - لبنان
تلفون: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643
info@alzeytouna.net | www.alzeytouna.net



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

